مشتبه الأعلام والمصنفات في أصول الفقه

دراسة نظرية استقرائية

إعداد

هشام بن محمد بن سليمان السعيد

عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة

جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٣٧هـ

مشتبه الأعلام والمصنفات
في أصول الفقه

بسم الله الرحمن الرحيم
البرنساوي

مقدمة

الحمد لله الذي أحاط بكل شيء علمًا، وصلى الله وسلّم على النبي الكريم، وآله الطاهرين، وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن من توفيق الله تعالى لعبده أن يهديه لسلوك طريق العلم الشرعي، تعلّمًا له وتعليمًا، وتدقيقًا به وتحريرًا، وكتابةً فيه وتصنيفًا.

ولقد عُني أئمتنا الأوائل، عليهم سحائب الرحمة والرضوان، بالتصنيف في علوم الشريعة باختلاف صنوفها، وتمايز فنونها، فبسطوا وقرّروا، وأبدعوا وحرّروا، وكان من جليل ما صنفوا فيه ما يتعلّق بتحرير المشتبه ومعرفة المصحّف والمحرّف من أسماء الأعلام، من مصنفين ومحدِّثين، تنبيهًا للطلبة والباحثين عن مزالق الغلط ومظان الاشتباه.

وكان مما عانيته في البحث الأصولي ورود الأعلام والمصنفات الأصولية على سياقٍ مشتبه، أو بتصحيفٍ أو تحريف لا يدركه إلا البصير المنتبه، فيحصل منه الخلط بين الأعلام والمصنفات على وجهٍ ينبغي على الباحث الأمن من الوقوع فيه، ويتأكد ذلك إذا كان الباحث من غير المتخصصين في علم الأصول.

ولا يظن القارئ أن ذلك من قضايا المظهر دون الجوهر؛ فإن أمر التصحيف والتحريف واشتباه الأسماء يستتبع أمورًا مهمة فيما يتصل بتحرير الأقوال، ونسبة المذاهب، وعزو النصوص إلى من قال بها، وغير ذلك.

قال أبو إسحاق النَّجِيرمي (٣٥٥هـ): «أَولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه شيءٌ لا يدخله القياس، ولا قبله شيءٌ يدلّ عليه، ولا بعده شيءٌ يدلّ عليه»[١].

ولقد أشار أبو بكر الحازمي (٥٨٤هـ) إلى أهمية هذا الموضوع، حيث يقول:

«الاحتراس من التحريف والتصحيف، لا يُدرَك إلا بفهم كبير، وعلم غزير، وسبر طويل، وصبر جميل، وتمييز ذلك مستصعب عسير... وقد كان الناس فيما مضى يغلِطون في اليسير دون الكثير، ويحرِّفون الدقيق دون الجليل، لكثرة الأستاذين، وعناية المتعلمين، فذهب أكثر العلماء، وقل الطالبون، وصار ما يحرِّفون أكثر مما يصحِّحون، وما يُسقِطون أكثر مما يضبطون»[٢].

وقال الصفدي (٧٦٤هـ): «إنّ التصحيفَ والتّحريفَ قلّما سلِم منهما كبير، أو نَجا منهما ذو إتقانٍ، فقد صحّف جماعةٌ هم أئمة هذه الأمة، وحرَّف كبارٌ بيدهم من اللغة تصريف الأَزِمة، وإذا كان مثل هؤلاء قد صح أنهم صحّفوا، وحرّر النقل أنهم حرّفوا، فما عسى أن تكون الحثالة من بعدهم، والرذالة الذين يتبهرجون في نقدهم، ولكن الأوائل صحّفوا ما قل، وحرّفوا ما هو معدود في الرذاذ والطل، فأما من تأخر، وبخَّ قطرُ جهله على سِباخ عقله وبخّر، وزادت سقطاته على البرق المتألق في السحاب المسخَّر، فإنهم يُصحِّفون أضعافَ ما يُصحِّحون، ويُحرِّفون زياداتٍ على ما يحرّرون، ولقد كان غلطُ الأوائل قليلًا معدودًا وسبيلًا بابُ اقتحامه لا يزال مردومًا مردودًا، تجيء منه الواحدةُ النادرة الفذة، وقل أن تتلوها أختٌ لها في اللحاق بها مغذة، فأما بعد أولئك الفحول، والسحب الهوامع التي أقلعت، وعمت رياض الأدب بعدهم نوازل المحول، فقد أتى الوادي فطمَّ على القري، وتقدم السقيم على البري، وقد عمت المصيبة ورشقت سهامها المصيبة،

(١) أسنده الخطيب في الجامع (١/ ٢٦٩)، والقاضي عياض في الإلماع (١٥٤).
(٢) الفيصل في مشتبه النسبة (١/ ٨٤).

ولبس الناسُ أرديتها المعيبة، وفشا ذلك في المحدثين، وفي الفقهاء، وفي النحاة، وفي أهل اللغة، وفي رواة الأخبار، وفي نقلة الأشعار»[1].

ولأهمية هذا الموضوع، فقد عُني به جماعةٌ من العلماء، وبرزت عناية المحدّثين بشكل ظاهر؛ نظرًا لاتصاله بتمييز النَّقَلة والرواة الذين عليهم مدار الأخبار قبولًا وردًّا، وجعلوا من علوم الحديث «معرفة المبهمات»، و«المؤتلف والمختلف»، و«المتفق والمفترق».

ولقد امتد هذا الاهتمام إلى دواوين الفقه والأصول، ولكنه على وجه أقل مما قدَّمه علماء الحديث والعربية في هذا الباب، ولم أقف إلا على جهود يسيرة في التنبيه على مشتبه الأعلام والمصنفات في الفقه والأصول، فكانت تأتي في ثنايا بعض المصنفات، كما في كتاب: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٦٧٦هـ)، وبعض كتب تراجم العلماء وطبقات الفقهاء، وفي مواطن من كتاب «المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر» للزركشي (٧٩٤هـ)، وهي تنبيهات لطيفة وردت في خبايا الزوايا من هذه المصنفات، ولا يقف عليها الباحث بيُسر.

وقد خص الشيخ بكر أبو زيد في كتابه «المدخل المفصّل» مبحثًا في «مشتبه الأسماء» وآخر في «الكُنى والألقاب والمبهمات»، مبينًا أهمية ذلك للفقيه[2].

وكنت فيما مضى أقيّد ما يمر بي من مشتبه الأعلام والمصنفات الأصولية، وما يكثر فيه التصحيف والتحريف في المطبوعات والمخطوطات لاشتباه الرسم، وتقارب الكَلِم، فلما اجتمع لدي من ذلك ما أكّد لي أهمية الموضوع وعظيم أثره، عزمت على استقراء ما في الباب ليُفرد في مصنَّف مستقل، لا سيما أني لم

---

(١) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف (٤ - ٨) بتصرف يسير.

(٢) انظر: المدخل المفصّل (١/ ٥٧٩). ووقفت بعد كتابة هذا التأليف على بحث قيم للأخ الشيخ أ. د. عبد السلام بن محمد الشويعر، عنوانه: (المتفق والمختلف من كُنى الفقهاء) منشور في العدد (٨٣) من مجلة البحوث الإسلامية، عرض فيه لـ(٣٧) من الكُنى التي يشتبه إطلاقها عند الفقهاء.

أقف على من خص ذلك بالبحث، فاستعنت بالله تعالى على الكتابة فيه، ووسمته بعنوان:

«مشتبه الأعلام والمصنفات في أصول الفقه دراسةٌ نظرية استقرائية»

خطة البحث:

يتضمن البحث – بعد المقدمة – تمهيدًا ومبحثين وخاتمة، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

التمهيد: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حقيقة المشتبه وأنواعه.

المطلب الثاني: فوائد معرفة المشتبه، وأشهر المصنفات فيه.

المطلب الثالث: مظان المشتبه في أصول الفقه وطرق كشفه.

المبحث الأول: مشتبه الأعلام في أصول الفقه.

المبحث الثاني: مشتبه المصنفات في أصول الفقه.

الخاتمة: وتتضمن أبرز النتائج وأهم التوصيات.

ثبت المصادر.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الآتي:

١ – استقراء الأعلام والمصنفات الأصولية من المصادر الأصولية المختلفة، المطبوع منها، والمخطوط، مع ما ورد في كتب التراجم والسير والطبقات، معتمدًا على قواعد المعلومات، وفهارس المطبوعات والمخطوطات، متبعًا في هذا المنهج الاستقرائي.

٢ – عزو الآيات القرآنية بعد إيرادها مباشرة بذكر السورة ورقم الآية بين

معقوفتين، وتخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما، وإن لم يكن في أحدهما فإني أخرّجه من المصادر الأخرى.

٣ - الاكتفاء فيما يتصل بالأعلام بذكر تاريخ الوفاة، وإن كان العَلَم غير مشهور فأني أذكر ما يزيل الاشتباه بغيره.

٤ - اعتمدت في سياق الأعلام والمصنفات على ترتيب الأحرف، تسهيلًا للوقوف على المراد، وأَتْبعت المصنَّفَ المطبوع رمز (ط)، والمخطوط (خ)، وما سواهما فمفقود، أو لم أقف عليه.

٥ - المعلومات المتعلقة بالمصادر، تُذكر في ثبَت المصادر آخرَ البحث.

أسأل الله ﷻ أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، صوابًا على منهاج شرعه القويم، وأن يبارك فيه، وينفع به، إنه تعالى خير مسؤول، وأكرم مأمول.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

كتبه

هشام بن محمد السعيد

@DrHeshamAlsaeed

تمهيد

المطلب الأول

حقيقة المشتبه وأنواعه

المشتبه في اللغة: من الاشتباه، وأصل الكلمة الثلاثي (ش ب ه) يدل على تماثل الشيء وتشاكله لونًا ووصفًا، يُقال: شِبْهٌ وَشَبَهٌ وَشَبِيهٌ، والشَّبَهُ والشِّبْهُ مِنَ الْجَوَاهِرِ: النُّحاس يُصْبَغُ فيَصْفَرُّ فَيُشبِهُ الذَّهبَ بِلونِه، وَالْمُشَبّهَاتُ والمشتَبِهَاتُ مِنَ الْأُمُورِ: الْمُشْكِلَاتُ. يُقال: اشْتَبَه الأَمْرُ إِذَا اخْتَلَطَ، وَاشْتَبَهَ الْأَمْرَانِ، إِذَا أَشْكَلَا، والمتشَابِهات: المتَمَاثِلات[1].

ويبدو أن العرف اللغوي جارٍ على تخصيص «المتشابهات» بالمتماثلات، و«المشتبهات» بالمشكِلات الملتبسات[2]، وإذا تأمل الناظر وجد أن المعنيين، وهما: التماثل والالتباس، مترابطان؛ فإن المعنى الثاني ناتجٌ عن الأول.

وأما المشتبه أو المتشابه في الاصطلاح، فيختلف معناه باختلاف العِلم الذي يتناوله والمصدر الذي يذكره:

١ - فيُطلق «**المتشابه**» وصفًا على القرآن الكريم بكليته، كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا﴾ [الزمر: ٢٣]، ويراد به التماثل في الإعجاز والصدق والعدل، ونفي الاختلاف والتضاد عنه[3].

---

(١) انظر مادة (شبه) في: مقاييس اللغة (٣/ ٢٤٣)، لسان العرب (١٣/ ٥٠٣)، القاموس المحيط (١٢٤٧).

(٢) انظر: الصحاح (٦/ ٢٢٣٦) مادة (شبه).

(٣) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٢/ ٢٨٠)، قواطع الأدلة (٢/ ٧٣).

٢ - ويُطلق «**المتشابه**» عند علماء القرآن على ما يتشابه لفظًا وسياقًا في مواطن من كتاب الله العزيز، سواء بالزيادة والنقصان، أو التقديم والتأخير، أو غير ذلك، وقد عقدوا لأجله نوعًا خاصًّا من مباحث علوم القرآن، وسموه بـ«**المتشابه**»، وربما جعلوه علمًا مستقلًا له مصنفاته الخاصة به، تيسيرًا على الحفّاظ[(١)].

٣ - ويطلق علماءُ التفسير والفقه والأصول «**المتشابه**» على ما يقابل «المُحكَم»، وهو بهذا الاعتبار على ضربين[(٢)]:

❑ فمنه ما لا سبيل إلى الوقوف عليه، كالغيبيات، وما يتصل بالذات الإلهية من كيفيات الصفات، ومن هذا الضرب أيضًا ما كان خفاؤه بنفس اللفظ ولا يُرجى دَرْك معناه، كالحروف المقطّعة أوائلَ السور، على قول، فهو مما استأثر الله تعالى بعلمه، وكلَّفهم الإيمانَ به، ولم يُطلِع عليه أحدًا من خلقه.

❑ ومنه ما للإنسان سبيلٌ إلى معرفته، كالألفاظ الغريبة، والأحكام المغلقة، وهو بمعنى «المجمل» في اصطلاح جمهور الأصوليين، فلا يتضح المراد منه إلا بالمبيّن، ولا ينكشف معناه إلا بالبحث والتأمل والنظر، ومنه الألفاظ المحتملة كالمشترك اللفظي. قال ابن تيمية (٧٢٨هـ):

«والأسماء المشتركة في اللفظ هي من المتشابه»[(٣)].

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ١١٢)، الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٣٩٠).

(٢) انظر: تفسير ابن جرير (٦/ ١٧٦)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٦٨)، الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٣). التعريفات (٢٠٠)، الحدود الأنيقة (٨٠)، الكليات (٨٤٦)، الفصول للجصاص (١/ ٣٧٣)، التقريب والإرشاد الصغير (١/ ٣٣٤)، الموافقات (٣/ ٣٢٣)، قواطع الأدلة (٢/ ٧٢)، البرهان للجويني (١/ ١٥٥)، البحر المحيط (٢/ ١٨٨)، العدة لأبي يعلى (٢/ ٦٨٤)، القاموس الفقهي (١٩٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٧٦).

٤ - ويُطلق «**المتشابه**» في علم البلاغة، ويراد به نوعٌ من جِناس التركيب، وهو أن يتفق اللفظان المتجانسان، اللذان أحدهما مفردٌ والآخر مركّبٌ، في الخط، وسُمي بذلك لتشابه اللفظين في الكتابة[١]، ومنه قول الشاعر:

إذا مَـلِـكٌ لـم يـكُـن (ذَا هِـبـة) فَـدَعْـهُ فـدَولـتُـه (ذَاهِـبـة)

٥ - ويُطلق علماءُ مصطلح الحديث «**المتشابه**» على ما يشتبه من أسماء الأعلام وأنسابهم وألقابهم، وهو فنٌّ واسعٌ من فنون الحديث المهمة، يُحتاج إليه في دفع التصحيف ودرء التحريف، **وهو عندهم على أنواع:**

النوع الأول: «المؤتَلِف والمختَلِف»، والمراد به ما اتفق في الخط من أسماء الرواة، واختلف لفظًا ونطقًا[٢]، مثل (أَسِيْد) مع (أُسَيْد)، و(سَلاَم) مع (سَلاَّم)، **وهو على قسمين:**

أحدهما: ما ليس له ضابطٌ يُرجَع إليه لكثرة كلٍّ من القسمين، كالمثال الأول.

الثاني: ما ينضبط؛ لقلّة أحد القسمين، كالمثال الثاني، فيُقال: كل (سَلام) فهو بالتشديد، إلا فلان وفلان، ويعدّدهم. والقسم الأول أغلب.

ومعرفة هذا النوع مهمٌّ للمحدّثين، قال ابن الصلاح (**٦٤٣**هـ): «هذا فنٌّ جليل، مَن لم يعرفه من المحدِّثين كثُر عثَاره، ولم يعدم مخجلًا، وهو منتشرٌ لا ضابط في أكثره يُفزع إليه، وإنما يُضبط بالحفظ تفصيلا»[٣].

النوع الثاني: «المتَفِق والمفتَرِق»، وهو ما اتفق من أسماء الأعلام وأنسابهم لفظًا وخطًا، وافترق في مسمياته وتعدَّد[٤]، مثل (خالد بن الوليد) اثنان من

---

(١) انظر: معجم البلاغة العربية (٣٠٢).

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (٣٤٤)، الاقتراح في بيان الاصطلاح (٥٠)، الموقظة (٩٢)، نزهة النظر (١٦٤)، فتح المغيث (٤/ ٢٢٢).

(٣) علوم الحديث (٣٤٤).

(٤) انظر: علوم الحديث (٣٥٨)، المقنع في علوم الحديث (٢/ ٦١٤)، التقييد والإيضاح (٤٠٤)، =

الصحابة، ولهذا النوع أقسامٌ عديدة، تعود إلى الاشتراك في الاسم واسم الأب والجد والكنية والنسب. وهو من قبيل المشترك اللفظي عند الأصوليين.

قال السخاوي (٩٠٢هـ): «وهو نوعٌ جليل يعظم الانتفاع به، وفائدة ضبطه: الأمن من اللبس، فربما ظُن الأشخاص شخصًا واحدًا، وربما يكون أحد المشترَكَين ثقةً والآخرُ ضعيفًا، فيُضعّف ما هو صحيح، أو يصحّح ما هو ضعيف، وقد زلّ فيه جماعةٌ من الكبار، كما هو الشأن في المشترك اللفظي في كل علم، والمهم منه مَن يكون في مظنة الاشتباه لأجل التعاصر، أو الاشتراك في بعض الشيوخ، أو في الرواة»[(١)].

النوع الثالث: «متشابه الرسم»، وهو نوعٌ يتركَّب من النوعين قبله، وهو أن يوجد الاتفاق، المذكور في النوع الثاني، في اسمي شخصين أو كنيتهما التي عُرفا بها، ويوجد في نسبهما أو نسبتهما الاختلاف والائتلاف، المذكوران في النوع الأول، أو على العكس من هذا بأن يختلف ويأتلف أسماؤهما وتتفق نسبتهما أو نسبهما اسمًا أو كنية. كما يلتحق بالمؤتلف والمختلف فيه: ما يتقارب ويشتبه وإن كان مختلفًا في بعض حروفه في صورة الخط[(٢)].

ومن أمثلة ذلك: (موسى بن عَلِي) مع (موسى بن عُلَيّ)، و(حنان الأسدي) مع (حيَّان الأسدي)، ونحو ذلك.

النوع الرابع: «المشتبه المقلوب»، وهو ما يحصل الاتفاق فيه لراويين في اسمين لفظًا وخطًّا، لكن يحصل الاختلاف أو الاشتباه بالتقديم والتأخير، بأن يكون أحد الاسمين في أحدهما للراوي، وفي الآخر لأبيه. ومن أمثلته: (الأسود

= فتح المغيث (٤/ ٢٨٥)، توضيح الأفكار (٢/ ٤٨٨).

(١) فتح المغيث (٤/ ٢٨٥و٢٨٦) بتصرف يسير.

(٢) انظر: علوم الحديث (٣٦٥)، المقنع في علوم الحديث (٢/ ٦٢٥)، فتح المغيث (٤/ ٣١٣)، توضيح الأفكار (٢/ ٤٩٥).

بن يزيد) مع (يزيد بن الأسود). فهو مركّبٌ من «متفقٍ ومختلف»، وليس فيه ما يتعلق بـ«المؤتلف»[1].

وقد جمع هذا التقسيم لمشتبه الأعلام الحافظ أبو عبد الله الحاكم (٤٠٥هـ) تحت نوعٍ واحد من أنواع علوم الحديث أطلق عليه «**معرفة المتشابه**»، **ثم فرّعه إلى سبعة أجناس**[2]:

الأول: معرفة المتشابه في قبائل الرواة.

الثاني: معرفة المتشابه في بلدان الرواة.

الثالث: معرفة المتشابه في أسامي الرواة.

الرابع: معرفة المتشابه في كُنى الرواة.

الخامس: معرفة المتشابه في صناعة الرواة.

السادس: معرفة المتشابه من أسماء الرواة المشتركين في شيخ واحد.

السابع: معرفة من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم ممن هم في طبقة واحدة.

ونظرًا للعلاقة المتينة بين «المبهَم» من أسماء الرواة و«المتشابه» منها، فقد أفرد جماعةٌ من علماء الرواية نوعًا خاصًا من علوم الحديث وسموه بـ«**معرفة المبهَمَات**»، بُعيد كلامهم في متشابه الأعلام؛ وذلك لاشتباه تعيين الراوي المبهم وعدم تمييزه، إما من باب الاختصار، أو الشك في تعيينه، أو لغير ذلك من الأسباب[3].

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث لابن الصلاح (٣٦٨)، فتح المغيث (٤/ ٣٢٥)، توضيح الأفكار (٢/ ٤٩٥).

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (٢٢١).

(٣) انظر: معرفة علوم الحديث لابن الصلاح (٣٧٥)، فتح المغيث (٤/ ٣٤٥)، توضيح الأفكار (٢/ ٤٩٧).

وقد امتد هذا الاهتمام الذي ابتدأه علماء الحديث والرواية إلى من سواهم من أرباب علوم الشريعة وما يتصل بها من علوم العربية وغيرها، فصنف جماعةٌ في متشابه الأعلام والمصطلحات في الشعر والشعراء، وآخرون في متشابه الطِّب، كما صنف جماعةٌ في متشابه أسماء البلدان مما اشترك وضعًا وافترق صِقعا، وغير ذلك.

وفيما يتصل بعلم الفقه وأصوله، فلا نجد مِن الفقهاء والأصوليين مَن أشار إلى موضوع الاشتباه في النسبة ولا من نبّه عليه وحرّره في مصنفات مستقلة بهذا الشأن، وإنما هي تنبيهات يسيرة تَرِد في خبايا مصنفاتهم الفقهية والأصولية، وربما ورد شيء من ذلك في ثنايا المصنفات في طبقات الفقهاء وتراجمهم، على ما سيأتي في مطلب المصنفات، وتلك الجهود على قلتها النسبية تبرز الاهتمام بهذا النوع من التحريرات المتصلة بالأعلام الفقهية والأصولية، تنبيها للباحث من الوقوع فيما وقع فيه من تقدمه ممن اشتبهت عليهم الأعلام، وإسهامًا في تحرير النسبة وتدقيق العزو على الوجه الصحيح.

المشتبه في أصول الفقه وأنواعه:

المتأمل فيما يقع من اشتباه في كتب أصول الفقه تحديدًا يجد أنه على قسمين:

القسم الأول: الاشتباه في أعلام الأصوليين، ويقع إما بسبب الاشتراك أو تقارب الرسم في أحد الأمور الآتية:

١ - **النِّسبة**، فيشترك في النسبة الواحدة أكثر من واحد من أعلام الأصوليين، مع اشتهار إضافتهم إلى هذه النسبة دون ما سواها. **ومن النماذج على ذلك**[1]:

❑ (**الإِسفَرَايِيني**): يُطلق على اثنين من أعلام الشافعية في الأصول، وهما الشيخ أبو حامد، والأستاذ أبو إسحاق.

---

(١) المقام هنا مقام تمثيل، وسيأتي الكلام عن هذه النماذج وغيرها تفصيلًا في المبحث الاستقرائي.

❑ **(البَزدوي)**: يُطلق على اثنين من أعلام الحنفية، وهما الشيخ أبو اليسر، والفخر البزدوي صاحب المتن الأصولي الشهير.

❑ **(الأَردُبِيلي)**: نسبةٌ لأربعة من علماء الأصول الشافعية، وكلهم من شرّاح منهاج الأصول للبيضاوي.

وربما كان اشتباه النسبة بسبب تقارب الرسم، فيكون ذلك مظنة لوقوع التصحيف والتحريف، **ومن ذلك**:

❑ **(الأَبياري)**: يرد في كتب الأصول مصحّفًا في مواضع كثيرة إلى (الأنباري) فيُظن أنه اللغوي الشهير.

٢ – الكنية، يشترك فيها أكثر من أصولي، وتأتي في مواضع مطلقةً غير منسوبة، فيقع الاشتباه بسبب ذلك، **ومن نماذجه**:

❑ **(أبو حامد)**: يُكنى به اثنان من مشاهير الشافعية في الأصول، وهما: أبو حامد الإسفراييني، وأبو حامد الغزالي.

❑ **(أبو إسحاق)**: كنية لثلاثة من أعيان الشافعية في الأصول، وهم: الشيخ أبو إسحاق المروزي، والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي.

٣ – اللقب، يجري على جماعة من الأصوليين، فيقع الاحتمال والتردد في تفسير المراد به، **ومن ذلك**:

❑ **(الإمام)**: يُطلق على عددٍ من الأصوليين في حِقَبٍ متوالية، فيُطلق على إمام الحرمين الجويني، وعلى الفخر الرازي، وعلى التقي السبكي، وغيرهم.

❑ **(القاضي)**: يُلقّب به جماعة من الأصوليين، كالقاضي أبي بكر الباقلاني المالكي، والقاضي عبد الجبار المعتزلي، والقاضي أبي حامد المروزي الشافعي، والقاضي أبي يعلى الحنبلي.

❑ **(الفخر)**: اشتُهر به اثنان من أعيان الأصوليين، وهما الفخر البزدوي الحنفي، والفخر الرازي الشافعي، إضافةً إلى إطلاقه على إسماعيل البغدادي الحنبلي وذلك في كتب الحنابلة الأصولية المتأخرة.

وقد يكون اشتباه اللقب بسبب تقاربٍ في الرسم، فيكون ذلك مظنة لوقوع التصحيف والتحريف، **ومن النماذج على ذلك:**

❑ **(الأصم) تحرّف في مواضع إلى (الأثرم) فيُظن أنه الحنبلي الشهير صاحب المسائل والروايات عن الإمام أحمد.**

القسم الثاني: الاشتباه في مصنفات الأصوليين، ويكون ذلك بسبب الاشتراك بين عددٍ من الأصوليين في عنوان الكتاب الذي ألفه، وهو على أجناس، منها:

١ - الاشتراك في اسم الكتاب كاملًا، **ومن النماذج على ذلك:**

❑ **(الإحكام في أصول الأحكام)**: كتابان في أصول الفقه، أحدهما لابن حزم الظاهري، والآخر للسيف الآمدي الشافعي.

❑ **(المحصول من علم الأصول)**: كتابان في الأصول، أحدهما لأبي بكر ابن العربي المالكي، والآخر للفخر الرازي الشافعي.

وقد يكون هذا التوافق في شرح كتاب واحدٍ، فيتأكد الاشتباه ويزداد التردد، ومن ذلك:

❑ **(الإبهاج شرح المنهاج)**: اسم لكتابين، كلاهما شرحٌ لمنهاج الأصول للبيضاوي، أحدهما للتاج ابن السبكي، والآخر لأحمد بن إسحاق الشيرازي.

❑ **(الحاصل من المحصول)**: كتابان مختصران من محصول الرازي، أحدهما للتاج الأُرموي، والآخر لضياء الدين حسين.

٢ - الاشتراك في اسم أول الكتاب، فيقع الاشتباه حال الاكتفاء به دون سياق كامل عنوان الكتاب، ويتأكد حال سياقه دون نسبته إلى مؤلفه، **ومن ذلك**:

❑ **(تيسير الوصول)**: كتابان، أحدهما: «تيسير الوصول شرح منهاج الأصول»، لابن إمام الكامِلِيَّة الشافعي، والآخر: «تيسير الوصول في شرح لبّ الأصول»، لمؤلِّفٍ مجهول شرح به متن «لب الأصول» للشيخ زكريا الأنصاري الشافعي.

❑ **(التوضيح)**: عدة مصنفات في الأصول: منها «التوضيح في حلّ غوامض التنقيح»، لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود الحنفي، و«التوضيح لمختصر ابن الحاجب»، لمحمد بن محمد الأسدي المقدسي، و«التوضيح في شرح التنقيح»، لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن الزُّلَيطِني المالكي.

٣ - الاشتراك في اسم الكتاب بسبب اختصار عنوانه، فيوجب ذلك الاشتباه والتردد، إن خلا من عزوه لمصنفه، وهو قريبٌ من الذي قبله، **ومن ذلك**:

❑ **(التقريب)**: عدة مصنفات في الأصول تُسمى بالتقريب اختصارًا، منها: «التقريب والإرشاد في ترتيب طرق الاجتهاد» لأبي بكر الباقلاني، و«التقريب في الأصول» لأبي الفتح سُلَيم الرازي الشافعي، و«تقريب الوصول إلى علم الأصول» لأبي القاسم ابن جُزي المالكي.

❑ **(التنقيح)**: عدة مصنفات في الأصول تسمى بالتنقيح اختصارًا، منها: «تنقيح المحصول»، لمظفّر التِّبْريزي الشافعي، و«تنقيح الفصول في اختصار المحصول»، للشهاب القرافي المالكي، و«تنقيح الأصول» لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي الحنفي.

وربما تعدد الاختصار لعنوان الكتاب الواحد، أو وقع الاختصار على وجهٍ غير مألوف، فيذكر جزء من منتصف عنوان الكتاب، فيُظن أنه كتابٌ آخر، ومن أمثلة ذلك: كتاب «إحكام الفصول في أحكام الأصول» لأبي الوليد الباجي، فقد اختصر عنوانه بعضُ الأصوليين، فقال: (الفصول) للباجي، أو قال الباجي في

(فصوله)[1]، وبعض هؤلاء اختصره في مواطن أخرى فقال: «وقال الباجي في (إحكامه»)[2]، فيُظن أنهما كتابان، وإنما هما اسمان مختصران لكتاب واحد هو «إحكام الفصول»، على أن المألوف اختصاره بـ«الإحكام» لا «الفصول»، كما هو الشأن في كتابَي ابن حزم والآمدي.

(١) انظر: نفائس الأصول (٨/ ٣٤٣٨)، البحر المحيط (١/ ١٥)، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب (٢/ ٦٣٨).

(٢) انظر: البحر المحيط (٥/ ٢٩٢)، رفع النقاب (٥/ ١٣٨).

المطلب الثاني

فوائد معرفة المشتبه وأشهر المصنفات فيه

أهمية معرفة المشتبه:

إن لمعرفة المشتبه وتعيين المبهمات من أسماء الأعلام والمصنفات أهميةً بالغة، وما تصنيف الكتب المفردة بهذا الشأن إلا دلالة ظاهرة على قِدَم الاعتناء بهذا الموضوع، وإيمانًا من العلماء بأهمية إدراكه والإحاطة بمضامينه، درءًا للمفاسد والإشكالات الناشئة عن الجهل بذلك.

يقول أبو الحسنات اللَّكْنَوي الحنفي (١٣٠٤هـ): «تعيين المبهمات وعِلمه من المهمات؛ فإن كثيرًا من أصحابنا ذُكروا في الكتب الفقهية وغيرها على سبيل الإبهام بالوصف، أو النسبة، أو الكنية من دون تعيين الأعلام، فيُشكِل على الناظر تعيينُ أعلامهم، بل يشتبه أحدهم بثانيهم إذا اتحدوا في أوصافهم»[(١)].

ويمكن الإشارة إلى عددٍ من فوائد معرفة مشتبه الأعلام والمصنفات الأصولية فيما يأتي:

١ - إن لمعرفة المشتبه من الأعلام والمصنفات أثرًا في تحرير نسبة الأقوال، وتدقيقِ الآراء، والاحترازِ عن الوقوع في خطأ النسبة، سواء على مستوى المذهب الواحد أو على نطاق المذاهب المختلفة، ومتى حصل الوهم في التعرّف

(١) الفوائد البهية في تراجم الحنفية (٢٣٣).

على العَلَم أو الكتاب انجرّ ذلك إلى ما يتصل به من نسبة القول وتحرير الرأي.

وقد ظهر الوهم في مواطن وقع فيها جماعةٌ من أعلام الأصول، الأمر الذي ينبئ عن صعوبة تلافي الوقوع في مثل هذه الأوهام، **ويمكن إرجاع ذلك إلى عدد من الأسباب:**

الأول: الوهم أو التردد بسبب الاشتراك في **اللقب**: فيأتي اللقب مبهمًا ويُفهم على غير مراده الصحيح، أو يُتردَّد في تعيينه لعدم المرجِّح. **ومن النماذج على ذلك:**

أ - تردد الزركشي في تعيين المراد بأبي إسحاق الوارد في كلام الفخر الرازي، فقال في مسألة دلالة الفعل النبوي: «وقد نقل الإمام فخر الدين وأتباعه هذا المذهب عن أبي الحسين البصري، والدقاق، والقفال، **وأبي إسحاق**... وأما أبو إسحاق، فإن كان هو المروزي كما صرَّح به الإمام فقد سبق النقل عنه بموافقة المعتزلة على المنع، لكن حكى القاضي عبد الوهاب عنه المذهب الثالث. وقال الهندي عن أبي إسحاق المروزي روايتان، وإن كان الشيرازي فقد صحَّح في «شرح اللمع» الجواز مطلقا»[(١)].

ب - ما نسبه ابن مفلح في أصوله من أقوال في بعض المسائل الأصولية إلى الفخر الرازي، كقوله في مسألة دلالة الفعل النبوي: «واختار الجصاص الحنفي **وصاحب المحصول** الإباحة»، فأفهم أن القول بالإباحة مذهب الفخر الرازي في محصوله، والواقع أن مذهب الرازي في محصوله التوقف[(٢)]، وإنما ذهب إلى الإباحة الفخر البزدوي من الحنفية، فكأن ابن مفلح رأى القول منسوبًا في بعض المصادر إلى «الفخر» فظنه الفخر الرازي، وإنما هو الفخر البزدوي[(٣)].

---

(١) البحر المحيط (٥/ ١١٦).

(٢) انظر: المحصول (٣/ ٣٤٦).

(٣) انظر: كشف الأسرار (٣/ ٢٠١)، أصول ابن مفلح (١/ ٣٣٧) وتعليق شيخنا المحقق عليه، وقد تكرر الوهم نفسه في مواضع أخرى من أصوله. انظر: (٣/ ١٠٩٢و١٠٩٣).

ج - نسب البرماوي في «الفوائد السنية» قولًا لأبي المعالي إمام الحرمين، فقال في مسألة تفويض المجتهد: «وتردد الشافعي في جوازه كما قاله **إمام الحرمين**»[(١)]، والواقع أن الذي نسب التردد إلى الشافعي هو الإمام الرازي في محصوله[(٢)]، وإنما وقع الوهم بسبب إطلاق لفظ «الإمام»، فظن البرماوي أنه إمام الحرمين، والصواب أنه الإمام الرازي كما هو محرّرٌ ومصرَّحٌ به في المصادر الأخرى[(٣)].

والملحوظ في هذا المثال سريان الوهم إلى من نقل عن البرماوي، كالمرداوي في تحبيره[(٤)].

الثاني: الوهم بسبب الاشتراك في **الكنية، ومن الأمثلة على ذلك**:

❑ ما نقله الفخر الرازي من نصٍّ نسبه إلى أبي حامد الإسفراييني، فقال في المحصول: «ونقل الشيخ أبو إسحاق الشيرازي عن الشيخ **أبي حامد الإسفراييني** أنه قال...»[(٥)].

والصواب أنه أبو حامد المرُّوذي، قال ابن السبكي: «وقد وقع في المحصول بدل القاضي أبي حامد المروذي الشيخ أبو حامد الإسفراييني، وكأنه اشتبه أبو حامد بأبي حامد»[(٦)].

الثالث: الوهم بسبب الاشتراك في **النسبة، ومن نماذجه**:

---

(١) الفوائد السنية (٥/ ٢٢٥٥).

(٢) انظر: المحصول (٦/ ١٨٥).

(٣) انظر: البحر المحيط (٨/ ٥٢)، تشنيف المسامع (٤/ ٥٩٨).

(٤) انظر: التحبير (٨/ ٣٩٩٦)، وتبع المرداويَّ ابنُ النجار في الوهم المذكور، انظر: شرح الكوكب المنير (٤/ ٥٢٠).

(٥) المحصول (٥/ ٥٢٦).

(٦) الإبهاج (٣/ ٢٠٢)، وانظر: شرح اللمع (٢/ ١٠٧٩).

❑ ما نقله العلائي في «تلقيح الفهوم» في مسألة المفرد المحلى بأل وإفادته العموم، حيث نسب القول بالعموم إلى «المبرد **والجرجاني** وغيرهما من أئمة النحاة[(١)]، فأفهم أنه عبد القاهر الجرجاني، وإنما هو أبو عبد الله الجرجاني الحنفي الفقيه[(٢)]، أتى الوهم من الاشتراك في النسبة وإطلاقها في المصادر التي نقل عنها العلائي[(٣)].

الرابع: الوهم بسبب التصحيف والتحريف في الاسم، **ومن النماذج على ذلك:**

❑ ما نقله إمام الحرمين الجويني في نهاية المطلب عن ابن خَيران من الشافعية في مسألة من حلق شعر رأسه بعد أن مسح عليه، فقال: «وحكى العراقيون عن ابن خَيران أنه نزَّل حلق الممسوح من الشعر منزلة نزع الخف في حق الماسح»[(٤)]. وتبعه على ذلك الغزالي[(٥)].

وقد نبّه أئمة الشافعية على أن الصواب نسبته إلى ابن جرير الطبري، وإنما سرى الوهم من تحريف وتصحيف (جرير) إلى (خيران).

قال النووي: «ووقع في «النهاية» و«الوسيط» في هذه المسألة غلطٌ، فقالا: لا يلزمه غسل ذلك خلافًا لابن خَيران، قال في النهاية: «نقله العراقيون عن ابن خيران». فيقتضي هذا أن يكون وجهًا في المذهب، فإن أبا علي ابنَ خيران من

---

(١) تلقيح الفهوم (١٦٩).

(٢) انظر: العدة (٢/ ٥٢٠)، الواضح في أصول الفقه (٣/ ٣٥٤).

(٣) انظر: الكاشف عن المحصول (٤/ ٣٣٨)، وهو من مصادره الرئيسة في كتابه التلقيح. ومما يشبه ذلك عند المتأخرين: ترجمة السرخسي في كتاب الواضح لابن عقيل (٣/ ٣٦١) هامش (١) على أنه أبو بكر السرخسي الأصولي الشهير صاحب المبسوط، وإنما هو أبو سفيان السرخسي، من أعيان الحنفية المتقدمين، نقل عن طائفة من الحنابلة جملةً من الآراء الأصولية. وكذا وقع الخطأ نفسه في تشنيف المسامع (٣/ ٩٢) هامش (٤).

(٤) نهاية المطلب (١/ ٨١). وإنما ذكرنا هذا المثال، وإن كان فقهيًا، لكون ناقله من كبار أئمة الأصول.

(٥) انظر: الوسيط (١/ ٣٧٣).

كبار أصحابنا أصحابِ الوجوه، ومتقدميهم في العصر والمرتبة، ولكن هذا غلطٌ وتصحيف، وقد اتفق المتأخرون على أن هذا غلطٌ وتصحيف، وأن صوابه «خلافًا لابن جرير» بالجيم، وهو إمامٌ مستقلٌ لا يُعدُّ قولُه وجهًا في مذهبنا، وقد نقله أصحابنا العراقيون والخراسانيون أجمعون والغزاليُّ أيضًا في «البسيط» عن ابن جرير، والله أعلم»[1].

ويمتد هذا الأثر إلى ما يتصل بالفهرسة العلمية للكتب والمصنفات، حيث تُسرد قائمة الأعلام والمصنفات الواردة في الكتاب المفهرَس، ويقع الخطأ في نسبة بعض المصنفات وتحرير بعض الأعلام. **ومن النماذج على ذلك:**

أ - نسبة «شرح البرهان» لابن أبي هريرة[2]، مع أن الأخير توفي سنة (**٣٤٥**هـ) قبل ولادة إمام الحرمين صاحب البرهان، وإنما وقع الخطأ في النسبة من إطلاق النص في كلام الزركشي حينما قال: «وذكر أنه ناظر في ذلك أبا علي بن أبي هريرة، وذكر في «شرح البرهان» أن للشافعي فيه قولين»[3]. وبالتأمل في سياق الكلام قبله يتجلى أن المقصود شرح البرهان للمازري.

ب - نسبة «المحصول» إلى أبي الحسين البصري، فهمًا من قول الزركشي: «وقال أبو الحسين في المعتمد، وتبعه في المحصول...»[4]، وإنما هو المحصول للرازي.

---

(١) انظر: المجموع شرح المهذب (١/ ٣٩٣)، يقول أ.د. عبد العظيم الديب معلِّقًا على هذا التصحيف: «وهذا من عجائب التصحيف، وحقًا لا يعرى عن التصحيف أحدٌ، وخطورة هذا التصحيف هنا لا تتعلق بنسبة قولٍ إلى غير صاحبه فحسب، (على ما في ذلك)، بل بتقرير المذهب، وتكوينه، ونسبة ما ليس منه إليه». هامش نهاية المطلب (١/ ٨١ و٨٢).

(٢) انظر: فهرس المصنفات للبحر المحيط (٦/ ٥٥٩) ط. الكويت.

(٣) البحر المحيط (٣/ ٢٩٠) ط. الكويت.

(٤) البحر المحيط (١/ ١٩) والفهرس (٦/ ٥٧٤).

ج - نسبة «المحصول» إلى إمام الحرمين الجويني، فهمًا من قول الزركشي: «قال الإمام في المحصول»[1]. وإنما المقصود بالإمام في كلامه الفخر الرازي.

وربما وقع شيء من جنس هذا الخطأ في النسبة بسبب الاشتباه والخلط في بعض التطبيقات الحاسوبية المعنية بحوسبة كتب الفقه وأصوله، ومن النماذج في هذا الصدد: ما وقع في تطبيق (جامع الفقه الإسلامي) من فهرسة الأقوال الواردة عن أبي هريرة ﷺ في كتب الفقه وأصوله، وكان مما تم ذكره من هذه الأقوال والمسائل: قولٌ منسوبٌ لأبي هريرة في مسألة فِسق متتبع الرخص، والصواب أنه ابن أبي هريرة الفقيه الشافعي (٣٤٥هـ)[2].

وهذا مما يؤكد أهمية تولي أصحاب الفن مسؤولية المراجعة والتقويم لهذه المشاريع العلمية، والحضور الجاد والمشاركة الفاعلة في كافة المراحل، ابتداءً من الإدخال والحوسبة، ومرورًا بالتشجير العلمي وصنع المكانز البحثية، وانتهاءً بالفهرسة والإخراج.

٢ - إن معرفة المشتبه من الأعلام والمصنفات وإدراك ذلك مما يربي الباحثين على التؤدة وعدم التعجّل في نسبة الأقوال، ويريضهم على التأمل وإعمال النظر، قبل الحكم بالنسبة، وإن من حقائق الأمور المدركة أن الباحث بقدر ما يتوسع في قراءته ونظره يدرك سعةَ الجهل الذي كان عليه من قبل، وفوق كل ذي علمٍ عليم.

٣ - إن إدراك مشتبه الأعلام والمصنفات مما يميز العالِم المحقِّق والباحث المدقِّق عن غيره من عامة النَّقَلة والباحثين، فإن من يجيل النظر في تعليقات وتحقيقات بعض المطبوعات والرسائل العلمية ليعجب من الوقوع في أخطاء ظاهرة في هذا الصدد، تقع منهم لأدنى اشتباه، ومن ذلك ما وقع من ذكرٍ لاسم أحد أعلام القراءات السبع، وهو ابن كثير المكي (١٢٠هـ)، فتُرجم في بعض

(١) البحر المحيط (٣/ ١٥٢) والفهرس (٦/ ٥٧٤).

(٢) انظر: حاشية العطار على شرح المحلي (٢/ ٤٤١).

الرسائل العلمية على أنه ابن كثير المفسِّر (٧٧٤هـ)، وبينهما قرون.

ومثل ذلك مما يعيب الباحثين كثيرًا، لسهولة إدراكه، ولذا فإن تنبيه الأئمة على مشتبه الأعلام إنما يكون في أسماء المتقاربين زمانًا، ويتأكد في المتعاصرين والمشتركين في بعض الشيوخ والرواة، وأما تتبع المتباعدين في الطبقة فلا يرون فيه كبير طائل؛ لسهولة إدراكه والأمنِ من الوقوع فيه[١]، غير أن ذلك مما لم يسلم منه بعض الباحثين اليوم؛ نظرًا لقلة التحصيل وضعف التأصيل.

المصنفات في المشتبه:

روى الخطيب البغدادي بسنده إلى الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: «خدمةُ الحديث أصعبُ من طلبه»، قيل له: وما خدمةُ الحديث؟ فقال: «النظر فيه»[٢].

وقد كان لعلماء الحديث وأهل الرواية قصب الاهتمام والإكثار من التصنيف في موضوع المتشابه في الأعلام، وذلك لارتباطه بجزء مهم من مكونات هذا العلم، وهو ما يتصل بضبط أسماء الرواة الذين يترتب على حالهم الحكم على إسناد الخبر صحةً وضعفًا.

إلا أن الأولية في التصنيف في موضوع مشتبه الأعلام وما يقع فيها من تصحيف وتحريف واشتباه كانت لعددٍ من علماء الأنساب والعربية؛ نظرًا إلى أن ذلك مما لم يسلم منه فنٌّ من الفنون، الأمر الذي دفع العلماء في غير ما فن إلى إفراد هذا الموضوع بالتصنيف، سواء كان في «المؤتلف والمختلف» أو «المتفق والمفترق» أو «المشتبه» أو ضمن موضوع «التصحيف والتحريف»، **ويمكن ذكر عددٍ من هذه المصنفات وفق الاعتبار الزمني على النحو الآتي:**

١ - «ما اتفق لفظه واختلف معناه» لإبراهيم بن يحيى اليزيدي (٢٢٥هـ)، (ط)،

---

(١) انظر: فتح المغيث (٤/ ٢٩٦).

(٢) المتفق والمفترق (١/ ١٤).

وهو أقدم ما أمكن الوقوف عليه في هذا الباب.

٢ - «مختلف القبائل ومؤتلفها» لمحمد بن حبيب البغدادي (٢٤٥هـ) (ط).

٣ - «التنبيه على حدوث التصحيف» لحمزة الأصفهاني (٣٦٠هـ) (ط).

٤ - «المؤتلف والمختلف» في أسماء الشعراء، للحسن بن بشر الآمدي (٣٧٠هـ) (ط).

٥ - «التنبيهات على أغاليط الرواة» لعلي بن حمزة البصري (٣٧٥هـ) (ط).

٦ - «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» و«تصحيفات المحدثين»، كلاهما للحسن بن عبد الله العسكري (٣٨٢هـ) (ط).

٧ - «المؤتلف والمختلف» لعلي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ) (ط).

٨ - «مشتبِه الأسماء» و«مشتبِه الأنساب»، كلاهما لعبد الغني بن سعيدٍ الأزدي (٤٠٩هـ) (ط).

٩ - «المؤتنِف تكملة المؤتلف والمختلف» (خ) و«المتفق والمفترِق» (ط) و«الموضِح لأوهام الجمع والتفريق» (ط) و«تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم» (ط) و«تالي تلخيص المتشابه» (ط)، و«رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب»، و«الأسماء المبهمة» (ط)، كلها لأبي بكر الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ).

١٠ - «الإكمال» للأمير نصر ابن ماكولا (٤٧٥هـ) (ط).

١١ - «المؤتلف والمختلف من الأسماء» لمحمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ) (ط).

١٢ - «المشْتَبِه» لمحمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ).

١٣ - «الفَيصل في مشتبه الأسماء» و«المؤتلف والمختلف في أسماء البلدان»، كلاهما لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (٥٨٤هـ) (ط).

١٤ - «المشترك وضعًا والمفترِق صقعًا» لأبي عبد الله ياقوت الحموي (٦٢٦هـ) (ط).

١٥ - «التمييز والفَصل بين المتفق في الخط والنّقط والشكل» لأبي المجد إسماعيل بن بَاطِيش (٦٥٥هـ) (ط).

١٦ - «هداية المعْتَسِف في المؤتلف والمختلف» لمحمد بن عبد الله بن الأبَّار (٦٥٨هـ).

١٧ - «المشتبِه في الرجال» للحافظ أبي عبد الله محمد الذهبي (٧٤٨هـ) (ط).

١٨ - «إيضاح الارتياب في معرفة ما يَشتبِه ويتصحَّف من الأسماء والأنساب» للسراج أبي حفص ابن الملقِّن (٨٠٤هـ) (خ)، وهو مختصٌّ بالأسماء والأنساب الواقعة في كتابه «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» مما يشتبه على الفقيه الصرف.

١٩ - «توضيح المشتبِه» لمحمد بن أبي بكر المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي (٨٤٢هـ)(ط).

٢٠ - «تبصير المنتبِه بتحرير المشتبِه» للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) (ط).

٢١ - «المشتبه في الطب» للجمال يوسف بن عبد الهادي (٩٠٩هـ) (خ).

٢٢ - «تحفة النابِه في تلخيص المتشابه» و «شدُّ الرِّحال في ضبط الرجال» كلاهما للجلال السيوطي (٩١١هـ)

٢٣ - «المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم»، لمحمد طاهر بن علي الهندي (٩٨٦هـ) (ط).

٢٤ - «المؤتلف والمختلف من أسماء الرواة» لنصر بن يونس الوفائي الهوريني (١٢٩١هـ) (خ).

وأما عن الجهود المتصلة بالفقهاء والأصوليين، فالمصنفات فيها محدودة نسبيًا، ومما يُشار إليه في هذا المقام:

١ - كتب طبقات الفقهاء والأصوليين، وهي وإن وضعها مصنفوها لترجمة أعلام الفقه وأصوله، إلا أنها لا تخلو من بيانٍ لتحريفات وتصحيفات، وفصلٍ بين مشتبهات، وإيضاحٍ لأوهامٍ ومبهمات، وبرز من بين هؤلاء جمعٌ من المحققين الذين كانت لهم عنايةٌ خاصة بهذا الجانب، كالإمام النووي (٦٧٦هـ) في كتابه «تهذيب الأسماء واللغات»، حيث أورد في ثنايا قسم «الأسماء» من كتابه المذكور جملةً من التنبيهات المهمة المتعلقة بالمشتبه من أسماء الفقهاء والأصوليين وألقابهم، كبيان المراد بـ«القاضي» في إطلاق الفقهاء والأصوليين[(١)]، كما تتبع أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الأموي (٧٩٧هـ) في كتابه «التعريف بالرجال المذكورين في جامع الأمهات لابن الحاجب» تنبيهات محرّرة في الأعلام الفقهية الواردة وما جرى فيها من اشتباه وأوهام[(٢)].

وللتاج ابن السبكي (٧٧١هـ) في «طبقات الشافعية الكبرى»[(٣)]، وابن كثير (٧٧٤هـ) في «طبقات الشافعيين»[(٤)]، والقرشي (٧٧٥هـ) في خاتمة كتابه «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»[(٥)]، وابن رجب (٧٩٥هـ) في «ذيل طبقات الحنابلة»[(٦)]، وأبي الحسنات اللكنوي (١٣٠٤هـ) في خاتمة كتابه «الفوائد البهية

(١) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٦٥).

(٢) انظر: التعريف بجامع الأمهات (٢٧٩).

(٣) انظر - مثلًا - تنبيهًا مهمًا له في الفرق بين أبي حامد الغزالي الكبير وأبي حامد الغزالي الصغير الأصولي الشهير، وخفاء الأول على كثير من أهل العلم، واشتباهه بالصغير على جماعة. طبقات الشافعية (٤/ ٨٧).

(٤) انظر: طبقات الشافعيين (١/ ٣٧٢).

(٥) انظر: الجواهر المضية (٤/ ٥٢٧)، حيث عقد كتابًا سماه «الجامع»، أورد فيه فوائد عديدة في التاريخ والحديث وضبط الأعلام وما يقع فيها من المتشابه.

(٦) انظر: ذيل الطبقات (١/ ٣٧٦).

في تراجم الحنفية»[(١)]، لهؤلاء وغيرهم فوائدُ مهمة منثورة في التنبيه على ما يشتبه من أعلام الفقهاء[(٢)].

٢ - الكتب الخادمة لعلم أصول الفقه، كالمصنفات المعنية بتخريج أحاديثها وضبط مشكلها والتعريف بأعلامها، ومن أميزها كتاب «المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر» للبدر الزركشي (٧٩٤هـ)، فقد جعل كتابه مشتملًا على ثلاثة أقسام، ثانيها في التعريف بحال الرجال الواقعين في الكتابين المذكورين، وأشار في بعض المواطن إلى عددٍ من التنبيهات المهمة في مشتبه الأعلام والألقاب[(٣)].

٣ - كما تضمنت بعض كتب أصول الفقه تنبيهاتٍ حول إطلاق بعض الأعلام وتفسير المراد بها، ومن ذلك ما جاء في كتاب رفع الحاجب لابن السبكي من التنبيه على إطلاق «القاضي» في كلام الأصوليين[(٤)]، وما ورد في خاتمة كتاب «مناهج العقول في شرح منهاج الأصول» لمحمد بن الحسن البُدَخشي الحنفي (٩٢٢هـ)، فقد عقد في نهاية شرحه تنبيهًا لبيان المراد بإطلاق بعض الأعلام والألقاب في شرحه المذكور[(٥)]، وذلك صنيعٌ يندر وجوده في كتب الأصول.

(١) انظر: الفوائد البهية (٢٣٣).

(٢) من المصنفات المعاصرة المطبوعة حديثًا كتاب «إفادة السالك بتمييز الأعلام المتشابهة في مذهب مالك» للدكتور محمد العَلمي، من إصدارات مركز البحوث والدراسات التابع للرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب، ويقع في مجلد واحد.

(٣) انظر: المعتبر (٢٨٣و٢٨٥و٣٠٢).

(٤) انظر: رفع الحاجب (٢/ ٢٨٩).

(٥) انظر: مناهج العقول (٣/ ٢١٧و٢١٨).

المطلب الثالث

مظان المشتبه في أصول الفقه وطرق كشفه

يُراد بمظان المشتبه في هذا المقام المواطنُ التي يكثر بها وجود المشتبه في كتب أصول الفقه، **ويمكن تلخيص أهم المظان في المواطن الآتية:**

أولًا: المصنفات الأصولية المعنية بجمع الأقوال في المسائل وتحرير الآراء فيها، فإن تتبع الأقوال في المسائل يقترن غالبًا بذكر العالِم الأصولي باسمه الذي اشتُهر به، وقد يُذكر في مصنفات ومواطن أخر باسم آخر أو كنية أو لقب، فيقع الاشتباه تبعًا لذلك.

ومن أهم المصنفات الأصولية المعنية بالنقولات وذكر الأعلام: العدة للقاضي أبي يعلى (٤٥٨هـ)، والإحكام للآمدي (٦٣١هـ)، والمسوّدة لآل تيمية، وكشف الأسرار للبخاري (٧٣٠هـ)، والإبهاج ورفع الحاجب لابن السبكي (٧٧١هـ)، والبحر المحيط وتشنيف المسامع للزركشي (٧٩٤هـ)، والفوائد السنية للبرماوي (٨٣١هـ)، والتحبير للمرداوي (٨٨٥هـ)، وغيرها. فوجود الاشتباه في هذه المصنفات أكثر من غيرها؛ نظرًا للمنهج العام لهذه المصنفات المبني على النقولات المتوافرة عن أعلام الأصوليين.

ثانيًا: المصنفات المتأخرة تحمل أوهامًا أكثر من المصنفات المتقدمة؛ نظرًا لتأثير العامل الزمني في كثرة الأعلام والمصنفات فيما تأخر، فتزداد نسبة الوقوع في الاشتباه والوهم تبعًا لذلك.

ولهذا نجد الاشتباه في الأعلام والمصنفات ظاهرًا في كتب الزركشي وخاصة «البحر المحيط»، ومثله في «التحبير» للعلاء المرداوي، ومن بنى على هؤلاء، كابن النجار في «شرح الكوكب المنير»، والشوكاني في «إرشاد الفحول».

ثالثًا: المصنفات الأصولية المعروفة بالنقل والمتابعة، يكون الوهم فيها أغلب، خلافًا للمصنفات الأصولية المستقلة بالتحرير، ومعنى ذلك أن نسبة الوقوع في الاشتباه والوهم تتناسب طردًا مع كثرة ما يعتمده المصنف من مراجع ونقول.

وهذا ينطبق على ما أشير إليه من المصنفات الآنفة، كالبحر المحيط والتحبير، فهي وإن كانت متسمة بتحرير المسائل وتقرير الدلائل، إلا أن الطابع العام والمنهج الغالب هو الاعتماد على كلام المتقدمين والنقل عنهم، وهذا ما لا نجده في الكتب المستقلة بالتحرير، كالتقريب والإرشاد للباقلاني، والمعتمد لأبي الحسين، والبرهان لإمام الحرمين، والقواطع لابن السمعاني، والمستصفى للغزالي، وغيرها، فهذه الكتب أصولٌ لم تكن شرحًا لمختصر ولا تلخيصًا لكتاب، فالنقل فيها قليل، ولذا قل فيها الاشتباه، خلافًا للشروح والحواشي فالنقل بها أكثر والاشتباه فيها آكد.

رابعًا: النسخ الخطية غير المتقنة ولا المقابلة، وخاصة المتأخر منها، حيث يشتبه على نسّاخها ما يكثر فيه التصحيف والتحريف كأسماء الأعلام والمصنفات، ومثلها الطبعات التجارية لكتب الأصول التي لم تلق عنايةً حقيقية من قبل المختصين في هذا الفن، فهذه المصادر مما يكثر فيها الاشتباه؛ لكون ناسخها والواقف على طبعها ممن لم يعتن بفن أصول الفقه، ولذا نجد فيها كثيرًا من التصحيفات والتحريفات والأسقاط، وخاصة فيما يتصل بالأعلام الأصولية، كتصحيف (الأبياري) إلى (الأنباري)، و(القرافي) إلى (العراقي)، و(ابن أبي هريرة) إلى (أبي هريرة)، و(أبي الحسين البصري) إلى (الحسن

البصري)، ونحوه[1].

وننبه إلى أن مثل هذه التصحيفات والتحريفات قد انتقلت إلى برامج النشر الآلي والتطبيقات الحاسوبية، كالمكتبة الشاملة وغيرها، بل ربما وقع في نصوص هذه التطبيقات من التصحيفات ما لم يقع في الأصل المنقول عنه، وذلك عائدٌ إلى قلة الضبط والمراجعة للنص المدخل[2].

طرق كشف المشتبه:

على كثرة ما يرد من الأعلام والمصنفات الأصولية المشتبهة على الباحثين، إلا أنه يمكن الوقوف على ما يرفع الاحتمال ويزيل الإشكال في غالب تلك المواطن، وذلك بالنظر إلى عددٍ من الاعتبارات التي تعد ضابطًا في هذا الباب، وتعمل عمل القرائن الكاشفة عن المراد، **ومن ذلك:**

أولًا: النص الصريح، والتنبيه على ورود المشتبه والإفصاح عن المراد به، وهذا أول مسلك ينبغي اتخاذه من قبل الباحث؛ إذ النص يقطع الاحتمال، غير أن ذلك قليل، ومما يمكن التمثيل به في هذا الصدد قول الزركشي (٧٩٤هـ) بشأن الأعلام الواردة في مختصر ابن الحاجب: «**فائدة:** حيث وقع (الإمام) في «المختصر» فالمراد إمام الحرمين، وأما فخر الدين فلم يُسمّه، بل يعبِّر عنه بـ(قيل) تبعًا للآمدي، وحيث وقع في «المنهاج» فالمراد به فخر الدين الرازي، فإن أراد إمامَ الحرمين قيَّده، وحيث أطلق في المختصر (البصري) فالمراد به أبو عبد الله لا أبو الحسين، وحيث أُطلق (القاضي) في كتب الأصول لأصحابنا فالمراد به

---

(١) انظر: رفع الحاجب (١/ ٤٤٤)و(٢/ ٣٨٦)، البحر المحيط (١/ ١٤٤) حاشية العطار على شرح المحلي (٢/ ٤٤١)، التوضيح شرح التنقيح لحلولو المالكي (٧٨و٨٩).

(٢) قارن مثلًا بين مطبوعة المحصول للرازي (٤/ ٤٣٣) وما ورد في منسوختها بالمكتبة الشاملة في الموضع نفسه، حيث يلحظ في المطبوعة: (وقال أبو الحسين البصري)، وفي منسوخة المكتبة الشاملة (أبو الحسن البصري).

القاضي أبو بكر بن الطيب، وحيث أُطلق في كتب المعتزلة أو في كتب أصحابنا حكاية عن المعتزلة فالمراد عبد الجبار الجبائي»[1].

وقال البُدَخشي (٩٢٢هـ) في خاتمة شرحه على منهاج البيضاوي: «مما يجب التنبيه عليه هو أن المراد بالقاضي حيثما ذُكر في هذا الشرح: القاضي أبو بكر الباقلاني، وبالأستاذ: أبو إسحاق الإسفراييني، وبالبصري: أبو الحسين المعتزلي، وبالجبائي: أبو علي الجبائي، وحينما ذُكر الجبائيان: يُراد أبو علي وابنه أبو هاشم المعتزلان، ويُراد بحجة الإسلام: الإمام أبو حامد الغزالي، وبالإمام: فخر الدين الرازي، وحيثما ذُكر الشارحان: يُراد بهما العبري والجاربردي، ويُراد بالمدقِّق: الإمام ابن الحاجب المالكي، وبالعلامة: قطب الدين الشيرازي، والمحقِّق: عضد الدين، وبالفاضل: التفتازاني سعد الدين»[2].

ثانيًا: اعتبار المصدر الذي أورده من حيث مذهبه، وعلى هذا تدل عبارة الزركشي الآنفة فيما يتعلق بالمراد بـ(القاضي) في كتب الأصول.

وينطبق الأمر ذاته على لقب (القاضي) فإن وروده في كتب الحنابلة يقضي بأن الأصل حمله على القاضي أبي يعلى، فإذا ورد في كتب غيرهم حملناه على القاضي الباقلاني، إلا أن يكون في كلام المعتزلة أو مصنفاتهم، فيحمل على القاضي عبد الجبار.

ومن ذلك لقب (الفخر) فالمذكور في كتب الحنابلة ينصرف إلى الفخر إسماعيل البغدادي (٦١٠هـ)، وخاصة في كلام المرداوي، وإما إذا أُطلق في كلام عامة الأصوليين وبخاصة من غير الحنابلة فالمراد به الفخر الرازي (٦٠٦هـ).

---

(١) المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر (٣٠٢).

(٢) مناهج العقول (٣/ ٢١٧و٢١٨).

ثالثًا: اعتبار الزمان الذي ورد فيه النص، سواء كان عَلَمًا أم كتابًا، وهذا يُدرك باستحضار زمن تأليف الكتاب، وتواريخ وفيات الأعيان من علماء الأصول والموازنة بينها.

ويمكن التمثيل على ذلك بـ(السرخسي)، فقد ورد ذكره في مواطن من كتاب العدة للقاضي أبي يعلى، والمتبادر إلى الذهن أن المراد به أبو بكر السرخسي الحنفي، ولكن الاعتبار التاريخي ينفي ذلك، فإن أبا يعلى (٤٥٨هـ) توفي قبل أبي بكر السرخسي (٤٩٠هـ)، فيدرك الباحث أن مراده سرخسيٌ آخر من أصوليي الحنفية، لا شمس الأئمة الشهير.

رابعًا: اعتبار السياق العلمي الذي ورد فيه الكلام، وتأمل السابق واللاحق.

ومن النماذج على ذلك: المراد بـ(ابن رشد) في كلام الأصوليين، فإنهم يذكرونه ويريدون به الجد (٥٢٠ هـ) تارة، ويقصدون الحفيد(٥٩٥ هـ) تارات، ومما يعين على كشف المراد التأمل في سياق الكلام، فإن كان فقهًا فالمراد الجد، وإن كان في الأصول والمنطق فالمراد الحفيد.

ومن ذلك: المراد بـ(الإمام) في كلام الزركشي في «البحر المحيط» و«تشنيف المسامع»، فمرةً يعني به الجويني، ومرة يريد به الفخر الرازي، وهو الأكثر، فعلى الباحث أن يحرِّر كل موضع على حده، ويتأمل في سياق الكلام، فإذا ذكر (الإمام) وساق معه كلام شرّاح البرهان، كالمازري، والأبياري وغيرهما، عُرف أن مقصوده إمام الحرمين، وإذا ساق معه كلام شرّاح المحصول ومختصِرِيه، كالأصبهاني، والقرافي والأرموي ونحوهم، عُرف أن مراده الفخر.

خامسًا: مقارنة المصادر الأصولية والموازنة بينها، إذ قد يرد النص في أكثر من مصدر، ويكون مجملًا في موضع، ومبيَّنًا في موضع آخر.

ومن النماذج على ذلك: كتاب (عيون المسائل)، فقد ورد في أصول ابن مفلح مجملًا، فاحتمل أن المراد به كتاب القاضي أبي يعلى، أو كتاب ابن شهاب

العكبري المتأخر، وقد وضّح ذلك المرداوي في تحبيره فنص على أن المقصود به كتاب ابن شهاب[1].

سادسًا: معرفة اختلاف مناهج البلدان في إطلاق الأسماء والألقاب، قال اللّكنوي في أثناء ذكره للفوائد المتعلقة بكشف المبهمات وإيضاح المشتبهات:

«**فائدة**: الغالب على فقهاء العراق السذاجة عن الألقاب، والاكتفاء بالنسبة إلى صِناعةٍ أو محلّةٍ أو قبيلةٍ أو قرية، كالجصّاص، والقُدُوري، والطّحاوي، والكرخي، والصّيمري، والغالب على أهل خراسان وما وراء النهر المغالات في الترفّع على غيرهم، كشمس الأئمة، وفخر الإسلام، وصدر الإسلام، وصدر جهان، وصدر الشريعة، ونحو ذلك، وهذا في الأزمنة المتأخرة، وأما في الأزمنة المتقدّمة فكلّهم بريؤون من أمثال ذلك»[2].

سابعًا: اعتبار الشهرة، سواء في ذلك اسم العَلَم والكتاب؛ إذ الغالب أن المراد ما اشتُهر وذاع لا ما خمل وندر. فإذا أطلق الأصوليون (المحصول) انصرف إلى محصول الفخر الرازي (٦٠٦هـ) لا محصول ابن العربي (٥٤٣هـ)، وإن كان الأخير متقدِّمًا على الفخر في زمن الوفاة. لأن الاعتبار هنا لشهرة كتب الفخر حيث توالت عليه الجهود شرحًا واختصارًا كما لا يخفى على متخصص. إلا أن هذه القرينة ليست كافية في القطع بأن المراد هو كتاب العلم المشهور، ولكنها قرينة ضمن قرائن أُخَر يستعين بها الباحث لكشف المراد.

ثامنًا: إدراك الأسماء التي يكثر فيها التصحيف والتحريف؛ لكونها متقاربة في الرسم أو في النطق مع كلماتٍ وأسماءَ أخرى، كاشتباه (الأبياري) مع (الأنباري) كتابةً، واشتباه (ابن بَرهان) مع (البُرهان) نطقًا، مما ينتج عنه وقوع الخلط والاشتباه.

---

(١) قارن أصول ابن مفلح (١/ ٢٥٩) بالتحبير (٣/ ١١٣٧).

(٢) الفوائد البهية (٢٣٩).

وما من شك في أن طول الممارسة لعلم أصول الفقه، وترداد النظر في كتبه، وطول المعالجة والمعاينة لكلام الأصوليين يصنع من الباحث قارئًا مميزًا يملك القدرة على فهم السياق، وتحديد المراد، وكشف المشكل من أعلام أصول الفقه ومصنفاتهم.

المبحث الأول

المبحث الأول
مشتبه الأعلام في أصول الفقه

يُراد بالأعلام في هذا المقام ما هو أعم من الأسماء الصحيحة المفردة، فيشمل المشتبه الواقع في الأنساب والكُنى والألقاب، وأما ما يقع من الاتفاق في الاسم واسم الأب، وربما زاد الاتفاق في اسم الجد أيضًا[1]، فلا يحصل بسببه اشتباهٌ في أعلام الأصول غالبًا؛ نظرًا لغلبة استعمال الأعلام الأصولية بما اشتُهرت به من نسبةٍ أو كنية أو لقب.

وسيجري سياق الأعلام وفق ترتيب الأحرف.

(١) مثاله: أحمد بن محمد بن محمد (خمسة من الأصوليين)، أحمد بن محمد بن أحمد (ستة من الأصوليين)، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم (ثلاثة أصوليين)، علي بن الحسين بن علي (اثنان)، علي بن محمد بن علي (خمسة، وهم: إلكيا الهراسي (٥٠٤هـ)، وعلي الرامشي الضرير (٦٦٧هـ) شارح أصول البزدوي، وابن اللَّحَّام الحنبلي (٨٠٣هـ)، والكِناني العسقلاني (٧٧٦هـ) شارح مختصر الطوفي، والشريف الجُرجاني (٨١٦هـ) شارح مختصر ابن الحاجب).

(حرف الألف)

١ - الإِبْشِيْطِي[١]: اثنان:

أ - صدر الدين أبو داود سليمان بن عبد الناصر الشافعي (٨١١هـ)، من فقهاء الشافعية، نُسب إليه شرحٌ على منهاج البيضاوي وآخر على مختصر ابن الحاجب في الأصول[٢].

ب - شهاب الدين أحمد بن إسماعيل بن أبي بكر الشافعي ثم الحنبلي (٨٨٣هـ)، له شرح على منهاج البيضاوي وشرح على مختصر ابن الحاجب في الأصول[٣].

٢ - الأَبْيَارِي[٤]:

هو علي بن إسماعيل الأَبياري المالكي (٦١٦هـ)، الفقيه الأصولي، شارح البرهان للجويني في كتابه: «التحقيق والبيان في شرح البرهان» (ط)، وإذا أُطلق «الأَبياري» في كتب الأصول فلا ينصرف إلا إليه، وكثيرًا ما يوجد في دواوين الأصول وغيرها مصحّفًا إلى «الأنباري» أو «ابن الأنباري»[٥]، فيُظن أنه أبو بكر

---

(١) هكذا ضبطها السَّخَاوي في الضوء اللامع (١/ ٢٣٦) وقال: «نسبةً إلى قرية من قرى المحلة الغربية».

(٢) أوردهما صاحب هدية العارفين (١/ ٤٠٢)، وتبعه بعض المعاصرين، ولم أقف في التراجم المتقدمة على من نسب إليه الشرحين، وإنما ينسبهما المتقدمون إلى الشهاب الإِبشيطي الآتي.

(٣) انظر: الضوء اللامع (١/ ٢٣٦)، هدية العارفين (١/ ١٣٥).

(٤) قال المنذري: «بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة وبعدها ياء آخر الحروف، وبعد الألف راء مهملة، بلدةٌ مشهورة بغربي الفسطاط». انظر: التكملة لوفيات النقلة (٢/ ٤٧٧).

(٥) نبه على ذلك ابن فرحون في الديباج المذهب (٢/ ١٢٣). وانظر نماذج مصحّفة في: رفع الحاجب (١/ ٤٤٤)، (٢/ ٣٨٦)، وقد وقع مصحّفًا في أكثر من عشرين موضعا، وإنما هو تطبيع الناشر لا من صاحب الشرح، وكذلك وقع في كتب الزركشي كالبحر المحيط (١/ ١٤٤)، والنكت على مقدمة ابن =

الأنباري (٣٢٨هـ) أو أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، وهما من مشاهير أئمة العربية.

والضابط في ذلك السياق؛ فإن ورد مقارنًا لعبارة «شرح البرهان» أو «الجويني» أو أسماء شرّاح البرهان الآخرين كـ«المازَري»، فيجزم الباحث بأن صوابها «الأبياري» كما في قول الزركشي: «كذا فهمه المازَريُّ، ولم يُرد أن (ما) المتصلة بـ(أي) شرطيةٌ كما فهم ابن الأنباري»[(١)]، فصوابها «الأبياري»؛ لكونه في سياق مقارنة ما ذكره شرّاح البرهان، فأما إن جاءت في سياقٍ لغوي أو وردت مقارنة لأعلام نحاة، كقول الزركشي: «وقد منعه أكثر النحاة، وجوّزه ابن الأنباري وابن مالك»[(٢)]، فيدرك الباحث أن مقصوده النحوي الشهير.

٣ - الأَثْرَم:

أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الطائي (٢٧٣هـ) راوية الإمام أحمد، يكثر النقل عنه في كتب الحنابلة في الأصول؛ كتهذيب الأجوبة، والعُدة، والتمهيد، والمسوَّدة، والتحبير، وغيرها، وإليه ينصرف عند الإطلاق، ووقع محرَّفًا عن «الأَصَمّ» في موضع من كتاب العدة للقاضي حيث قال: «وبهذا قال الأثرم من أصحاب أبي حنيفة»[(٣)]، وإنما هو «الأصم» أبو العباس حاتم بن عُلْوان (٢٣٧هـ) صاحب الإمام أبي حنيفة.

٤ - الأَرْدُبِيلِي[(٤)]: أربعة من شرّاح المنهاج للبيضاوي، وهم:

أ - نور الدين فرج بن محمد بن أحمد الأَردُبِيلي (٧٤٩هـ)، له «حقائق الأصول

= الصلاح (٣/ ٣٢٩ و٦١٦) وانتقل التصحيف إلى نكت ابن حجر على ابن الصلاح (١/ ٣٧٨)و(٢/ ٦١٣)، وكذلك في التحبير (٨/ ٣٧٧٤و٤١٢٩).

(١) البحر المحيط (٥/ ٤٩).
(٢) البحر المحيط (٢/ ٣٩٠).

(٣) العدة (٤/ ١١٧١).

(٤) هكذا ضبطها السمعاني في الأنساب (١/ ١٥٧)، وضبطها ياقوت في معجم البلدان (١/ ١٤٥) بفتح الدال، وهي نسبة إلى بلدة تلي أذربيجان.

شرح منهاج الوصول»[1].

ب - ركن الدين أبو يزيد محمد بن أحمد بن محمد الأَردُبِيلي الشافعي (توفي بعد ٨٤٠هـ)، صاحب «نهاية الوصول» في شرح منهاج الوصول[2].

ج - عبد الرحمن بن عطاء الله المشتهر بالشيخ الأَردُبِيلي، له شرحٌ على المنهاج[3].

د - عبد الغني الأَردُبِيلي، له شرح على منهاج البيضاوي[4].

٥ - الأُرْمَوِي[5]:

الأُرمَوِيون في الأصول خمسة:

أ - تاج الدين محمد بن الحسين الأُرمَوي (٦٥٥هـ)، صاحب كتاب «الحاصل من المحصول» (ط).

ب - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الحسين الحُسيني الأُرمَوي الشافعي، الشهير بقاضي العسكر (٦٥٠هـ)، شارح المحصول للرازي.

ج - سراج الدين محمود بن أبي بكر الأُرمَوي (٦٨٢هـ)، صاحب كتاب «التحصيل من المحصول» (ط). وإذا أطلق الأصوليون «سراج الدين» انصرف مرادهم إليه.

د - صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأُرمَوي الشهير بالصفي الهندي (٧١٥هـ) صاحب كتاب «نهاية الوصول في دراية الأصول» (ط) و«الفائق في

---

(١) حقق بالأزهر في رسالة ماجستير سنة ١٩٩٢م. وسماه في كشف الظنون (٢/ ١٨٧٩): «نهاية السول».

(٢) انظر: الضوء اللامع (٧/ ٩٨).

(٣) انظر: كشف الظنون (٢/ ١٨٨٠)، ولم أقف له على ذكر في كتب التراجم.

(٤) انظر: كشف الظنون (٢/ ١٨٨٠)، ولم أقف له على ذكر في كتب التراجم.

(٥) قال السمعاني في أنسابه (١/ ١٧٣): «الأُرمَوي: بضم الألف وسكون الراء وفتح الميم وفي آخرها الواو»، نسبةً إلى (أُرْمِيَه)، مدينة من أعمال أذربيجان. انظر: معجم البلدان (١/ ١٥٩).

أصول الفقه» (ط)، وتلميذ السراج الآنف.

هـ - شرف الدين علي بن الحسين الأُرمَوي الشهير بابن قاضي العسكر (٧٥٧هـ) صاحب شرح المعالم للفخر الرازي[١]، وذكره نادر.

وإذا أُطلق «الأُرمَوي» في كتب الأصول انصرف إلى الأول، ولكن الغالب تمييزهم باقتران اللقب أو اسم الكتاب، كقولهم: «قال في التحصيل»، «قال السراج الأُرمَوي»، «قال الصفي الأُرمَوي».

٦ - الإِزْمِيْري[٢]:

ثمة إزميريان حنفيان أصوليان:

أ - سليمان بن عبد الله الإِزمِيري (١١٠٢هـ).

ب - محمد بن ولي بن رسول القُرشهري الإِزمِيري (١١٦٥هـ).

وقد طُبعت الحاشية الشهيرة بحاشية الإزميري على «مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول» مرتين، نُسبت في طبعة بولاق سنة ١٢٦٣هـ للأول، ونُسبت في طبعة الآستانة سنة ١٢٨٥هـ للثاني، والأرجح أنها من وضع الثاني[٣]، وأما الأول فله شرحٌ مستقل على «المرقاة»[٤] لا حاشية على المرآة، والله أعلم.

٧ - أبو إِسحَاق:

تُطلق هذه الكنية في كتب الأصول ويُراد بها أحد ثلاثة أعلام من الشافعية:

---

(١) وقد وهم المرداوي في التحبير (١/ ٢٣) فنسب هذا الشرح للتاج الأرموي.

(٢) نسبة لـ«إِزْمِير» مدينة تركية شهيرة، انظر: مختصر فتح رب الأرباب (٤)، وضبطها ابن بطوطة في رحلته (١/ ٢٣٣): «يَزْمِير».

(٣) فقد جاء في ديباجة طبعة الأستانة من الحاشية (١/ ٢) ما نصه: «فيقول الفقير إلى الله محمد بن ولي...».

(٤) انظر: إيضاح المكنون (٢/ ٤٦٩)، هدية العارفين (١/ ٤٠٣).

أ - الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي (٣٤٠هـ).

ب - الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإِسفَراييني (٤١٨هـ).

ج - الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (٤٧٦هـ) صاحب «التبصرة» (ط) و«شرح اللمع» (ط).

فأما الأول فيتميز بذكر نسبته، وأما الآخران فيقع التمييز بينهما غالبًا باللقب المقرون مع الكنية، فيُقال في الإسفراييني: «الأستاذ أبو إسحاق»، ويُقال في الشيرازي: «الشيخ أبو إسحاق»، وعليه جرى عامة الأصوليين.

٨ - الأُستاذ:

هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإِسفَراييني الشافعي (٤١٨هـ).

٩ - الإِسْفَرَايِيني[1]: تشتهر هذه النسبة لعالمين من الشافعية:

أ - أبو حامد أحمد بن محمد الإسفراييني (٤٠٦هـ).

ب - أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإِسفَراييني (٤١٨هـ).

وإذا أُطلقت النسبة في كتب الأصول فإنها تنصرف غالبًا إلى الثاني، ولكن الأصوليين يميزون بينهما، غالبًا، بذكر الكنية مع النسبة، كما أن الثاني قد اختُص بلقب «الأُستاذ» كما مر آنفًا[2].

---

(١) قال السمعاني في أنسابه (١/ ٢٢٣): «بكسر الألف، وسكون السين المهملة، وفتح الفاء والراء، وكسر الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، هذه النسبة إلى (إسفرايين)، وهي بُلَيدة بنواحي نيسابور، على منتصف الطريق إلى جرجان».

(٢) نقل الزركشي في موضعين من تشنيف المسامع (٤/ ٧٥٣و٨٧٧) عن إسفراييني ثالث، وهو شاهفور أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني (٤٧١هـ)، ولم أذكره أعلاه لعدم اشتهاره في كتب الأصول، وإنما نقل عنه الزركشي في مباحث أصول الدين في آخر تشنيفه.

١٠ - الإِسْنَوي[(١)]: أخوان شافعيان:

أ - عماد الدين محمد بن الحسن بن علي الإسنوي (٧٦٤هـ)، فقيه أصولي، شرح منهاج البيضاوي، ولم يُكمله، وذكر بعض المتأخرين أن شرح أخيه جمال الدين «نهاية السول» (ط) تتمةٌ لهذا الشرح[(٢)].

ب - أخوه جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي (٧٧٢هـ)، صاحب «نهاية السول» في شرح المنهاج(ط)، و«التمهيد» (ط) في التخريج، وإذا أطلقوا «الإسنوي» فهو المراد.

١١ - الأَصْفَهَاني (الأَصْبَهَاني)[(٣)]: اشتُهر به اثنان من الشافعية:

أ - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمود بن عبّاد العِجلي (٦٨٨هـ)، صاحب «الكاشف عن المحصول» (ط)[(٤)]. ومؤلف «العقيدة الأصفهانية» التي شرحها شيخ الإسلام ابن تيمية. وإذا أطلقوا «الأصفهاني» فهو المقصود؛ فإن ذكره في كتب الأصول أكثر. ويُشار إليه بـ«شارح المحصول».

ب - شمس الدين أبو الثناء محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني (٧٤٩هـ)، صاحب «بيان المختصر» في شرح ابن الحاجب(ط)، وشارح «بديع النظام» و«المنهاج» (ط)، ويشير إليه الزركشي بـ«الأصفهاني المتأخر».

وثمة أصفهانيٌّ ثالث نقل عنه الزركشي في بحره في مواضع من مباحث

---

(١) ضبطها ياقوت بهمزة مكسورة وهو الأشهر، وضبطها ابن خلكان والسيوطي بالفتح. انظر: معجم البلدان (١/ ١٨٩)، وفيات الأعيان (٣/ ٢٥٠)، لب اللباب (١٥). وهي نسبة إلى (إسنا) من أعمال صعيد مصر.

(٢) انظر: كشف الظنون (٢/ ١٨٧٩).

(٣) بفتح الهمزة وكسرها، وفتح الباء، ويُقال بالفاء أيضًا. قال المعلِّمي: وذلك أن اسم البلدة بالعجمية بباء فارسية تعرب تارة باءً خالصة، وتارة فاء. انظر: الأنساب للسمعاني (١/ ٢٨٤) وكلام المعلمي في هامشه.

(٤) وقد أُثبت تاريخ وفاته في غلاف مطبوعة الكاشف سنة (٦٥٣هـ)، وهو خطأ.

القياس[1]، وسماه «الصفي الأصفهاني» ناقلًا عن كتابٍ له اسمه «النُّكَت»، ولم يتبين لي من هو.

١٢ - الأَصَمّ:

إذا ورد في كتب الأصول مطلقًا فالأصل انصرافه إلى أبي بكر عبد الرحمن بن كَيسان الأصم البَصري المعتزلي (نحو ٢٢٥هـ)، ويتأكد إذا سيق مع أعلام الجهمية؛ كإبراهيم بن عُلَيَّة وبِشر المَرِيسي. وأما إذا ساقه الحنفية ضمن أصحابهم الفقهاء فالمراد به أبو العباس الأصم (٢٣٧هـ) صاحب الإمام أبي حنيفة، وهو قليل.

١٣ - الإِمَام:

أطلق جماعةٌ من الأصوليين لقب «الإمام»، واختلف مرادهم به، ولكنه غالبًا يدور حول ثلاثةٍ من أعلام الأصول، وكلهم شافعية:

أ - إمام الحرمين[2] عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (٤٧٨هـ)، صاحب «البرهان» (ط) و«الورقات» (ط)، وتلقيبه بـ«الإمام» اصطلاحُ الغزالي (٥٠٥هـ) في «المنخول» (ط)، وشرّاح البرهان كالمَازَري (٥٣٦هـ) والأَبياري (٦١٦هـ)، وهو اصطلاح ابن الحاجب (٦٤٦هـ) في مختصره، وشرّاح المختصر، وأبي شامة المقدسي (٦٦٥هـ)، وابن السُّبكي (٧٧١هـ) في كتابه «الأشباه والنظائر» (ط)، والزَّرْكشي (٧٩٤هـ) في «المنثور» (ط) - وهو غالب اصطلاح علماء القواعد الفقهية من علماء الشافعية - وابن الهُمَام (٨٦١هـ) في «التحرير» (ط).

---

(١) انظر: البحر المحيط (٧/ ٢٢٨ - ٢٨٥).

(٢) أُطلِق هذا اللقب على جماعة من أعيان المذاهب، كأبي المظفر يوسف الجرجاني الحنفي، وأبي القاسم محمود بن عبيد الله السرخسي الحنفي (٦٠٦هـ)، وغيرهما، ولم أشر إلى ذلك في الأصل لعدم ذكرهم في كتب الأصول، وإنما لُقِّب الجويني به لكونه جاور بالحرمين أعوامًا للتدريس والفتيا وجمع طرق المذهب. انظر: وفيات الأعيان (٣/ ١٦٨).

ب - فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (٦٠٦هـ)، صاحب «المحصول» (ط) و«المعالم» (ط)، وتلقيبه بالإمام اصطلاحُ كثير من الأصوليين، وخاصةً من صنَّف في «المحصول» اختصارا وشرحا؛ كالتاج الأُرمَوي (٦٥٥هـ) في «الحاصل»، والسراج الأُرمَوي (٦٨٢هـ) في «التحصيل»، والقرافي (٦٨٤هـ) في «شرح تنقيح الفصول» و«نفائس الأصول»، وأبي عبد الله الأصفهاني (٦٨٨هـ) في «الكاشف»، ومنهم البيضاوي (٦٨٥هـ) في مختصره «المنهاج» وشروحه، كـ«الإبهاج» للتقي السبكي (٧٥٦هـ) وابنه تاج الدين (٧٧١هـ)، و«نهاية السول» للإسنوي (٧٧٢هـ)[1]، كلهم يريد بالإمام: الفخر الرازي، فإن أرادوا الجويني صرّحوا به.

قال الزركشي (٧٩٤هـ): «حيث وقع (الإمام) في «المختصر» فالمراد إمام الحرمين، وأما فخر الدين فلم يُسمّه، بل يعبِّر عنه بـ(قيل) تبعًا للآمدي، وحيث وقع في «المنهاج» فالمراد به فخر الدين الرازي، فإن أراد إمامَ الحرمين قيَّده»[2].

أقول: وعلى طريقة البيضاوي في «المنهاج» سار ابن السبكي في كتابه «جمع الجوامع» وشرّاحه. وأما الزركشي في «البحر المحيط» (ط) و«تشنيف المسامع» (ط) فلم أره يستقر على شيء، فمرةً يعني به الجويني، ومرةً يريد به الفخر، وهو الأكثر، فعلى الباحث أن يحرِّر كلَّ موضع على حده، ويتأمل في سياق الكلام.

ج - تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (٧٥٦هـ)، وهذا اصطلاحٌ خاصٌّ بولده تاج الدين (٧٧١هـ) في كتبه: «جمع الجوامع» و«رفع الحاجب» و«الإبهاج» و«الأشباه والنظائر»، فإنه إذا ساق «الإمام» وأسبقه بلقب «الشيخ» أراد به والده،

---

(١) قال د. طه العلواني في مقدمة تحقيقه للمحصول (١/ ٣٥): «لقَّبه أصحابه الشافعية والاشاعرة بـ(الامام) في سائر كتبهم الأصولية والفقهية والكلامية، فإذا أُطلق لقب (الامام) في هذه الكتب فالمراد به الامام فخر الدين الرازي». وإطلاقه محل نظر كما لا يخفى.

(٢) المعتبر (٣٠٢). ومن الفوائد أن ابن مفلح إذا قال في أصوله: «بعض مَن تَبع الآمديَّ» أراد به ابنَ الحاجب. انظر: مقدمة محققه (١/ ٦٥).

كقوله: «وتنازع ابن الرّفعة والشيخ الإمام»[1]، وربما صرّح فقال: «والدي الإمام»، وهو كثير.

وأما أصوليو الحنفية، فإذا أطلقوا «الإمام» انصرف إلى الإمام أبي حنيفة (١٥٠هـ)[2]، وقد يقيِّدون، فيطلقون لقب «القاضي الإمام»[3] ويريدون به الإمام أبا زيد عبيد الله بن عمر الدَّبُوسي (٤٣٠هـ) صاحب «تقويم الأدلة». كما يطلقون لقب «شمس الأئمة» على الإمام أبي بكر محمد بن أحمد السَّرْخَسي (٤٩٠هـ).

١٤ - ابنُ أَمِيرِ الحَاج: اشتُهر به اثنان من الحنفية:

أ - أبو الفتح موسى بن أَمير الحاج بن محمد التَّبْريزي (٧٣٦هـ)، صاحب «الرَّفيع شرح البَديع» لابن الساعاتي (٦٩٤هـ).

ب - أبو عبد الله محمد بن محمد ابن الموقِّت (٨٧٩هـ) الشهير بابن أمير الحاج، صاحب «التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير» (ط) لشيخه ابن الهُمَام (٨٦١هـ). وهو الأشهر عند الإطلاق.

(حرف الباء)

١ - البَاجِي: اثنان من المالكية، وثالثٌ شافعي:

أ - أبو الوليد سليمان بن خَلَف الباجي (٤٧٤هـ) صاحب «إحكام الفصول» (ط) و«الإشارة» (ط) و«حدود الأصول» (ط)، وإليه ينصرف المراد إذا أُطلق في كتب الأصول.

---

(١) الأشباه والنظائر (١/ ١٨).

(٢) انظر: بديع النظام (١/ ٩٢). وربما ألحقوا به «الأعظم» تمييزًا له عن اللاحقين من أئمتهم.

(٣) استعمل بكثرة في كتاب الكافي للحسام السِّغْناقي (٧١١هـ) وكشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (٧٣٠هـ).

ب - ولده: أحمد بن سليمان بن خلف الباجي (٤٩٣هـ)، صاحب «سِرُّ النَّظَر في عِلمَي الأصول والخلاف»، وكان أبوه يعتمد عليه في إصلاح مؤلفاته في الأصول[١].

ج - أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن الشافعي (٧١٤هـ)، المعروف بعلاء الدين الباجي، صاحب «غاية السُّول في علم الأُصول» اختصره من «المحصول»[٢].

٢ - ابن بَرْهَان: - بفتح الباء - اثنان في كتب الأصول:

أ - أبو القاسم عبد الواحد بن علي العُكْبري النحوي الحنبلي ثم الحنفي المعتزلي (٤٥٦هـ)، المعروف بـ«ابن بَرْهَان النحوي»، أفاد منه الزركشي في مباحث اللغة والدلالات[٣].

ب - أبو الفتح أحمد بن علي بن محمد البغدادي الحنبلي ثم الشافعي(٥١٨هـ)، المعروف بـ«ابن بَرْهَان»، الأصولي الفقيه، صاحب كتاب «الوصول» (ط) و«الوجيز» في الأصول، وهو مراد الأصوليين إذا أطلقوا «ابن بَرهان».

٣ - البَزْدَوي[٤]: اثنان من الحنفية:

أ - فخر الإسلام أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين البزدوي (٤٨٢هـ)،

---

(١) انظر: الديباج المذهب (١/ ١٨٣).

(٢) انظر: طبقات الشافعية لابن السبكي (١٠/ ٣٣٩) ووصفه بـ«إمام الأصوليين في زمانه»، البحر المحيط (٤/ ٤٣).

(٣) انظر: البحر المحيط (٣/ ٢٣٧و٢٤٣).

(٤) قال السمعاني في الأنساب (٢/ ٢٠١): «بفتح الباء المنقوطة بواحدة، وسكون الزاي، وفتح الدال المهملة، وفي آخرها الواو، هذه النسبة الى بَزْدَة، وهي قلعةٌ حصينة على ستة فراسخ من نَّسَف على طريق بخارى».

صاحب «كنز الوصول» (ط) المعروف بأصول فخر الإسلام، وإليه ينصرف إطلاق «البزدوي».

ب - أخوه: صدر الإسلام أبو اليُسر محمد بن محمد بن الحسين البزدوي (٤٩٣هـ)، صاحب «معرفة الحجج الشرعية» (ط)، ويُعرف أيضًا بـ«القاضي الصدر»، وكلامه في الفقه أكثر.

٤ - البَصْرِي: اشتُهر إطلاقه على جماعةٍ من أصوليي المعتزلة:

أ - أبو عبد الله الحسين بن علي البصري (٣٦٩هـ) المعروف بـ«الجُعَل»، و«الكَاغَدي»، وإليه ينصرف مراد ابن الحاجب (٦٤٦هـ) في مختصره إذا أطلق «البصري»[1].

ب - أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري (٤٣٦هـ)، صاحب «المعتمد» (ط)، و«شرح العمد» (ط)، وإنما يذكره الأصوليون مقيدًا بكنيته، وربما تحرّف في بعض المطبوعات إلى «أبو الحسن» أو «الحسن» البصري، فيُظن أنه التابعي الشهير.

٥ - البَعْلي: جماعةٌ من الحنابلة، أشهرهم اثنان:

أ - أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن عباس بن شَيبان البعلي (٨٠٣هـ)، المعروف بـ«ابن اللَّحَّام»، صاحب «المختصر» في الأصول(ط)، و«القواعد» (ط)، واختيارات شيخ الإسلام(ط). وهو الأشهر عند الإطلاق.

ب - أبو العباس أحمد بن عبد الله بن أحمد البعلي (١١٨٩هـ)، أصوليٌّ فقيه، صاحب «الذُّخْر الحرير في شرح مختصر التَّحرير» (خ).

---

(١) انظر: المعتبر (٢٨٥و٣٠٢).

٦ - البَغْدادي: يقترن غالبًا باثنين من الأصوليين، يتميزان باقتران الكنية:

أ - أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي الشافعي (٤٢٩هـ)، ويكثر النقل عنه في كتب الشافعية.

ب - أبو محمد إسماعيل بن علي بن حسين البغدادي الأَزَجِي الحنبلي (٦١٠هـ)، المعروف بـ«الفخر إسماعيل»، ويكثر النقل عنه في كتب الأصول الحنبلية.

(حرف التاء)

١ - التِّلِمْسَاني[١]: جماعة، أشهرهم في الأصول اثنان:

أ - أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي الفِهري الشافعي، المعروف بـ«ابن التِّلِمْساني» و«الفِهري» (٦٥٨هـ)[٢]، صاحب «شرح المعالم» (ط) للفخر الرازي.

ب - أبو عبد الله محمد بن أحمد المالكي، المعروف بـ«الشريف التِّلِمْساني» (٧٧١هـ)، صاحب «مفتاح الوصول في بناء الفروع على الأصول» (ط)، و«مثارات الغَلَط في الأدلة» (ط).

٢ - التَّمِيمي: التميميون من أصوليي الحنابلة، واشتُهر منهم ثلاثة:

أ - أبو الحسن عبد العزيز بن الحارث التميمي (٣٧١هـ)، له عددٌ من الآراء الأصولية نقلها عنه الحنابلة، وإليه ينصرف إطلاق (التميمي) في كتب الأصول إذا

---

(١) هكذا ضبطها السمعاني في أنسابه (٣/ ٦٨)، وانظر: معجم البلدان (٢/ ٤٤).

(٢) وقد أُثبت تاريخ وفاته في غلاف مطبوعة شرح المعالم سنة (٦٤٤هـ)، وهو خطأ درج عليه جمع من المتأخرين.

كان رأيًا له.

ب - ولده: أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي (٤١٠هـ)، نقل الحنابلة عنه في موضعٍ وحيد، مصرّحين بكنيته، في مسألة «هل في القرآن مجاز؟».

ج - حفيده: أبو محمد رِزقُ الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز التميمي (٤٨٨هـ)، والنقل عنه أكثر من النقل عن عمّه أبي الفضل، وقد يطلقون (التميمي) ويريدونه بذلك، وذلك إذا كان نقلًا منه لمذهب أحمد أو الحنابلة، كقولهم: «وذكر التميمي عن أحمد»، فأما إذا كان نقلًا لرأيه هو فالتميمي أبو الحسن الجد. هذا ما ظهر لي بالاستقراء[1].

٣ - ابن تيمية: يُطلق على ثلاثة من أعيان الحنابلة في الأصول:

أ - مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخَضِر (٦٥٢هـ) المعروف بالجدّ.

ب - ولده: شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام (٦٨٢هـ)، المعروف بالوالد.

ج - حفيده: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (٧٢٨هـ) المعروف بالحفيد، وبشيخنا، وبالشيخ، وبشيخ الإسلام.

---

(١) **تنبيه:** نقل الزركشي في مواضع من البحر (٨/ ١١٤) والتشنيف (١/ ٢١٢) و(٦٤١و٦٤٤) عن «أبي علي التميمي» من كتابٍ له سماه «التذكرة في أصول الدين»، وعن الزركشي نقل جماعة، كالعراقي في الغيث الهامع (١/ ٦٢) و(٣/ ٧٢٩)، والمرداوي في التحبير (١/ ٢٧٣) ومن تلاهما، والظاهر أن «التميمي» محرّف عن «المَسيلي»، وأنه القاضي أبو علي حسن بن علي بن محمد المسيلي المالكي، المعروف بأبي حامد الصغير، المتوفى نحو سنة (٥٨٠هـ)، فقد ذكر مترجموه أن له كتاب «التذكرة في أصول علم الدين» و«النبراس في الرد على منكر القياس». انظر: عنوان الدراية للغبريني (٣٣)، نيل الابتهاج (١٥٥). و«المسيلي» نسبة إلى «مَسِيلة» من بلاد المغرب.

قال المرداوي (٨٨٥هـ) في مقدمة تحبيره: «وهو المراد بقولي في المتن: (قال الشيخ)، و(عند الشيخ)، ونحوه»[(١)].

وأما النقل عنهم في كتاب «المُسَوَّدة»، فما كان مسبوقًا بـ«شيخنا» فهو من كلام شيخ الإسلام، وما كان مسبوقًا بـ«والد شيخنا» فهو من كلام أبي المحاسن، وما خلا من علامة فهو من كلام الجد أبي البركات.

(حرف الجيم)

١ - الجُبَّائِي[(٢)]: اشتُهر به اثنان من أعيان المعتزلة:

أ - أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجُبَّائي (٣٠٣هـ). وإليه ينصرف المراد بإطلاق النسبة.

ب - ولده: أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب (٣٢١هـ). ويُذكر في بعض كتب الأصول: «ابن الجبائي»[(٣)].

وأبو الحسين البصري (٤٣٦هـ) في «المعتمد» لا يذكرهما إلا بالكنية المجرّدة؛ إذ بها يتميزان.

٢ - الجُرْجَاني: عُرف منهم في كتب الأصول أربعة:

أ - أبو عبد الله محمد بن يحيى الجرجاني الحنفي (٣٩٨هـ)، الأصولي الفقيه، وقف القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) على جزءٍ له في الأصول، نقل منه آراءَه

---

(١) التحبير (١/ ٩). ومما ظهر لي - ولم يطرد - أن الزركشي في بحره نقل عن «بعض المحققين»، و«بعض المتأخرين»، وأراد بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) بضم الجيم وتشديد الباء المفتوحة، نسبةً إلى قرية بالبصرة. انظر: الأنساب للسمعاني (٣/ ١٨٦).

(٣) انظر: البحر المحيط (٢/ ٣٨٨).

في «العدة»، وعنه انتشرت في مدونات الأصول، ويتميز غالبًا بذكر كنيته، أو اقترانه بالنقل الفقهي والأصولي.

ب - أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجُرجاني الشافعي (٤٧١هـ)، إمام العربية، صاحب «دَلائِل الإِعجاز» (ط)، وإليه ينصرف المراد - غالبًا - إذا أطلقه الأصوليون في مباحث المجاز ودقائق العربية[١].

ج - أبو الحسن علي بن عبد الله البُستي الجُرجاني الحنفي (٥٦٧هـ)، نقل عنه الزركشي في البحر من كتابه الأصولي: «اللُّبَاب»، ويشير إليه بقوله: «وقال صاحب اللباب من الحنفية»[٢].

د - أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحنفي (٨١٦هـ)، الشهير بـ«الشَّريف الجُرجاني»، وبه يتميز، المتكلّم صاحب التصانيف، كـ«التعريفات».

٣ - الجَزَرِي: اشتُهر به اثنان من الشافعية في كتب الأصول:

أ - شمس الدين محمد بن يوسف الجزري الشافعي (٧١١هـ)، صاحب «شرح التحصيل»، و«مِعراج المنهاج» (ط). وهو المراد عند إطلاق الأصوليين «الجزري». ومراد التقي السبكي (٧٥١هـ) بـ«شيخنا الجزري».

ب - شمس الدين محمد بن محمد الجزري الشافعي (٨٣٣هـ)، المقرئ الشهير، ينقل عنه متأخرو الأصوليين في مباحث التواتر والقراءات، باسم: «ابن

---

(١) واشتبه على العلائي في تلقيح الفهوم (١٦٩) فنسب الرأي القائل بأن «الاسم المفرد المحلّى بأل للعموم» لعبد القاهر الجرجاني النحوي، وإنما هو قول أبي عبد الله الجرجاني الفقيه كما حكاه من قبله. انظر: العدة (٢/ ٥٢٠)، المسودة (١٠٥).

(٢) انظر: البحر المحيط (١/ ١٤). والجرجاني هذا لم أقف له على ترجمة، والظاهر أنه من علماء القرن السادس الهجري. وذكر في كشف الظنون (٢/ ١٥٤٢) أن وفاته سنة (٥٦٧هـ)، ولكنه وهم فجعله سبتيًا أندلسيًا مالكيًا، وثمة كتابٌ أصولي آخر للحنفية اسمه «اللباب» ويأتي الكلام على ذلك في موضعه من المبحث الثاني.

الجزري»، وذكره قليل.

٤ - الجَوْزِي: اثنان من الحنابلة:

أ - أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ)، ويُشار إليه في كتب الأصول بـ«ابن الجوزي».

ب - ولده: أبو محمد يوسف بن عبد الرحمن بن علي (٦٥٦هـ)، صاحب «الإيضاح لقوانين الاصطلاح» (ط) في الجدل، ويُشار إليه بـ«الجوزي». قال المرداوي (٨٨٥هـ):

«وإذا كان لابن الجوزي قولٌ في المسألة ذكرته بقولي: (قال ابن الجوزي)، (وعند ابن الجوزي)، ونحوه. وإذا أردتُ ولَدَه أبا محمد يوسف، صاحب «الإيضاح» في الجدل، قلتُ: (الجوزي) بإسقاط (ابن)؛ ليحصل التمييز بينهما»[(١)].

٥ - الجُوَينِي: اثنان من الشافعية:

أ - أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني (٤٣٨هـ)، الفقيه، صاحب «الجمع والفرق» (ط)، وأحد شرّاح رسالة الإمام الشافعي. ويتميز بذكر كنيته، أو لقبه «الشيخ الجويني»، أو قرنه بأحد مؤلفاته.

ب - ولده: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (٤٧٨هـ)، الشهير بإمام الحرمين، صاحب «البرهان» (ط)، وإليه ينصرف إطلاق «الجويني» غالبًا، وإطلاق وصف الإمامة عليه أغلب.

(١) التحبير (١/ ١٣٤)، ومع غرابة ذلك فإنه لا مشاحة في الاصطلاح.

(حرف الحاء)

١ - أبو حامد: تكنى بها جماعة من الأصوليين، منهم أربعةٌ من الشافعية:

أ - أبو حامد أحمد بن بِشر بن عامر المروزي[١] (٣٦٢هـ)، ويُعرف بـ«القاضي أبي حامد».

ب - أبو حامد أحمد بن محمد الإسفراييني (٤٠٦هـ). ويُعرف بـ«الشيخ أبي حامد»[٢].

ج - أبو حامد محمد بن محمد الطُوسي الغَزَّالي[٣] (٥٠٥هـ)، ويتميز غالبًا بنسبه أو كُتُبه.

د - أبو حامد بهاء الدين أحمد بن علي السُّبكي (٧٧٣هـ)، أخو الشيخ تاج الدين، والنقل عنه قليل، وهو ظاهر لا يشتبه.

وأما (**ابن حامد**) فهو أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي الحنبلي (٤٠٣هـ) صاحب «تهذيب الأجوبة»، وشيخ القاضي أبي يعلى.

---

(١) ويُقال المروزي والمروروذي، ويأتي في حرف الميم.

(٢) وقد اشتبه على الفخر الرازي في المحصول (٥/ ٥٢٦) في مسألة «القولين»، فنسب نصًا إلى أبي حامد الإسفراييني، وإنما هو لأبي حامد المروزي. نبَّه على ذلك ابن السبكي في الإبهاج (٣/ ٢٠٢).

(٣) قال ابن الأثير في اللباب (٢/ ٣٧٩): «أظن أن هذه النسبة إلى الغزَّال على عادة أهل جرجان وخوارزم كالعصَّاري نسبة إلى العصَّار، واشتُهر بها الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزَّالي الفقيه الشافعي المشهور، وسمعتُ من يقول إنه بالتخفيف، نسبةً إلى غزالة قرية من طُوس وهو خلاف المشهور». وانظر: وفيات الأعيان (١/ ٢٩).

٢ - أبو الحسن: اشتُهر به ثلاثة في كتب الأصول:

أ - أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (٣٢٤هـ)، يكثر ذكره في كتب الشافعية والمالكية[١]، ويعرف غالبًا بـ«الشيخ أبو الحسن» أو «شيخنا أبو الحسن».

ب - أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال الكرخي الحنفي (٣٤٠هـ)، يذكره الحنفية والمعتزلة بكنيته غالبًا، ويلهج بذكره تلميذه الجصاص في فصوله[٢].

ج - أبو الحسن علي بن عمر البغدادي المالكي، الشهير بابن القصَّار (٣٩٧هـ)، والمعروف في مصنفات المالكية بالقاضي أبي الحسن، فإن أرادوا غيره صرّحوا، كقول الباجي: «وقال أبو الحسن ابن المُنتاب»[٣].

٣ - أبو الحُسَين:

إذا أُطلق في كتب الأصول فالمراد به أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي (٤٣٦هـ)، صاحب «المعتمد» و«وشرح العُمَد»، وقد مرّ، فإن أرادوا غيره قيّدوه غالبًا.

٤ - الحلْوَاني[٤]: ثلاثة في كتب الأصول: حنفيٌّ وحنبليان:

أ - شمس الأئمة أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن نصر الحَلْواني الحنفي

---

(١) انظر: البرهان (١/ ٢١)، المنخول (٥٦١)، الإحكام (١/ ١٢)، نهاية الوصول (٢/ ٧١٠)، الإبهاج لابن السبكي (١/ ١٢٣)، الأشباه والنظائر له (٢/ ٣)، البحر المحيط (١/ ٧٠).

(٢) انظر: الفصول (٣/ ٣٨٥) و(٤/ ١٢٠)، المعتمد (١/ ١٢٥)، الفروق للكرابيسي (١/ ٣٣٠)، كشف الأسرار (١/ ٢٣٣).

(٣) انظر: إحكام الفصول (١/ ٢٤٦).

(٤) اختلفوا في ضبط النسبة، فبعضهم ضبطها للجميع بفتح الحاء، نسبةً إلى بيع الحَلواء، فيقال: الحَلواني والحَلوائي، وذهب آخرون إلى ضم الحاء، نسبةً إلى بلدة «حُلوان» بالعراق كما في معجم البلدان =

(٤٥٦هـ)، إمامُ حنفية بُخارى، وصاحب «المبسوط» في الفقه، وشيخُ شمسِ الأئمة السَّرْخسي (٤٩٠هـ)، والفخرِ وأبي اليُسر البَزدَويَّين، نقل عنه السرخسي في أصوله، وغيره من أصوليي الحنفية[١]، وهو المراد في إطلاقهم.

ب - أبو الفتح محمد بن علي بن محمد الحُلْواني الحنبلي (٥٠٥هـ)، تلميذ القاضي أبي يعلى (٤٥٨هـ)، والشريف أبي جعفر الهاشمي (٤٧٠هـ)، وصاحب «كفاية المبتدي» في الفقه، له مصنَّف مفقودٌ في أصول الفقه في مجلدين[٢].

ج - ابنه: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الحُلْواني الحنبلي (٥٤٦هـ)، صاحب «التبصرة» في الفقه، و«الهداية» في أصول الفقه، وهو مفقود، نقل منه آل تيمية في المسوَّدة[٣].

وقد نقل عنهما الحنابلةُ في أصولهم، مميَّزين بذكر كنيتهما أو مصنفاتهما، أو بقولهم: «الحلواني وابنه» ونحو ذلك مما يرفع الاشتباه، فأما إذا أُطلق «الحلواني» في كتب الحنابلة فهو مما يُشكل ولا يمكن الجزم فيه إلا بعد الموازنة بين المصادر[٤].

٥ - أبو حَيَّان: اثنان من أهل اللغة:

أ - أبو حيان علي بن عباس التَّوْحيدي الشافعي (نحو ٤٠٠هـ)، الأديب المتصوف، صاحب «البصائر» و«الإمتاع والمؤانسة» وغيرهما، رُمي بالزندقة،

= (٢/ ٢٩١). والظاهر أن الشمس الحَلواني بالفتح كما نص عليه ابن السمعاني في الأنساب (٤/ ٢١٦) وابن حجر في التبصير (٢/ ٥١١)، والآخران بالضم؛ لنشأتهما بالعراق، وهو ما رجّحه ابن رجب في ذيله (٢/ ٤١) متعقِّبًا في ذلك ضبطَ المنذري بالفتح.

(١) انظر: أصول السرخسي (١/ ٣١٩)، الكافي شرح البزدوي (٥/ ٢١٦٥)، كشف الأسرار (٣/ ٢٤٨).

(٢) انظر: ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٢٤٨).

(٣) انظر: المسودة (٣٥٥).

(٤) قارن - مثلًا - بين المسودة (٤٣٨) وأصول ابن مفلح (٣/ ١٢٥٤).

وذكره قليل في كتب الأصول، نقل عنه الزركشي في موضعين من بحره[1].

ب - أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الجيَّاني الأندلسي الشافعي(٧٤٥هـ)، النحوي المفسر، صاحب «البحر المحيط» (ط) في التفسير، و«شرح التسهيل» (ط) وغيرهما، وشيخ التاج ابن السبكي (٧٧١هـ) والجمال الإسنوي (٧٧٢هـ)، يكثر النقل عنه في كتب الأصول، وهو المراد في إطلاقهم.

(حرف الخاء)

١ - الخَرَزي: ثلاثة في كتب الأصول:

أ - أبو الحسن الخَرَزي البغدادي الحنبلي[2]، اشتُهر بكنيته ولا يُعرف اسمه، وهو تلميذ أبي علي النجّاد (٣٦٠هـ)، وقف القاضي أبو يعلى على جزءٍ له فيه «مسائل في أصول الفقه» نقل منه جملة من الآراء في «العدة»، وعنه انتشرت في كتب الحنابلة[3]. يتصحّف في مواطن كثيرة إلى «الجزري». وربما اشتبه بعالمٍ آخر، وهو:

ب - القاضي أبو الحسن عبد العزيز بن أحمد الخرزي البغدادي الظاهري (٣٩١هـ)[4]، نقل عنه القاضي أبو يعلى في كتابه العدة[5].

---

(١) انظر: البحر المحيط (٣/ ٤١) و(٦/ ٤٤٨).

(٢) انظر في ترجمته: طبقات الحنابلة (٣/ ٣٠١)، المقصد الأرشد (٣/ ١٥٩)، المنهج الأحمد (٢/ ٢٧٢).

(٣) انظر: العدة (٤/ ١٢٤٢)، التمهيد (٤/ ٢٧٠)، أصول ابن مفلح (١/ ١٠٥)، التحبير (٢/ ٧٧٠).

(٤) انظر في ترجمته: تاريخ بغداد (١٢/ ٢٤٠)، المنتظم (١٥/ ٣٠)، تاريخ الإسلام (٨/ ٧٠٤)، البداية والنهاية (١٥/ ٤٩٤).

(٥) انظر: العدة (٣/ ١٠٠٠)، البحر المحيط (٦/ ٢٠٨). تنبيه: ثمة اتجاه يرى أن أبا الحسن =

ج - ابنه القاضي أبو القاسم بن عبد العزيز الخرزي البغدادي[1]، سمع منه القاضي أبو يعلى ونقل عنه في العدة[2].

(حرف الراء)

١ - الرَّازِي: يُطلق في كتب الأصول على جماعة:

أ - أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي (٣٧٠هـ)، الشهير بالجَصَّاص[3]، صاحب «الفُصول» (ط)، ويُعرف في كتب أصول الحنفية غالبًا بـ«القاضي أبي بكر».

ب - أبو الفتح سُلَيم بن أيوب الرازي الشافعي (٤٤٧هـ)، صاحب «التقريب» في الأصول، ويُعرف بـ«سُلَيم الرازي».

ج - الفخر أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي الشافعي (٦٠٦هـ)، صاحب «المحصول» (ط)، ويُعرف بـ«الفخر الرازي»، و«الإمام الرازي»، و«ابن الخَطيب».

وإذا ذكر ابنُ الحاجب «الرازي» فالمراد به الجصَّاص؛ لأنه لا يصرّح بالفخر الرازي، وإنما يُعبِّر عنه بـ«قيل» تبعًا للآمدي[4].

= الخرزي الحنبلي هو القاضي أبو الحسن الخرزي الظاهري، وهو اتجاه فيه قوة، وإن كان الأقوى التفريق بينهما. وانظر كلام العلامة المعلمي في حاشيته على الأنساب (٥/ ٨٧)، وتعليق شيخنا أ.د. فهد السدحان في تحقيقه لأصول ابن مفلح (١/ ١٠٥).

(١) انظر: المنتظم (١٥/ ٢٧). وليس بعيّاش بن الحسن كما توهمه بعض المحققين، فذا متقدم الوفاة، انظر تاريخ الإسلام (١٤/ ٢١٤).

(٢) انظر: العدة (٢/ ٤٨٢)، وعنه في: التمهيد (٢/ ٢٢٦)، والواضح (٣/ ٢٥٨).

(٣) قال قُطْلُوبَغَا في تاج التراجم (٩٧): «وقد وَهِم من جعل الجصاصَ غير أبي بكرٍ الرازي، بل هما واحد».

(٤) انظر: المعتبر (٣٠٢).

٢ - ابن رُشْد: اثنان من المالكية:

أ - أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رُشْد (٥٢٠هـ)، القاضي الفقيه، صاحب «المقدّمات» (ط) و«البيان والتحصيل» (ط)، ويُذكر غالبًا مقرونًا بأسماء كتبه، كقولهم: «قال أبو الوليد في البيان»، «قال في المقدمات». وهو المراد عند الإطلاق.

ب - حفيده: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد (٥٩٥هـ)، الفيلسوف الأصولي، صاحب «بداية المجتهد» (ط) و«الضروري» مختصر المستصفى(ط). ويميز بقولهم: «ابن رشد الحفيد»، و«ابن رشد الحكيم»[(١)]، وربما أطلقوا «ابن رشد» وأرادوه، ويرد ذلك في كلام غير المالكية[(٢)]. والضابط في ذلك سياق الكلام، فإن كان فقهيًا فالمراد الجد، وإن كان في الأصول والمنطق فالمراد الحفيد.

(حرف الزاي)

١ - الزَّرْكَشِي: اثنان متعاصران بمصر:

أ - شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد الزركشي الحنبلي (٧٧٢هـ)، صاحب «شرح مختصر الخرقي». وهو المراد إذا أطلقه الحنابلة أو قرنوه بالمذهب[(٣)].

ب - بدر الدين محمد بن عبد الله بن بَهَادُر الزركشي التركي ثم المصري

---

(١) انظر: الموافقات (٤/ ١٩٨).

(٢) انظر: البحر المحيط (٥/ ١٣١)، (٦/ ١٠٤).

(٣) انظر: التحبير (٣/ ١١٨٦) و(٨/ ٣٩٠٨).

الشافعي (٧٩٤هـ)، تلميذ الجمال الإِسنَوي (٧٧٢هـ)، وصاحب «البحر المحيط في أصول الفقه» (ط)، و«تشنيف المسامع بشرح جمع الجوامع» (ط)، و«سلاسل الذهب» (ط)، و«المنثور في القواعد» (ط)، وهو المراد في إطلاق الأصوليين. ويذكره المرداوي في تحبيره مقرونًا بمذهبه أو أسماء كتبه؛ تمييزًا له عن الشمس الزركشي[(١)].

(حرف السين)

١ - السُّبْكِي: ثلاثة من الشافعية:

أ - تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٥٦هـ)، الإمام الفقيه. مصنّف أول «الإبهاج» (ط)، وذكره قليل، ويُسمى بـ«السبكي الكبير»[(٢)]، و«السبكي»، ويشير إليه ابنه تاج الدين بـ«والدي» و«الشيخ الإمام» وقد مرّ.

ب - ولده: تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (٧٧١هـ)، صاحب التصانيف الأصولية، كـ«رفع الحاجب» (ط) و«جمع الجوامع» (ط) وتكملة «الإبهاج» (ط)، وغيرها. ويُعرف بـ«ابن السبكي»، و«التاج السبكي»، وهو الأكثر ذكرًا في كلام الأصوليين.

ج - ولده الآخر: بهاء الدين أبو حامد أحمد بن علي السبكي (٧٧٣هـ)، صاحب «عروس الأفراح» (ط)، يعرف بـ«البهاء السبكي»، نقل عنه أخوه تاج الدين في مواضع من كتبه، معظّمًا له فيقول: «قال أخي الإمام شيخ الإسلام»[(٣)] ونحوًا من هذه العبارات.

---

(١) انظر: التحبير (٢/ ٥٨٢) و(٤/ ١٤٥٦) و(٦/ ٢٦٥٠).

(٢) انظر: التحبير (١/ ٢٨٩)، (٢/ ٧٥٩).

(٣) انظر: الأشباه والنظائر (٢/ ٣٣٥)، رفع الحاجب (٣/ ٨٩).

٢ - السَّرْخَسِي[١]: اشتُهر به اثنان من الحنفية:

أ - أبو سفيان السَّرْخَسي[٢]، وقف القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) على جزءٍ له في مسائل أصول الفقه[٣]، أورد منه نقولاتٍ مهمة، وعنه انتشرت في كتب الأصحاب، كالتمهيد، والواضح، والمسوَّدة، ينقل غالبًا عن شيخه الجصّاص وعن أئمة الحنفية الكبار.

ب - شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد السَّرْخَسي (٤٩٠هـ)، صاحب كتاب «الأصول» (ط) المعروف به، وإليه ينصرف المراد عند الإطلاق، وغالبًا ما يقترن بلقبه «شمس الأئمة»، وإذا أطلق الحنفية «شمس الأئمة» انصرف إليه، وخاصة في كتب الأصول[٤].

(حرف الشين)

١ - الشَّاشِي: يُطلق على جماعة:

أ - أبو بكر محمد بن على بن إسماعيل القفَّال الشاشي الشافعي (٣٦٥هـ)، المعروف بـ«القفَّال الكبير»، و«القفال الشاشي»، وإليه ينصرف المراد في كتب الشافعية.

---

(١) قال في معجم البلدان (٣/ ٢٠٨): «بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح الخاء المعجمة وآخره سين مهملة، ويقال لها (سَرَخْس) بالتحريك. والأول الأكثر، مدينةٌ قديمةٌ من نواحي خراسان بين نيسابور ومرو».

(٢) لم أقف له على ترجمة، ويظهر أنه من علماء القرن الرابع الهجري، ورأيت الزركشي في بحره (٢/ ٣٨٦) ينقل عنه من كتابه «العيون»، ولم أقف على ذكرٍ له في كتب الحنفية في الأصول، وفي كشف الظنون (٣/ ١٣٨٩): «الاستحسان لأبي سفيان الرازي» فليتأمل الناظر.

(٣) انظر: العدة (٢/ ٥٢٨)، ولعله كتاب «العيون» الذي نقل منه الزركشي.

(٤) انظر: الجواهر المضية (٢/ ٥٦١)، الفوائد البهية (٢٤٣).

ب - فخر الإسلام أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين الشاشي الشافعي، صاحب «حلية العلماء» المعروف بـ«المستظهري»، وشرحه «المعتمد»، والفتاوى، يُعرف بـ«فخر الإسلام الشاشي»، و«الشاشي صاحب الحلية»، نقل عنه جماعةٌ من الأصوليين[1].

ج - نظام الدين الشاشي الحنفي، من علماء القرن السابع الهجري، صاحب الكتاب المعروف بـ«الخمسين» أو«أصول الشاشي» (ط)[2]، وإليه ينصرف المراد عند الحنفية.

٢ - الشَّنْقِيطي: عُرف به جماعةٌ من علماء المالكية، والمشهور منهم في الأصول أربعة:

أ - الشيخ عبد الله بن إبراهيم بن الإمام العَلَوي الشنقيطي (١٢٣٠هـ)، صاحب النظم الشهير «مراقي السُّعود» (ط)، ويُعرف بـ«صاحب المراقي».

ب - الشيخ مصطفى بن محمد فاضل الشنقيطي (١٣٢٨هـ)، الشهير بماء العينين، صاحب شرح نظم الورقات المسمى «الأقدس على الأنفس في أصول الفقه» (ط)، وله التعليقات على الموافقات(ط).

ج - الشيخ محمد يحيى بن محمد المختار الشنقيطي الوَلَاتي (١٣٣٠هـ)، صاحب «فتح الوَدود على مراقي السعود» (ط) و«نيل السُّول على مُرتقى الوصول» (ط)، ويُعرف بالوَلَاتي.

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر لابن السبكي (٢/ ١٢١)، رفع الحاجب (١/ ٥٠٦)، التمهيد للإسنوي (٣٠٨)، الموافقات (٢/ ٤٦٠)، البحر المحيط (٤/ ١٠٧و٤٦٨)، المنثور (١/ ١٧٣)، وقد وقع في مطبوعة الإحكام للآمدي في مسألة مفهوم الصفة (٣/ ٧٢): «والقفال والشاشي»، فظُن أنهما القفال والفخر، وإنما صواب العبارة بإسقاط الواو.

(٢) اختُلف في نسبة هذا الكتاب إلى عددٍ من علماء الحنفية، والأقرب نسبته إلى نظام الدين، انظر: كشف الظنون (٥/ ٨١ ط. فلوجل)، معجم الأصوليين (١/ ١١.١٥)، مقدمة محقق أصول الشاشي (٦ - ١٠).

د - الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجَكني الشنقيطي (١٣٩٣هـ) صاحب «أضواء البيان» ومذكرة أصول الفقه، وهو المراد عند إطلاق المتأخرين.

٣ - شيخ الإسلام: أُطلق هذا اللقب في كتب الأصول على جماعة، أشهرهم:

أ - أبو بكر محمد بن الحسين البخاري الحنفي (٤٨٣هـ)، الشهير بـ«خُواهَر زَادَه»، صاحب «المبسوط»، ويكثر النقل عنه في كتب الحنفية، وعليه يطلقون «شيخ الإسلام».

ب - تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (٧٢٨هـ)، ويُعرف في مصنفات الحنابلة بـ«الحفيد»، وبـ«شيخنا»، وبـ«الشيخ»، وبـ«شيخ الإسلام».

قال المرداوي (٨٨٥هـ) في مقدمة تحبيره: «وهو المراد بقولي في المتن: (قال الشيخ)، و(عند الشيخ)، ونحوه»[(١)].

ج - أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري الشافعي (٩٢٦هـ)، يعرف عند متأخري الشافعية وفي حواشي جمع الجوامع وشروحه بـ«شيخ الإسلام».

٤ - الشِّيرَازي: يُطلق على ثلاثة من الأصوليين:

أ - أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الفَيروزابادي الشافعي (٤٧٦هـ)، صاحب «التبصرة» (ط) و«اللُّمَع» وشرحها(ط). وهو المراد عند الإطلاق[(٢)]، ويُذكر غالبًا مقرونًا بكنيته.

ب - قطب الدين محمود بن مسعود الفارسي (٧١٠هـ)، الشهير بـ«القُطب

---

(١) التحبير (١/ ٩). ومما ظهر لي - ولم يطرد - أن الزركشي في بحره نقل عن «بعض المحققين»، و«بعض المتأخرين»، وأراد به شيخ الإسلام ابن تيمية. وأما إذا أطلق ابن السبكي «الشيخ» في كتابه «جمع الجوامع» فمراده أبو الحسن الأشعري.

(٢) انظر: التحبير (١/ ١٩).

الشيرازي»، صاحب شرح مختصر ابن الحاجب(ط).

ج - أحمد بن إسحاق الشيرازي (٨٦٣هـ)، صاحب «الإبهاج في شرح المنهاج» (ط).

(حرف الصاد)

١ - صَدر الإسلام:

هو أبو اليُسر محمد بن محمد بن الحسين البَزْدَوي الحنفي (٤٩٣هـ)، ويُعرف بـ«القاضي الصدر»، وقد مرّ في «البَزْدَوي».

٢ - صَدر الشريعة: اثنان من الحنفية:

أ - أحمد بن عبيد الله بن إبراهيم المحبوبي النَّيسابوري الحنفي (٦٣٠هـ)، ويُعرف بـ«صدر الشريعة الأكبر» أو «صدر الشريعة الأول»، صاحب «تَلقِيح العقول في فروق المنقول»[١].

ب - حفيده: عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأول أحمد المحبوبي الحنفي (٧٤٧هـ)، ويُعرف بـ«صدر الشريعة الأصغر» أو «الثاني»، صاحب متن «التنقيح» وشرحه «التوضيح» في الأصول(ط)[٢]، وإذا أطلق الحنفية «صدر الشريعة» فهو المراد.

٣ - الصَّيْمَرِي: ثلاثة:

أ - أبو سهل عَبَّاد بن سليمان الصَّيمَري البَصري المعتزلي (في حدود٢٥٠هـ)،

---

(١) حقق بالأزهر في رسالة ماجستير سنة (١٤٠٥هـ).

(٢) انظر: الفوائد البهية (١١٠) وفيه نقلٌ محرَّر عن المرتضى الزَّبيدي لنسب صدر الشريعة.

وذكره نادر[1].

ب - أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين الصَّيمري البصري الشافعي (بعد ٣٨٦هـ)، الشهير بـ«أبي القاسم الصيمري»، شيخ الماوردي، وصاحب «الكفاية في القياس» وشرحها، و«أدب المفتي والمستفتي»، أكثر ابنُ الصلاح والنوويُّ من ذكره في كتابَيهما «أدب المفتي» (ط)، وهو مراد الشافعية عند الإطلاق.

ج - القاضي أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمري الحنفي (٤٣٦هـ)، الشهير بـ«أبي عبد الله الصيمري»، و«القاضي الصيمري»، شيخ الخطيب البغدادي، وصاحب «مسائل الخلاف في أصول الفقه»[2]. والنقل عنه في كتب الأصول كثير، ويتميز بذكر كنيته ومذهبه.

وربما تحرّف «الصيمري» في بعض مطبوعات الأصول إلى «الطبري»[3].

(حرف الطاء)

١ - الطَّبَرِي: خمسة:

أ - أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، الإمام المجتهد، صاحب التفسير، وذكره نادر في كتب الأصول، ذكروه في مسألتين من مباحث الإجماع.

ب - أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري البغدادي الشافعي (٣٣٥هـ)،

---

(١) إنما ذكروه في مسألة «إفادة اللفظِ المعنى لذاته». انظر: المحصول للرازي (١/ ١٨١)، نفائس الأصول (١/ ٤٥٧).

(٢) حُقِّق برسالة ماجستير بجامعة الإمام، سنة (١٤٠٥هـ).

(٣) انظر مثلًا: قواطع الأدلة (١/ ٢٣٤) ط. دار الكتب العلمية، وجاءت على الصواب في ط. الحكمي (١/ ٤٩٦).

الشهير بـ«ابن القاص»، صاحب «التلخيص» في الفروع (ط)[1].

ج - أبو علي الحسن بن القاسم الطبري الشافعي (٣٥٠هـ)، الأصولي الفقيه، أول من صنّف في الخلاف المجرّد، ويُعرف بـ«أبي علي الطبري».

د - أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري الشافعي (٤٥٠هـ) القاضي الفقيه، صاحب «شرح الكفاية» في الأصول، ويُعرف بـ«أبي الطيب الطبري»، و«القاضي أبي الطيب». وإياه يريد إمام الحرمين إذا أطلق «الطبري» في كتابه «التلخيص».

هـ - أبو الحسن علي بن محمد الطبري الشافعي (٥٠٤هـ)، المعروف بـ«إِلْكِيَا الهَرَّاسي»، و«إلكيا الطبري[2]»، صاحب «أحكام القرآن» (ط)، و«التعليق» في الأصول.

وأكثر من يُذكر في كتب الأصول: أبو علي وأبو الطيب وأبو الحسن الطبريون الشافعيون، وبالكُنى ينمازون.

٢ - أبو الطيب:

هو القاضي طاهر بن عبد الله الطبري الشافعي (٤٥٠هـ) الآنف، وقد يشتبه على بعض الباحثين بالقاضي «**ابن الطيب**»، وهو أبوبكر محمد بن الطيب الباقلاني المالكي (٤٠٣هـ) إمام الأصوليين.

---

(١) تضمن كتابه «التلخيص» مقدمةً أصولية لطيفة، كمقدمة ابن أبي موسى الحنبلي في كتابه «الإرشاد» في الفقه.

(٢) قال الزِّركلي في الأعلام (٤/ ٣٣٠): «ويلاحظ أن الحافظ المنذري كتبه بخطه في التكملة لوفيات النقلة - خ، في حوادث سنة ٦١٧: (الكياء) بالهمزة». قلت: ونظيره ما كتب لي شيخنا الفقيه الأصولي مصطفى بن أحمد (الزرقاء) هكذا بإثبات الهمزة. «وحذفها نطقًا تسهيلًا حال الوقف».

(حرف العين)

١ - ابن العَارِض:

هو أبو محمد الحسين بن عيسى المعتزلي، صاحب كتاب «النكت في أصول الفقه». ووقع محرّفًا في عدد من مطبوعات الأصول إلى «ابن الفارض»، وربما اشتبه بـ«ابن القاص» الفقيه الشافعي لمقاربة الرسم، ولأجله تعقّب القرافيُّ الرازيَّ في محصوله حين أورد «ابن العارض»، فذكر بأنه محرَّفٌ وصوابه «ابن القاص» الشافعي[(١)]، واستدرك عليه ابن السبكي في الإبهاج فذكر أن الصواب ما أورده الرازي، وأن مراده «ابن العارض» المعتزلي[(٢)].

٢ - أبو عبد الله: أُطلق عند الأصوليين على أعلام أشهرهم اثنان:

أ - أبو عبد الله الحسين بن علي البصري (٣٦٩هـ)، المعروف بـ«الجُعَل»[(٣)].

ب - أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي الحنبلي (٤٠٣هـ)، ذكره بكنيته تلميذه القاضي أبو يعلى في مواطن عديدة من «العدة» و«مسائل الروايتين والوجهين»[(٤)].

---

(١) انظر: نفائس الأصول (٥/ ٢١٢٣).

(٢) قال ابن السبكي في الإبهاج (٢/ ١٦٨): «وابن العارض هذا معتزليٌّ قَدَريٌّ، له كتابٌ في أصول الفقه، سماه (النكت)، ورأيتُ عبارته تشابه عبارةَ (المحصول)، فعلمتُ أن الإمام كان كثير المراجعة له، وقد انتخب ابنُ الصلاح هذا الكتاب، ووقفتُ عليه بخط ابن الصلاح، وكتبتُ منه فوائد»، وذكره في موضع قبل ذلك (٢/ ١٤٨) فقال: «أبو محمد الحسن بن عيسى»، ولم أقف له على ترجمة، والظاهر أنه من علماء القرن الخامس الهجري. وهذه إضافة مهمة من ابن السبكي ينبغي استدراكها أثناء الكلام عن مصادر كتاب المحصول للفخر.

(٣) انظر: المعتمد (١/ ١٢)، نفائس الأصول (٣/ ١٤٤٥)، البحر المحيط (١/ ٣٣٧).

(٤) انظر العدة (٢/ ٥٧٠)، المسائل الأصولية من كتاب الروايتين والوجهين (٤١ و٤٤ و٤٧ و٦٠ و٧١ و٨٣).

٣ - العِرَاقي: اثنان من الشافعية:

أ - الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، المعروف بـ«الزين العراقي»، صاحب المنظومات الألفية، ومنها ألفية الأصول «النجم الوهَّاج في نظم المنهاج» (ط).

ب - ولده: ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (٨٢٦هـ)، المعروف بـ«ابن العراقي»، صاحب «شرح النجم الوهاج» (ط)، «الغيث الهامع» (ط)، و«تحرير المنهاج» (ط)، وعُني بالأصول أكثر من أبيه.

وكثيرًا ما يتحرّف «القرافي» إلى «العراقي» في عدد من مطبوعات الأصول[١].

٤ - ابن العَرَبي:

هو القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله المَعَافِري المالكي (٥٤٣هـ)، صاحب «أحكام القرآن»، و«المحصول في علم الأصول»، و«نُكَت المحصول» (ط)، وإليه ينصرف مراد الأصوليين.

وأما محمد بن علي «**ابن عربي**» (٦٣٨هـ)[٢]، صاحب «الفتوحات» (ط)، و«الأصول والضوابط»، و«مُلخَّص إبطال القياس» (ط)، فذكره نادر في أصول الفقه.

---

(١) انظر على سبيل المثال: التوضيح شرح التنقيح لحلولو (٧٨و٨٩).

(٢) رأيت بخط الحافظ الذهبي: (محي الدين بن العربي) هكذا معرَّفًا، وهي طريقة المغاربة، وأما المشارقة فاشتُهر بينهم تنكيره؛ تمييزًا له عن القاضي أبي بكر. انظر: نفح الطيب (٢/ ١٧٥).

٥ - العُكْبَري[١]: جماعةٌ من الحنابلة، تتابع ذكرهم في كتب الأصول، ومن أشهرهم:

أ - أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري، المعروف بـ«ابن بطَّة» (٣٨٧هـ).

ب - أبو حفص عمر بن إبراهيم بن عبد الله العُكْبَري (٣٨٧هـ)، المعروف بـ«أبي حفص العكبري»[٢].

ج - أبو علي الحسن بن شهاب بن الحسن العُكْبَري (٤٢٨هـ)، الفقيه النسّاخة، المعروف بـ«ابن شهاب العُكْبَري»، وإليه نُسبت «رسالة في أصول الفقه» المطبوعة[٣].

د - أبو علي يعقوب بن إبراهيم العُكْبَري (٤٨٦هـ)، المعروف بـ«القاضي يعقوب».

هـ - أبو علي ابن شهاب العُكْبَري (بعد٥٢٠هـ)، يُعرف أيضًا بـ«ابن شهاب العُكْبَري»[٤]، صاحب «عيون المسائل»، ويشتبه مع أبي علي ابن شهاب المتقدّم.

---

(١) قال السمعاني في الأنساب (٩/ ٣٤٥): «بضم العين وفتح الباء - وقيل بضم الباء أيضًا -، **والصحيح بفتحها**، بلدةٌ على الدجلة فوق بغداد».

(٢) وليس بأبي حفص عمر بن محمد بن رجاء العكبري (٣٣٩هـ)، كما توهمه بعض المحققين. انظر خاتمة تحرير المنقول للمرداوي في تعيين الحنابلة الذين نقل عنهم (٣٥٩).

(٣) وفي نسبتها إليه نظر؛ إذ لم يذكر مترجموه أن له عنايةً بالأصول ولا مؤلَّفًا له فيه، ولأسبابٍ أخرى ذكرتها في غير هذا الموضع، والأرجح أن الرسالة الأصولية المذكورة لأبي علي ابن شهابٍ العكبري المتأخر، قارن مثلًا بين ما ورد في الرسالة (٩١و١٤١) مع ما ذكره ابن مفلح في أصوله (٣/ ١٠٩٤) و(٤/ ١٤٥٠) على التوالي.

(٤) قال عنه ابن رجب في ذيل الطبقات (١/ ٣٧٦): «متأخرٌ، ونقل من كلام القاضي وأبي الخطاب، كأنه من ولد ابن شهاب المتقدِّم، ما وقفتُ له على ترجمة، ومن الناس من يظنه الحسنَ بن شهاب الكاتبَ =

و - أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبَري (٦١٦هـ) الأديب الفقيه، المعروف بـ«أبي البقاء العُكْبَري».

وأما أبو محمد عبد الجبار بن عبد الخالق **العَكْبَري** (٦٨١هـ)، الأصولي الفقيه، صاحب «المقدمة في أصول الفقه»، فبفتح العين، نسبةً إلى جدّه: «عَكبَر»[(١)].

٦ - أبو علي: اشتُهر منهم في كتب الأصول اثنان:

أ - أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجُبَّائي المعتزلي (٣٠٣هـ)، ذكره أبو الحسين البصري في «المعتمد» في مواطن عديدة بكنيته: «وقال الشيخ أبو علي»[(٢)].

ب - أبو علي الحسين بن شعيب بن محمد السِّنْجي الشافعي (٤٣٠هـ)، وقد أورده بكنيته جماعة من الشافعية والحنابلة[(٣)].

٧ - ابن عُلَيَّة:

إذا ورد في كتب الأصول مضافًا إلى قولٍ فالمراد به إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن عُلَيَّة البصري (٢١٨هـ)، جهميٌّ صاحبُ أقوالٍ شاذة، ويُذكر أحيانًا مقرونًا بأبي بكر الأصم المعتزلي وبشر المريسي الجهمي.

وقد ورد ذكره في مواطن عديدة من كتب الأصول بإطلاق «ابن عُلَيَّة»، فيشتبه بأبيه الإمام المحدِّث إسماعيل (١٩٣هـ)، وربما وهم بعضهم فأثبت اسمَ أبيه

= الفقيه، صاحبَ ابن بطة، وهو خطأٌ عظيم». وقد رأيت ابن مفلح في أصوله وفروعه ينقل كثيرًا عن «ابن شهاب»، فمرةً يريد به المتقدم ومرةً يريد به هذا المتأخر، وضابط تمييزه السياق.

(١) انظر: ذيل الطبقات (٤/ ١٦٣)، توضيح المشتبه (٦/ ٣١٤)، تبصير المنتبه (٣/ ١٠١٧).

(٢) انظر: المعتمد (١/ ١٢و٨٩و١٢٥و٢٦٥) و(٢/ ٣٢و١٤٨و٢٦٩و٣٥٣).

(٣) انظر: الأشباه والنظائر لابن السبكي (١/ ٢٠٢)، التمهيد للإسنوي (٤٨٤)، البحر المحيط (٨/ ٣٢٢و٣٣٣)، المنثور (١/ ٢٠٧)، التحبير (٢/ ٨٦٥)، الأشباه والنظائر للسيوطي (١٨١).

تصريحًا فيقع الخلط، ويتتابع الخطأ بتتابع النقل[1]. قال الزركشي:

«ابنُ عُلَيَّة: ذكره في (المنهاج) في (القياس)، هو إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن مِقسَم الأسدي البصري، له أقوالٌ شاذة في الفقه وأصوله، ويَظن مَن لا خبرة له أنه إسماعيل، وليس كذلك، وأبوه إسماعيل من شيوخ الشافعي وأحمد وطبقتهما، وأما إبراهيم هذا فكان الشافعيُّ يذمّه»[2].

وأما والده إسماعيل بن عُلَيَّة المحدِّث فليس عنه نقلٌ في مسائل الأصول، إلا في مسألة رواية الحديث بالمعنى[3].

(حرف الفاء)

١ - الفَخْر: يُطلق في الأصول على ثلاثة:

أ - فخر الإسلام أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين البَزْدَوي الحنفي (٤٨٢هـ)، وهذا إطلاق الحنفية في المشهور عنهم.

ب - فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي الشافعي (٦٠٦هـ)، وهذا إطلاق الشافعية والمالكية.

ج - فخر الدين أبو محمد إسماعيل بن علي البغدادي الحنبلي (٦١٠هـ)، المعروف بـ«ابن الماشطة»، و«ابن الوفاء»، و«أبي محمد البغدادي»، واشتُهر بـ«غلام ابن المنِّي»، صاحب «جَنّةُ الناظِر وجُنّة المُناظِر» في الجدل، واصطلح

(١) من النماذج: ما نسبه الزركشي في سلاسل الذهب (٣٨٣) إلى «ابن علية» تبعًا للرازي في المحصول (٥/ ٢٧٩)، فوهم البرماوي في الفوائد السنية (٥/ ١٩٩٥) وظنه (إسماعيل بن علية)، وتابعه على ذلك المرداوي في التحبير (٧/ ٣٤٢٧)، ثم ابن النجار في شرح الكوكب المنير (٤/ ١٨٩).

(٢) المعتبر (٢٨٣).

(٣) انظر: أصول ابن مفلح (٢/ ٦٠٠).

المرداوي في تحبيره على تسميته بـ«الفخر»، وقال:

«لما كان (الفخر) يشتبه بالفخر الرازي، بل أكثر الناس إنما يسري وهمُهُم إلى الرازي، بيَّنتُ مصطلحي في ذلك؛ لأجل الاشتباه»[1].

٢ - أبو الفَرَج: اشتُهر به ثلاثة: مالكيٌّ، وحنبليان:

أ - أبو الفرج عمرو بن محمد الليثي البغدادي المالكي (٣٣١هـ)، صاحب كتاب «اللُّمَع» في الأصول، ويُعرف بأبي الفرج المالكي، وإذا أطلق المالكية كنيته فإياه يعنون[2].

ب - أبو الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي المقدسي الحنبلي(٤٨٦هـ)، تلميذ القاضي أبي يعلى، له «التبصرة» في أصول الدين (خ)، وكتابٌ في أصول الفقه[3].

ج - أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ). ويُعرف بـ«ابن الجوزي».

وقد نقل الحنابلة عن هذين الإمامين في كتب الأصول، إلا أن المرداوي قد اصطلح على إطلاق الكنيةِ المجردة مريدًا بها عبد الواحد الشيرازي؛ «لأن أقواله في الأصول أكثر من أقوال ابن الجوزي»[4]، وإذا كان لابن الجوزي قولٌ في المسألة صرّح به.

---

(١) التحبير (١/ ١٣٤).

(٢) انظر: إحكام الفصول (١/ ١٩٩).

(٣) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (٣/ ١٥٨)، ذيل طبقات الحنابلة (١/ ١٦١). ولعبد الواحد هذا ابنٌ يُعرف بـ«ابن أبي الفرج المقدسي» وهو أبو القاسم عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي ثم الدمشقي، المعروف بابن الحنبلي، شيخ الحنابلة بالشام بعد والده (٥٣٦هـ) نقل عنه جماعةٌ من الحنابلة. انظر: المسودة (٨٠)، أصول ابن مفلح (١/ ٢٧١)، التحبير (٣/ ١١٦٤).

(٤) التحبير (١/ ١٣٣).

(حرف القاف)

١ - القاضي: لقبٌ أطلقه الأصوليون على غير واحد:

أ - أبو الحسن علي بن عمر البغدادي، الشهير بابن القصَّار (٣٩٧هـ)، يذكره الباجي (٤٧٤هـ) في إحكامه قائلًا: «قال القاضي أبو الحسن»[١].

ب - أبوبكر محمد بن الطيب الباقلاني المالكي (٤٠٣هـ)، يُعرف بـ«القاضي» عند جماهير الأصوليين، وربما قالوا «القاضي أبو بكر»[٢] أو «القاضي الباقلاني». فإن أرادوا غيره صرَّحوا به.

قال النووي: «ومتى أُطلق (القاضي) في كتب الأصول لأصحابنا، فالمراد (القاضي أبو بكر الباقلاني) الإمام المالكي في الفروع»[٣].

ج - أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الهَمَذَاني الشافعي المعتزلي (٤١٥هـ)، يُعرف عند عامة المعتزلة بـ«قاضي القضاة»، ويُعرف عند الجمهور بـ«القاضي عبد الجبار».

وقد ذكر النووي أن إطلاق «القاضي» في كتب المعتزلة وكتب الشافعية الأصوليين حكايةً عن المعتزلة، يُراد به «القاضي الجبائي»[٤]، ولعله أراد بالجبائي عبد الجبار[٥]. قال ابن السبكي: «أصحابنا الأصوليون لا يطلقون

---

(١) انظر: إحكام الفصول (١/ ٢٣٩).

(٢) انظر: إحكام الفصول (١/ ٢٣٤).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٦٥). وقد بيّن قبل ذلك أن إطلاق (القاضي) في كتب الفروع يختلف مراده، وفصّل القول فيه تفصيلًا حسنًا يحتاجه الفقيه.

(٤) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٦٥).

(٥) إطلاق (الجبائي) ينصرف إلى أبي علي وابنه أبي هاشم كما سبق، ولم يُعرفا بتولي القضاء، وأما =

(القاضي) إلا على ابن الباقلاني، وإنما يطلقها على (عبد الجبار) المعتزلةُ»[1].

د - القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي (٤٢٢هـ) المعروف بـ«القاضي عبد الوهاب» و «القاضي أبو محمد بن نصر»[2].

هـ - القاضي أبو جعفر محمد بن أحمد السِّمناني (٤٤٤هـ)، شيخ أبي الوليد الباجي (٤٧٤هـ)، نقل عنه في مواطن من إحكامه[3]، ويسميه «القاضي أبو جعفر» أو «شيخنا».

و - أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفَرَّاء الحنبلي (٤٥٨هـ)، يُعرف عند الحنابلة بـ«القاضي»، فإن أرادوا غيره صرّحوا به.

قال المرداوي: «ولما كان إطلاق (القاضي) في غالب المختصرات والمطولات في أصول الفقه ينصرف إلى (القاضي أبي بكر الباقلاني)؛ لأن مرادهم مختصر ابن الحاجب وغيره، وعند المعتزلة في كتبهم ينصرف إلى (القاضي عبد الجبار)، احتجتُ أن أبيِّن ما اصطلحتُ عليه؛ لئلا يشتبه بغيره فيحصل لبسٌ وشك، وقد يكون اختيارهم مختلِفا، فيحصل الخبط عند مَن لا يعرف المصطلح»[4].

٢ - القَرَافي: اثنان من المالكية:

أ - شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (٦٨٤هـ)، صاحب

= القاضي عبد الجبار فهمذانيٌّ ولم أقف على من نسبه جبائيًا، نعم جاء في المعتبر للزركشي (٣٠٢) قوله: «وحيث أُطلق (القاضي) في كتب المعتزلة أو في كتب أصحابنا حكايةً عن المعتزلة فالمراد به عبد الجبار الجُبائي». وفيه تأمل ونظر.

(١) رفع الحاجب (٢/ ٢٨٩).

(٢) انظر: إحكام الفصول للباجي (١/ ٢٠٦)، الإشارة له (٥٧)، الحدود له (١١٢)، إيضاح المحصول (١٣٤).

(٣) انظر: إحكام الفصول (١/ ٢٦٢). (٤) التحبير (١/ ١٣٢).

«الفروق» (ط) و«نفائس الأصول» (ط) و«شرح تنقيح الفصول» (ط)، وهو المراد عند الإطلاق.

ب - بدر الدين محمد بن يحيى بن عمر القرافي (١٠٠٨هـ)، شيخ المالكية في مصر، له تعليقٌ على مختصر ابن الحاجب في الأصول[١].

٣ - القُرطُبي: اثنان من المالكية:

أ - أبو العباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي (٦٥٦هـ)، صاحب «المُفهِم» على صحيح مسلم(ط)، له في الأصول «الوصول إلى علم الأصول»[٢]، و«الجدل»[٣]. ويتميز غالبًا بذكر كنيته، أو قرنه بأحد مصنفاته، وربما أطلقوا «القرطبي» وأرادوه بذلك.

ب - تلميذه: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (٦٧١هـ)، صاحب «الجامع لأحكام القرآن».

ويطلق الأصوليون «القرطبي» ويريدون به الأول تارة، والآخر تارة، والضابط في تميزهما تأمل سياق النقل والكلام؛ فإن كان في تفسير آياتٍ أو تقرير أسماء إلهية وصفات، فالمراد به أبو عبد الله المفسِّر، وإن كان كلامًا في فقه وتقعيد، فالغالب أنه أبو العباس.

٤ - ابن القَطَّان: اثنان:

أ - أبو الحسين أحمد بن محمد بن القطان الشافعي (٣٥٩هـ)، الفقيه الأصولي، له كتابٌ في أصول الفقه نقل منه الزركشي في مواضع عدة من بحره، ويُعرف بـ«أبي الحسين ابن القطان»، وكثيرًا ما يقترن ذكره مع أبي بكر الصيرفي

---

(١) انظر: خلاصة الأثر (٤/ ٢٥٨)، الفتح المبين (٣/ ٨٧).

(٢) نقل عنه العلائي في بعض مصنفاته. انظر: تفصيل الإجمال (١٠١)، تحقيق المراد (٨١).

(٣) نقل عنه الزركشي في البحر (٧/ ٢٨٧).

(٣٣٠هـ) شارحِ رسالة الإمام الشافعي. وإذا أطلق الشافعية «ابن القطان» فهو المراد.

ب - أبو الحسن علي بن محمد بن القطان المالكي (٦٢٨هـ)، المحدِّث الناقد، صاحب «بيان الوهم والإيهام» (ط)، له في الأصول كتاب «النزع في القياس»، و«مسائل من أصول الفقه» مما لم يذكرها الأصوليون في كتبهم[١]، ويُعرف في كتب الأصول بـ«أبي الحسن ابن القطان»، وربما نعتوه بـ«المحدِّث»[٢]، والنقل عنه في كتب الأصول أقل، وغالبه في مباحث الرواية.

٥ - القَفَّال: اثنان من الشافعية:

أ - أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي (٣٦٥هـ)، المعروف بـ«القفَّال الكبير»، شارح رسالة الإمام الشافعي، وله كتابٌ في الأصول[٣]، وآخر في المقاصد اسمه «محاسن الشريعة».

ب - أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي (٤١٧هـ)، المعروف بـ«القفَّال الصغير»، قال ابن كثير: «وهذا أشهر وأَذْكَر»[٤]، يعني في كتب الفقه، وأما في الأصول والجدل فالأول أشهر وأكثر ذكرًا[٥]، وإذا أطلق الأصوليون «القفال» فأبو بكرٍ الشاشي مرادهم.

---

(١) انظر: الذيل والتكملة لكتابَي الموصول والصلة: السِّفر الثامن (٥/ ٢٠ و٢١).

(٢) انظر: البحر المحيط (٦/ ٢٢٩).

(٣) أشار صاحب الأعلام (٦/ ٢٧٤) إلى أنه مطبوع، وهو وهم، فالمطبوع هو أصول الشاشي الحنفي لا الشافعي.

(٤) طبقات الشافعيين (١/ ٣٧٢).

(٥) انظر: مقدمة تحقيق نهاية المطلب (١٩٦).

(حرف اللام)

١ - اللَّكْنَوي (اللَّكْهَنُوي)[1]: اثنان من الحنفية يُخلط بينهما:

أ - محمد عبد الحليم بن محمد أمين الله اللَّكنوي الأنصاري (١٢٨٥هـ)، فقيه أصولي، صاحب «قمر الأقمار» حاشية على شرح المنار (ط).

ب - ولده أبو الحسنات عبد الحي بن محمد عبد الحليم اللَّكنوي (١٣٠٤هـ)، فقيهٌ مكثر من التصنيف، له رسائل كثيرة في المنطق، ولم أقف له على شيء في الأصول.

(١) بفتح اللام، نسبةً إلى «لَكْنَو» مخففة من (لَكْهْنَؤ) بلدةٌ بالهند. انظر: مقدمة تحقيق الرفع والتكميل (٢٠)، الأعلام لعبد الحي الندوي (١/ ٢٠).

(حرف الميم)

١ - المَازَرِي: مالكيان متعاصران، شرحا «البرهان» لإمام الحرمين:

أ - أبو عبد الله محمد بن مسلم القرشي الصِّقِلِّي ثم الإِسكندري المازَري (توفي بعد ٥٢٠هـ)، أصولي متكلّم ومتصوف زاهد، صاحب «البيان في شرح البرهان»[(١)].

ب - أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي القيرواني المازَري (٥٣٦هـ)، فقيه أصولي، صاحب «إيضاح المحصول من برهان الأصول» (ط)، وهو الأشهر ذكرًا، وإذا أطلقوا «المازَري» فإياه يريدون.

٢ - أبو محمد: أُطلق على جماعة في كتب الأصول:

أ - أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيراوني المالكي (٣٨٦هـ) صاحب «الرسالة»، و«النوادر والزيادات»؛ أورده بكنيته الشوشاوي (٨٩٩هـ) في شرحه على التنقيح[(٢)]، وذكره قليل.

ب - أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي (٤٣٨هـ) والد إمام الحرمين، أورده مقتصرًا على كنيته جماعةٌ من الشافعية[(٣)]، ولكن الغالب اقترانه بنسبه أو أحد مصنفاته، كـ«الفروق» أو «التبصرة» أو «السلسلة».

ج - أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي (٤٢٢هـ)، وهو المراد في إطلاق المالكية «قال القاضي أبو محمد» أو «قال أبو محمد بن نصر»[(٤)].

---

(١) انظر: الغنية للقاضي عياض (٨٨)، نيل الابتهاج (٣٧٦)، شجرة النور الزكية (١/ ١٨٤).

(٢) انظر: رفع النقاب عن تنقيح الشهاب (١/ ١٥) و(٢/ ٨٧).

(٣) انظر: الإبهاج (١/ ١٢٨)، رفع الحاجب (١/ ٤٧٢)، الغيث الهامع (١/ ٨١)

(٤) انظر: إحكام الفصول (١/ ٢٠٠و٢٦٨).

د - أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي (٦٢٠هـ)، أورده بكنيته مفردًا جماعة من الحنابلة، من أشهرهم الطوفي في شرحه على مختصره[١]، وإذا ورد في كتب الحنابلة: «الشيخ أبو محمد»، «أبو محمد»، «أبو محمد المقدسي»، «صاحب الروضة» فيُراد به: الموفق ابن قدامة.

٣ - المَرْوَزِي: ثلاثة من الشافعية:

أ - أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزي (٣٤٠هـ)، ويعرف غالبًا بـ«أبي إسحاق المروزي».

ب - أبو حامد أحمد بن بِشر بن عامر المروزي[٢] (٣٦٢هـ)، ويُعرف بـ«القاضي أبي حامد».

ج - أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي (٤١٧هـ)، المعروف بـ«القفَّال المروزي» وبـ«أبي بكر المروزي».

٤ - المُطَرِّزِي[٣]: اثنان:

أ - بُرهان الدين أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي الخُوَارزمي المُطَرِّزِي الحنفي (٦١٠هـ)، الفقيه النحوي، من رؤوس المعتزلة، ينقل عنه الأصوليون بندور في مباحث الدِّلالات[٤]، ويُعرف بـ«البرهان المُطَرِّزي».

ب - برهان الدين أبو حامد محمد بن محمد المطرِّزي الشافعي (٦٧١هـ)[٥]،

---

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (١/ ١٣٠ و١٧٧)، القواعد لابن اللحام (٢٦ و٣٦ و٥٥)، المسودة (١٣٦ و٣٥٤).

(٢) ويُقال المروزي والمروَرُّوذي، ويأتي في حرف الميم.

(٣) من المطرِّز للثياب وهو من يرقمها ويخططها. انظر: وفيات الأعيان (٥/ ٣٧١).

(٤) انظر: البحر المحيط (٣/ ٨٢)، التقرير والتحبير (١/ ٦٧)، التحبير (٢/ ٦٩٣).

(٥) لم أقف له على ترجمة، وقد قال عن نفسه في مقدمة كتابه: «يقول العبد المذنب أبو حامد المطرِّزي...»، ولقّبه الزركشي في البحر (٧/ ١١٧): «برهان الدين المطرزي» في العنوان. ويلوح =

صاحب المقدمة الأصولية المعروفة بـ«عنوان الأصول» (ط)، شرحها ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ) في كتابه «شرح العنوان»، ونقل عنهما الزركشي في مواضع من البحر[١].

٥ - أبو المَعَالي:

هو إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (٤٧٨هـ)، صاحب «البرهان»، هذا إطلاق عامة الأصوليين، ومنهم الحنابلة، على الرغم من اختصاص هذه الكنية لأحد فقهائهم الكبار، وهو أبو المعالي ابن المُنَجَّا الحنبلي(٦٠٦هـ). قال المرداوي:

«وهو [يعني إمام الحرمين] المراد بقولي في المتن (أبو المعالي)، لا أبو المعالي ابن المنجَّا الحنبلي»[٢].

وقد نقل الزركشي في مواطن يسيرة عن القاضي أبي المعالي عزيزي بن عبد الملك بن منصور الشافعي، المعروف بشَيْذَلَة (٤٩٤هـ)، صاحب «البرهان في مشكلات القرآن»[٣]، ويقترن ذلك غالبا بذكر كتابه أو قوله: «قال القاضي أبو المعالي».

= من كتاب المطرِّزي أنه شافعيٌّ أشعريٌّ، وقد نقل في مواضع منه عن الغزالي (٥٠٥ هـ)، ويظهر أنه من علماء القرن السابع الهجري؛ فقد ذكر الذهبي في تاريخ الإسلام (١٥/ ٢٣١): «محمد بن محمد بن محمد، برهان الدين المطرِّزي العلامة المتكلِّم» ضمن وفيات سنة (٦٧١هـ) في تَبريز، ونقل ابن رجب في ذيل الطبقات (٤/ ١٩٠) عن عبد الرزاق ابن الفُوَطي (٧٢٣هـ) عن شيخه «أبي حامد محمد بن المطرِّزي» وأفاد بأنه من أقران التقي الجوسقي (٦٨٣هـ)، وأن المطرزي قدم من بغداد إلى مَرَاغة، وهي بالقرب من تَبريز، فلعله المشار إليه في تاريخ الذهبي، والله أعلم.

(١) انظر: البحر المحيط (٤/ ٤٩٣) و(٧/ ١١٧).

(٢) التحبير (١/ ٢٠)، وإنما قال ذلك لأن الحنابلة يطلقون هذه الكنية في مصادرهم الفقهية على ابن المنجَّا.

(٣) انظر: البحر المحيط (٢/ ١٠٧)، تشنيف المسامع (٢/ ٦٨٣). وسماه في مواطن «بيان البرهان» والظاهر أنه هو.

٦ - ابن مُفلِح: جماعة من الحنابلة، أشهرهم في الأصول اثنان:

أ - شمس الدين محمد بن مفلح بن محمد المقدسي (٧٦٣هـ)، صاحب «الأصول» (ط) و«الفروع» (ط). وإليه ينصرف المراد حال الإطلاق، وعلى كتابه في الأصول اعتمادُ عامةِ متأخري الحنابلة.

ب - برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح (٨٨٤هـ)، من ذرية الأول، ويُعرف بـ«البُرهان ابن مفلح»، فقيهٌ أصولي، صاحب «المقصد الأَرشد» (ط) و«المبدِع شرح المقنع» (ط)، وله في الأصول «مِرقاة الوصول إلى علم الأصول»، ويأتي الكلام عليه.

٧ - أبو منصور: اثنان:

أ - أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتُرِيدي الحنفي (٣٣٣هـ)، ويعرف بـ«الشيخ أبي منصور» أو «الإمام أبي منصور»، ويكثر ذكره في كتب الحنفية والشافعية.

ب - أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي الشافعي (٤٢٩هـ)، المعروف بـ«الأستاذ أبي منصور»، ويكثر النقل عنه في كتب الشافعية.

٨ - ابن المُنَيِّر: أخوان مالكيان:

أ - ناصر الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور الإِسكَندَرَاني (٦٨٣هـ)، صاحب «شرح البرهان» لإمام الحرمين، ينقل عنه الأصوليون كثيرًا، وإياه يريدون إذا أطلقوا «ابن المنيِّر».

ب - أخوه زين الدين علي بن محمد (٦٩٥هـ)، قاضي الإسكندرية بعد أخيه، وشارح صحيح البخاري، نقل عنه ابن حجر في مواطن كثيرة من الفتح. ولا يكاد يُذكر في كتب الأصول.

(حرف الهاء)

١ - الهِنْدِي: اثنان، حنفي وشافعي:

أ - صفي الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأُرمَوي الهندي الشافعي (٧١٥هـ)، صاحب «الفائق» (ط) و«نهاية الوصول» (ط)، ويعرف بـ«الصفي الهندي» و«الصفي الأُرموي»، وإذا أُطلق «الهندي» في كتب الأصول انصرف إليه.

ب - سراج الدين أبو حفص عمر بن إسحاق بن أحمد الهندي الغَزْنَوي الحنفي (٧٧٣هـ)، شارح «المغني» للخبازي (خ، وحقق بأم القرى)، و«بديع النظام» للساعاتي (خ وحقق بجامعة الإمام). يعرف بـ«سراج الدين الهندي»، ويكثر ذكره في مصادر الحنفية الأصولية.

(حرف الياء)

١ - أبو يَعْلَى وآله: جماعة من الحنابلة ورد ذكرهم في كتب الأصول:

أ - أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفرّاء البغدادي (٤٥٨هـ)، المعروف بـ«القاضي أبي يعلى»، صاحب «العدة» (ط)، وإليه ينصرف المراد، وعنه أكثر نقول الحنابلة في الأصول.

ب - ولده: أبو الحسين محمد بن محمد بن الحسين الفرّاء (٥٢٦هـ)، فقيهٌ أصولي، يُعرف بـ«القاضي الشهيد»، صاحب «طبقات الحنابلة» (ط)،

و«المفردات في أصول الفقه»، نقلوا عنه في مواضع يسيرة[1].

ج - حفيده: القاضي أبو يعلى محمد بن أبي خازم محمد بن أبي يعلى محمد بن الحسين الفرّاء (٥٦٠هـ)، ويُعرف بـ«حفيد القاضي» و«أبي يعلى الصغير»، و«القاضي أبي يعلى ابن أبي خازم»، والنقل عنه قليل في أصول الحنابلة[2].

(١) انظر: أصول ابن مفلح (٤/ ١٥٣٠).

(٢) انظر: أصول ابن مفلح (٢/ ٥٩٩و٨٥٨).

المبحث الثاني

المبحث الثاني
مشتبه المصنفات في أصول الفقه

المقصود في هذا المبحث ذكر أسماء المصنَّفات الأصولية المشتبهة، حيث يتوارد بعض المصنفين في الأصول على تسمية الكتاب بعنوان واحد، أو بعنوان مقارب، مما يستتبع معه الخطأ في نسبة الكتاب حال النظر إلى عنوانه مجرّدًا من اسم مؤلِّفه، وليس من صدد هذا المبحث تتبع المصنفات غير الأصولية التي يتفق عنوانها مع عنوان كتاب أصولي، إلا في مواطن معدودة يُحتاج إلى التنبيه عليها؛ نظرًا لذكرها في كتب الأصول.

(حرف الألف)

١ - الإِبهَاج: كتابان للشافعية في شرح منهاج البيضاوي في الأصول:

أ - الإبهاج في شرح المنهاج (ط)، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (٧٧١هـ). وإليه ينصرف المراد إذا أطلقوا «الإبهاج»[(١)].

(١) وقد مضى التنبيه على أن أصل الإبهاج من تصنيف والده تقي الدين السبكي (٧٥٦هـ) فشرع في إتمامه ولده التاج في حياة والده، وقد ذكره ضمن مصنفات والده؛ فقال: «الإبهاج في شرح المنهاج في أصول الفقه، عمل منه قطعة يسيرة فانتهى إلى مسألة مقدّمة الواجب، ثم أعرض عنه فأكملته أنا». انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٣٠٧).

ب - الإبهاج في شرح المنهاج (ط)، لأحمد بن إسحاق الشيرازي (٨٦٣هـ).

٢ - الإِحكَام: ينصرف إلى ثلاثة كتب في الأصول:

أ - الإِحكام في أصول الأحكام (ط)، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري (٤٥٦هـ).

ب - إِحكام الفصول في أَحكام الأصول (ط)، لأبي الوليد سليمان بن خَلَف الباجي المالكي (٤٧٤هـ).

ج - الإِحكام في أصول الأحكام (ط)، للسيف علي بن محمد الآمدي الحنبلي ثم الشافعي (٦٣١هـ). وإلى كتابه ينصرف المراد حال إطلاقهم «الإِحكام».

٣ - الإِيضَاح: كتابان عند الحنابلة، اعتمد عليهما المرداوي في التحبير:

أ - الإيضاح في الفقه، لأبي الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي المقدسي (٤٨٦هـ).

ب - الإيضاح في الجدل، ويسمى بالإيضاح في قوانين الاصطلاح (ط)، لأبي محمد يوسف بن عبد الرحمن بن علي الجوزي (٦٥٦هـ).

(حرف الباء)

١ - البَحر: ثلاثة مصنفات:

أ - بحر المذهب (ط)، في الفقه، لأبي المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الرُّوْيَاني الشافعي (٥٠٢هـ). يكثر النقل عنه في كتب الشافعية والحنابلة، وهو المراد إذا كان السياق فقهيًا.

ب - «البحر المحيط» في التفسير (ط) لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، والتصريح بالنقل عن تفسيره قليل[(١)]، وكثيرًا ما ينقلون عنه بلا عزوٍ إلى مصنفاته، وبخاصة تلميذاه: التاج ابن السبكي (٧٧١هـ)، والجمال الإسنوي (٧٧٢هـ).

ج - البحر المحيط في أصول الفقه (ط)، للبدر أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بَهَادر الزَّركشي (٧٩٤هـ). وإليه ينصرف مراد المتأخرين إذا أطلقوا «البحر» غالبًا[(٢)].

٢ - البُرهَان: عدة مصنفات:

أ - البرهان في أصول الفقه (ط)، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (٤٧٨هـ). وهو المقصود حال إطلاق الأصوليين: «البرهان» أو «شرح البرهان».

ب - البرهان في بيان مشكلات القرآن، للقاضي أبي المعالي عزيزي بن عبد الملك الشافعي، المعروف بشَيْذَلَة (٤٩٤هـ)، رجع إليه الزركشي في مواطن، ومضى ذلك في أبي المعالي.

ج - البرهان في إعجاز القرآن (ط)، لكمال الدين محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري الشافعي، المعروف بابن الزَّمْلَكَاني (٧٢٧هـ)، رجع إليه الزركشي في مواطن من كتبه[(٣)].

---

(١) انظر: الإبهاج (٢/ ٦١)، الكوكب الدري للإسنوي (٢٠٢)، تشنيف المسامع (١/ ٣٧١)، التحبير (٦/ ٢٩٦٦).

(٢) أطلقه المرداوي في موضع من تحبيره (٤/ ١٦٠٥) قاصدًا به الرُّوياني، وهذا نادر، ويدركه الباحث بالسياق.

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن (٢/ ٩٥)، البحر المحيط (٢/ ٢٣٧)، المنثور (٢/ ٣١٥). ومنهم من ينسب هذا الكتاب لجده كمال الدين عبد الواحد (٦٥١هـ)، انظر مقدمة تحقيق النسخة المطبوعة بالعراق سنة ١٣٩٤هـ.

(حرف التاء)

١ - التَبصِرَة: عدة مصنفات:

أ - التبصرة في أصول الفقه(ط)، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الشافعي (٤٧٦هـ)، وإليه ينصرف مراد الشافعية حال الإطلاق.

ب - التبصرة في أصول الدين(خ)، لأبي الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي المقدسي الحنبلي (٤٨٦هـ).

ج - التبصرة في الفقه، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد الحُلْواني الحنبلي (٥٤٦هـ).

وهذان من مصادر المرداوي في التحبير[١].

د - تبصرة الأدلة، لأبي المعين ميمون بن محمد النَّسَفي الحنفي (٥٠٨هـ)، من مصادر الحنفية في الأصول[٢].

٢ - التحرير: ثلاثة كتب في الأصول:

أ - التحرير لما في منهاج الأصول من المنقول والمعقول (ط)، لأبي زُرعَة أحمد بن عبد الرحيم العِراقي الشافعي (٨٢٦هـ)، المعروف بـ«ابن العراقي»، وضعه على منهاج البيضاوي.

ب - التحرير في أصول الفقه (ط)، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السِّيواسي الحنفي، الشهير بالكمال ابن الهُمَام (٨٦١هـ)، من متون الأصول الجامعة بين الطريقتين.

---

(١) انظر: التحبير (٢/ ٦٠٧) و(٦/ ٢٥٤٩).

(٢) انظر: الكافي شرح البزدوي (٣/ ١٣٥٠)، كشف الأسرار (٢/ ٣٢٩)، التقرير لأصول الفخر (٤/ ٦٣).

ج - تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول (ط)، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي (٨٨٥هـ)[١]. مستقى من أصول ابن مفلح مع زيادات، وشرحه في «التحبير» (ط).

٣ - التحصيل: كتابان في أصول الشافعية:

أ - التحصيل في أصول الفقه، للأستاذ أبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي (٤٢٩هـ). ذكره الزركشي ضمن مصادره في البحر المحيط[٢].

ب - التحصيل من المحصول (ط)، لسراج الدين محمود بن أبي بكر الأُرمَوي (٦٨٢هـ)[٣].

٤ - التقريب: عدة مصنَّفات:

أ - التقريب والإرشاد في ترتيب طرق الاجتهاد، للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني المالكي (٤٠٣هـ)، أجلّ كتابٍ في أصول الفقه، وهو المراد إذا أطلقوا «التقريب». والتقريب المذكور منه «كبير» و«أوسط» و«صغير»، والذي وقع بأيدي الباحثين اليوم أجزاءٌ من آخر «الأوسط»، والنصف الأول من «الصغير»، والباقي مفقود، وقد كان اعتماد إمام الحرمين غالبًا على «الكبير» وإياه لخّص في كتابه «التلخيص»، وأما من تلاه كالتاج ابن السبكي فلم يقف إلا على

---

(١) ثمة حنبلي آخر يشتبه به، وهو علاء الدين أبو الحسن علي بن أحمد المرداوي (٨٠٣هـ)، من شيوخ ابن حجر في الرواية، ولم أذكره في مشتبه الأسماء لعدم اشتهاره في علم الأصول. انظر في أخباره: إنباء الغمر (٢/ ١٧١)، ذيل التقييد (٢/ ١٨٢).

(٢) انظر: البحر المحيط (١/ ١٠).

(٣) ورد في الفهرس الشامل للتراث المخطوط (٢/ ٣٤٦) اسم كتابين مخطوطين بعنوان «تحصيل الأصول»، أحدهما منسوب لمحمد بن أبي بكر الآمدي، والآخر منسوب للأزميري، ولم أتبينهما، والظاهر لي أن الأول منهما محرَّفٌ عن محمود بن أبي بكر الأُرمَوي، وهو سراج الدين المتقدِّم، كما أن رسم (الأزميري) قريب من (الأرموي)، والله أعلم.

«الصغير» كما نص عليه في شرحه على ابن الحاجب[1]، وبين هذه المصنفات من «التقريب» تباينٌ في الأقوال ورجوعٌ من القاضي عن آراء له في بعض المسائل، فليتنبه الباحث إلى ذلك.

ب - التقريب في الأصول، لأبي الفتح سُلَيم بن أيوب الرازي الشافعي (٤٤٧هـ)، نقل عنه الشافعية في أصولهم كثيرًا[2].

ج - التقريب لحد المنطق (ط)، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري (٤٥٦هـ). نقل عنه الزركشي في بحره[3].

د - تقريب الوصول إلى علم الأصول (ط)، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جُزي الغَرناطي المالكي (٧٤١هـ).

٥ - التلخيص (الملخَّص): عدة مصنفات أحال عليها الأصوليون:

أ - التلخيص في الفقه (ط)، لأبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري البغدادي الشافعي (٣٣٥هـ)، الشهير بـ«ابن القاص»، من مصادر القرافي والزركشي وغيرهما[4].

ب - التلخيص في الأصول، للقاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر

---

(١) انظر: رفع الحاجب (٣/ ٣٢١).

(٢) وأما فقهاء الشافعية فيطلقون في كتبهم «التقريب» ويريدون به غالبًا التقريب في شرح مختصر المزني لأبي الحسن القاسم بن أبي بكر القفَّال الشاشي (٤٠٠هـ). قال النووي في التهذيب (٢/ ٢٧٨): «وكان أبو الحسن هذا عظيمَ الشأن، جليلَ القدر، صاحبَ إتقانٍ وتحقيق، وضبطٍ وتدقيق، وكتابه (التقريب) كتابٌ عزيز، عظيم الفوائد، من شروح مختصر المزني، وقد يتوهم من لا اطلاع له على أن المراد بالتقريب تقريب الإمام أبى الفتح سُليم بن أيوب الرازي، صاحب الشيخ أبي حامد الإسفرايني، وذلك غلط، بل الصواب ما ذكرنا أنه تصنيف أبي الحسن ابن القفَّال».

(٣) انظر: البحر المحيط (٨/ ٢٣٤).

(٤) انظر: نفائس الأصول (١/ ٩٤)، البحر المحيط (١/ ١١١)، تشنيف المسامع (٤/ ٦٠٢).

المالكي (٤٢٢هـ)، هكذا سماه الزركشي في مواطن[١]، والمشهور تسميته بـ«الملخَّص»، وإذا أطلقوا «الملخص للقاضي» فهو المراد.

ج - التلخيص في الجدل (خ وحقق بأم القرى): لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الشافعي (٤٧٦هـ). هكذا سماه الزركشي في بعض المواطن[٢]، والمشهور تسميته بـ«الملخَّص في الجدل».

د - التلخيص في الأصول (ط)، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (٤٧٨هـ)، وهو تلخيصٌ للتقريب والإرشاد «الكبير» للقاضي الباقلاني[٣]. ينقل عنه الأصوليون كثيرًا، وإياه يعنون إذا أطلقوا «التلخيص».

هـ - التلخيص في الفقه (تخليص المطلب في تلخيص المذهب)، للفخر أبي عبد الله محمد بن الخَضِر بن تيمية الحنبلي (٦٢٢هـ)، من مصادر المرداوي في تحبيره[٤].

و - تلخيص المحصول (خ وحقق بالجامعة الإسلامية)، لأحمد بن أبي بكر النَّقْشُواني (النَّخْجُواني) الشافعي (٦٥١هـ).

ز - تلخيص روضة الناظر (ط)، لشمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي (٧٠٩هـ).

٦ - التمهيد: عدة مصنفات أحال عليها الأصوليون:

أ - التمهيد في أصول الدين (ط)، للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (٤٠٣هـ). وإياه يعنون إذا ورد الكلام في سياق عقدي[٥].

---

(١) انظر: البحر المحيط (٧/ ١٢٥و١٥٤).

(٢) انظر: البحر المحيط (٧/ ٣٥٢).

(٣) انظر: رفع الحاجب (٤/ ٦٥).

(٤) انظر: التحبير (١/ ١٧).

(٥) انظر: إيضاح المحصول (١٠٨).

ب - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (ط)، للحافظ أبي عمر يوسف ابن عبد البر القرطبي (٤٦٣هـ)، يرد ذكره في أصول المالكية وغيرهم.

ج - التمهيد في أصول الفقه (ط)، لأبي الخطَّاب محفوظ بن أحمد الكَلْوَذَاني الحنبلي (٥١٠هـ). إذا أُطلق «التمهيد» في أصول الحنابلة انصرف إليه.

د - التمهيد في تخريج الفروع على الأصول (ط)، للجمال أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي الشافعي (٧٧٢هـ)، إذا أطلقه علماء التخريج الفقهي انصرف إليه.

٧ - التَلْويح: كتابان في الأصول:

أ - التلويح في الأصول، لأبي الحسن علي بن محمد الطبري الشافعي (٥٠٤هـ)، المعروف بـ«إِلْكِيَا الهَرَّاسي». رجع إليه الزركشي في مواطن من البحر والتشنيف[1].

ب - التلويح إلى كشف حقائق التنقيح (ط)، للسَّعْد مسعود بن عمر التَّفْتَازاني (٧٩٢هـ)، وهو الأشهر في إطلاق المتأخرين.

٨ - التَنْقِيح: عدة مصنفات في الأصول:

أ - تنقيح المحصول (خ حقق بأم القرى)، لمظفَّر بن أبي الخير محمد بن إسماعيل التَّبْريزي الشافعي (٦٢١هـ). وإياه يعني القرافيُّ والزركشي بقولهما: «قال صاحب التنقيح».

ب - تنقيح الفصول في اختصار المحصول، للشهاب أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (٦٨٤هـ). جعله أولًا في مقدمة كتابه «الذَّخِيرة»، ثم أفرده وشرحه.

---

(١) انظر: البحر المحيط (٢/ ٢٢١)، تشنيف المسامع (١/ ٤٣٤).

ج - تنقيح الأصول (ط)، لصدر الشريعة (الثاني) عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأول أحمد المحبُوبي الحنفي (٧٤٧هـ).

وأما كتاب «**التَّنْقِيحات**» (ط) في أصول الفقه، فهو من تصنيف الشهاب يحيى بن حَبَش السُّهْرَوَرْدي الشافعي (٥٨٧هـ).

٩ - التَّوضِيح: عدة مصنفات في الأصول:

أ - التوضيح، للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي الشافعي (٦٨٥هـ)، هكذا سماه الزركشي في البحر[١]، وقد يكون المراد شرحه على المحصول أو المنتخب للرازي، أو عنى به «الإيضاح»، وهو من كتب البيضاوي الكلامية.

ب - التوضيح في حلّ غوامض التنقيح (ط)، لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي الحنفي (٧٤٧هـ).

ج - التوضيح لمختصر ابن الحاجب، لمحمد بن محمد الأسدي المقدسي (٨٠٨هـ)[٢].

د - التوضيح في شرح التنقيح (ط)، لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن الزُّلَيطِني المالكي (٨٩٨هـ)، الشهير بـ«حُلُولُو». مطبوع، اعتمد فيه كثيرًا على شرح الرّهُوني على ابن الحاجب.

١٠ - تَيسِير الوصول: كتابان في أصول الشافعية:

أ - تيسير الوصول إلى منهاج الأصول، لكمال الدين أبي عبد الله محمد بن محمد القاهري الشافعي، المعروف بابن إمام الكامِلِيَّة (٨٧٤هـ)، شرح مطوّل، اختصره المؤلف في مصنَّف مطبوع يُعرف بمختصر تيسير الوصول.

---

(١) انظر: البحر المحيط (٣/ ٣٨٢).

(٢) انظر: كشف الظنون (٢/ ١٨٥٥).

ب - تيسير الوصول في شرح لبّ الأصول، لمؤلِّف مجهول شرح به متن «لب الأصول» للشيخ زكريا الأنصاري الشافعي (٩٢٦هـ)[١].

(حرف الحاء)

١ - الحَاصِل: ثلاثة كتب في الأصول:

أ - حاصل المحصول (ط)، المعروف بـ(المنتَخَب)، المنسوب إلى الفخر الرازي (٦٠٦هـ).

ب - الحاصل من المحصول (ط)، لتاج الدين محمد بن الحسين الأُرمَوي الشافعي(٦٥٥هـ)، وإذا أطلقوا «الحاصل» انصرف إلى هذا الكتاب.

ج - الحاصل من المحصول، لضياء الدين حسين، من مصادر القرافي في نفائسه[٢].

(حرف الدال)

١ - الدُّرَر اللَّوامع: ثلاثة كتب في الأصول:

أ - الدُّرر اللوامع في شرح جمع الجوامع (ط)، لأحمد بن إسماعيل الكُوْرَاني الحنفي (٨٩٣هـ). غالبه تعقباتٌ على شرح المحلِّي على جمع الجوامع، تكلَّف

---

(١) منه نسخة خطية بمكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض برقم (٨٩٤)، منسوخة سنة ١١٦٩هـ.

(٢) انظر: نفائس الأصول (١/ ٩٦). وقد أشار القرافي في موضع آخر من نفائسه (١/ ١٠٦) إلى أن «المنتخب» المنسوب إلى الفخر الرازي إنما هو من وضع ضياء الدين حسين لا من وضع الفخر، وانظر مقدمة تحقيق المحصول (١/ ٥١).

في مواطن كثيرة منها.

ب - الدُّرر اللوامع في تحرير شرح جمع الجوامع (خ وحقق بالعراق)، لكمال الدين محمد بن محمد بن أبي شريف المقدسي الشافعي (٩٠٦هـ). ويُعد حاشيةً على شرح المحلّي.

ج - الدُّرَر اللَّوامع في نظم جمع الجوامع، لعبد الله بن أحمد باكثِير الحضرمي ثم المكي الشافعي (٩٢٥هـ)[١].

(حرف الراء)

١ - الرِّسالة: ثلاثة كتب في الأصول:

أ - الرسالة (ط)، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، أول مصنَّف مستقل في أصول الفقه، وتسمية كتابه بـ«الرسالة»من إطلاق أصحابه، وأما الشافعي فكان يسميه «الكتاب»[٢]. وإذا أطلق الأصوليون «الرسالة» فهو المراد.

ب - الرسالة في أصول الفقه واللغة (ط)، لمعين الدين محمد بن إبراهيم الجَاجَرْمي الشافعي (٦١٣هـ).

ج - الرسالة السَّيفية في أصول الفقه (خ)، لمحمد بن عبد الرحيم الأُرمَوي الشافعي، الشهير بالصفي الهندي (٧١٥هـ)[٣].

---

(١) انظر: شذرات الذهب (٨/ ١٣٦)، إيضاح المكنون (١/ ٤٦٨).

(٢) انظر: مقدمة تحقيق الشيخ أحمد شاكر للرسالة (١٢).

(٣) توجد قطعة منه في مكتبة جارالله أفندي برقم (٥٦٦). وانظر مقدمة تحقيق الفائق (١/ ٨٣).

٢ - الرَّوضة: عدة مصنفات أحال عليها الأصوليون:

أ - رَوضة الناظِر وجنَّةُ المناظِر (ط)، للموفّق أبي محمد عبد الله بن قدامة الحنبلي (٦٢٠هـ).

ب - روضة الطالبين وعمدة المفتين (ط)، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي (٦٧٦هـ)، يحيل عليه الشافعية في أصولهم.

ج - روضة الفقه، لأحد علماء الحنابلة، قال المرداوي: «لا نعلم مصنِّفَها، وقيل: إنها لأبي الفتح نصر بن علي الضرير الحرّاني»[(١)]. نقل عنه ابن مفلح في أصوله والمرداوي في تحبيره.

(حرف السين)

١ - سِراج العُقول:

أ - سراج العقول إلى منهاج الأصول (خ)، لمحمد بن طاهر بن محمد القَزوِيني (٦٦٦هـ)[(٢)].

وقد أشار بعض الباحثين[(٣)] إلى كتابين بالعنوان نفسه، وهما:

ب - سراج العقول إلى منهاج الأصول، لمحمد بن محمد البَرَوي (٥٦٧هـ).

ج - سراج العقول شرح منهاج الأصول، منسوب إلى هارون بن عبد الولي بن

---

(١) انظر: التحبير (١/ ١٧).

(٢) انظر: الفهرس الشامل للتراث المخطوط (٤/ ٦٢٥). وأما «سراج العقول» المنسوب لأبي محمد طاهر ابن أحمد القزويني (٧٥٦هـ) فهو في علم الكلام. انظر: إيضاح المكنون (٢/ ٧)، هدية العارفين (١/ ٤٣١).

(٣) انظر: أعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم (٣/ ٥٠ و٥٨).

عبد السلام القزويني الشافعي (٧٦٤هـ)[١].

فأما المنسوب للبروي فصواب عنوانه «سراج العقول في منهاج الوصول» (خ)، وهو في علم الكلام، من تصنيف محمد بن محمد البُرِّي (٥٧٦هـ)، فرغ من تصنيفه سنة ٥٧٢هـ[٢]، قبل ولادة البيضاوي صاحب المنهاج!

وأما كتاب هارون القزويني، فلم يذكره أحدٌ ممن ترجم له فيما أمكن الوقوف عليه، وإنما ينسبون إليه شرحًا على مختصر ابن الحاجب في الأصول[٣].

(حرف الشين)

١ - شرح اللُّمَع: عدة مصنفات أحال عليها الأصوليون:

أ - شرح اللمع (ط)، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (٤٧٦هـ). شرح به متنه الأصولي، وإليه ينصرف المراد حال الإطلاق.

ب - شرح اللمع (ط)، لأبي القاسم عبد الواحد بن علي العُكْبري الحنبلي ثم الحنفي المعتزلي (٤٥٦هـ)، المعروف بابن بَرْهَان النحوي.

ج - شرح اللمع، لأحمد بن عبد الله المَهَابَاذي الضَّرير النَّحوي (بعد ٤٧١هـ).

وهذان في شرح اللمع في النحو لابن جني (٣٩٢هـ)، وقد أفاد منهما الزركشي وغيره[٤].

---

(١) هكذا نُسب إليه في كتاب أعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم (٣/ ٥٨)، والظاهر أنه وهم؛ فالذي حكاه مترجموه أن له شرحًا على مختصر ابن الحاجب الأصولي.

(٢) كما صرّح به في خاتمة كتابه، مخطوطة شستربتي برقم (٣٨٩٥).

(٣) انظر: الدرر الكامنة (٤/ ٣٩٨)، كشف الظنون (٢/ ١٨٥٦)، الأعلام (٨/ ٦١).

(٤) انظر: البحر المحيط (٣/ ٢٣٧و٢٤٣) و(٤/ ٤١٣)، التحبير (٦/ ٢٥٩٣).

وأما (**شرح اللامع**)، فهو لأبي القاسم عبد الجليل بن أبي بكر الرَّبَعي الدِّيباجي المالكي، المعروف بالصَّابوني (٤٦٥هـ)، شرح به كتاب «**اللامع**» في أصول الفقه، لأبي عبد الله الحسين بن حاتم الأزدي (٤٣٥هـ)، تلميذ القاضي الباقلاني، وقد أفاد منهما الزركشيُّ وغيره[(١)].

(حرف العين)

١ - العُدَّة: مصنفات أحال عليها الأصوليون:

أ - العُدّة في أصول الفقه (ط)، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفرّاء البغدادي الحنبلي (٤٥٨هـ)، وإليه ينصرف المراد إذا أطلقه الحنابلة[(٢)].

ب - العُدّة (عُدَّة العالِم) في أصول الفقه، لأبي نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد البغدادي الشافعي، المعروف بابن الصبّاغ (٤٧٧هـ)، يرد في كتب الشافعية وغيرهم منسوبًا إليه غالبًا[(٣)].

ج - العُدَّة في الفقه، لإمام الحرمين أبي عبد الله الحسين بن محمد بن الحسين الطبري الشافعي (٤٩٨هـ)، أفاد منه الزركشي في مواضع من بحره[(٤)].

---

(١) انظر: البحر المحيط (١/ ٦٧) و(٣/ ٣٠٨)، تشنيف المسامع (٢/ ٨٩٢)، التقرير والتحبير (٣/ ٢٩٣)، المسودة (٢٤١و٥٦٥)، التحبير (٦/ ٢٧٩٢)، وقد تحرّف اسم الشرح في بعض المواطن إلى «شرح اللُّمَع»، كما تحرف «ابن حاتم» إلى «أبو حاتم»، و«الأزدي» إلى «الأذري». ويظهر من النقولات المحرّرة عن اللامع وشرحه أصالةُ هذين المصدرين المفقودين وأهميتهما.

(٢) ذكر سبط ابن الجوزي ضمن مصنفات أبي الفرج ابن الجوزي (٥٩٧هـ) كتاب «العدة في أصول الفقه»، وهو من مصنفاته المفقودة. انظر: مرآة الزمان (٤/ ٤٨١).

(٣) انظر: رفع الحاجب (٣/ ٢٧٩)، البحر المحيط (١/ ١٠٤)، التحبير (٢/ ٩٨٥).

(٤) انظر: البحر المحيط (٤/ ٣٧٨) و(٨/ ٣٠٦).

٢ - العُمَد (العُهَد):

كتابٌ أصولي من تصنيف القاضي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الهَمَذَاني الشافعي المعتزلي (٤١٥هـ)، والمشهور تسميته بالعُمَد، وعليه مشى تلميذه أبو الحسين البصري (٤٣٦هـ) في شرحه له. وورد في بعض المصادر تسميته بـ«العُهَد» والظاهر أنه تحريف[١].

وقد أفاد الزركشي من كتاب «العُمَد» للطُّرطُوشي[٢]، ولعله أبو بكر محمد بن الوليد الفهري الأندلسي (٥٢٠هـ)، ولم أقف له على كتابٍ بهذا العنوان فيمن ترجم له.

(حرف الفاء)

١ - الفُصُول: عدة مصنفات أحال عليها الأصوليون:

أ - الفصول (في الأصول) (ط)، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي (٣٧٠هـ)، الشهير بالجصَّاص، وهو المراد في إطلاق الحنفية.

ب - الفصول (في نُكَت الأصول)، لأبي الحسن محمد بن عبد الله بن العباس البغدادي النحوي، المعروف بابن الوَرَّاق (٣٨١هـ)، وهو شرحٌ لمقدمة الجَرْمي (٢٢٥هـ) في النحو، أفاد منه الأصوليون في مباحث اللغة[٣].

ج - الفصول (ط)، لأبي الوليد سليمان بن خَلَف الباجي (٤٧٤هـ)، هكذا يطلقه بعض الأصوليين[٤]، اختصارًا منهم لعنوانه الأصل (إحكام الفصول).

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق شرح العمد (١/ ٤١).

(٢) انظر: البحر المحيط (١/ ١٩٧).

(٣) انظر: كشف الأسرار (٢/ ١٦١)، البحر المحيط (٣/ ٢٢٥).

(٤) انظر: البحر المحيط (١/ ١٥).

د - الفصول في الفقه، ويُسمى (كِفاية المفتي) (خ)، لأبي الوفاء علي بن عَقيل البغدادي الحنبلي (٥١٣هـ)، أفاد منه عامة الحنابلة في أصولهم[١].

هـ - الفصول، للقاضي نجم الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن خَلَف بن راجح المقدسي الحنبلي ثم الشافعي (٦٣٨هـ)، أفاد منه الزركشي[٢].

و - الفصول (في الأصول)، لأبي المفاخر عبد الغفور (عبد الغفار) بن لقمان بن محمد الكَرْدَري الحنفي (٥٦٢هـ)، أفاد منه الزركشي في موضع من بحره[٣].

(حرف الكاف)

١ - الكاشِف: كتابان في الأصول:

أ - الكاشف عن أُصول الدَّلائل وفُصُول العِلل (ط)، للفخر أبي عبد الله محمد بن عمر الرازي الشافعي (٦٠٦هـ)[٤].

ب - الكاشِف عن المحصول (ط)، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمود العِجْلي الأصفهاني الشافعي (٦٨٨هـ).

---

(١) انظر: أصول ابن مفلح (٣/ ٩٣٣)، القواعد لابن رجب (٢٠)، القواعد لابن اللحام (١٣٤)، التحبير (١/ ٨).

(٢) انظر: البحر المحيط (٧/ ٢٢٠و٢٤٥) و(٨/ ٣٨).

(٣) انظر: البحر المحيط (٣/ ١٠٠). وقد تحرّف فيه إلى (الكُردي)، وصوابه (الكَرْدَري)، نسبةً إلى (كَرْدَر) من قُرى خُوارزم. انظر: الطبقات السنية (٤/ ٣٥٨).

(٤) هكذا جاء عنوانه في المطبوعة بتحقيق د. أحمد حجازي السقا، والذي ورد في المخطوطة التي حُقِّق عليها الكتاب: «الجدل والكاشف عن أصول الدلائل وفصول العِلل»، وهو الصواب، واشتُهر اختصاره بكتاب «الجدل».

٢ - كَشفُ الأَسرار: كتابان في الأصول للحنفية:

أ - كشف الأسرار في شرح المنار (ط)، لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النَّسَفي الحنفي (٧١٠هـ) شرح به متنه الأصولي الشهير بـ«المنار».

ب - كشف الأسرار شرح أصول فخر الإسلام البزدوي (ط)، لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري الحنفي (٧٣٠هـ).

(حرف اللام)

١ - اللُّبَاب: كتابان حنفيان في أصول الفقه، وثالثٌ للمالكية:

أ - «اللُّبَاب» لأبي الحسن علي بن عبد الله البُسْتي الجُرجاني الحنفي، صرّح الزركشي (٧٩٤هـ) في مقدمة البحر المحيط بأنه من مصادره في أصول الحنفية، ونقل عنه في مواضع من بحره بقوله: «وقال صاحب اللباب من الحنفية»[(١)]، كما نقل عنه بعض متقدمي الحنابلة، فإذا ذكروا «البُستي» فهو المراد[(٢)].

ب - «اللباب في أصول الفقه» واسمه: «لُبَاب الفُصول وبَديع الفُصول» (خ)، لأبي بكر محمد بن أحمد الحنفي، الشهير بالعلاء السمرقندي (٥٣٩هـ) صاحب «ميزان الأصول»[(٣)].

---

(١) وقد أشار إليه حاجي خليفة في كشف الظنون (٥/ ٣٠٠ ط. فلوجل، وتصحّف في الطبعة المتداولة ٢/ ١٥٤٢ إلى «السَّبتي» فصار أندلسيًّا مالكيًّا!)، وفيها: «توفي سنة ٥٦٧هـ، وأوّله: الحمدُ لله الذي أبدع الخلائق بلا آلةٍ وعلّة...».

(٢) انظر: المسودة (٤٥ و١٤٩ و١٧٧ و٢٣٩ و٢٤١) وفي الموضع الأخير التصريح بكنيته واسم كتابه «اللباب»، وفي روضة الناظر (٢/ ٦٦٩) موضعٌ وحيد نقل فيه ابن قدامة عن «البُستي»، فلعله المراد، والله أعلم.

(٣) وقد اطلعت على النسخة الخطية من «لباب الفصول» (المحفوظة بالخزانة التيمورية برقم٨٦ أصول) فإذا هي قد نُسبت خطأً إلى الشريف الجرجاني المتأخر، ومن يطالع الكتاب يجزم بنسبته =

ج - «لُباب المحصول من علم الأصول» (ط)، للحسين بن رَشِيق المالكي (٦٣٢هـ) اختصره من المستصفى للغزالي (٥٠٥هـ).

٢ - لُبُّ الأصول: متنان أصوليان:

أ - لُب الأصول (ط)، لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي (٩٢٦هـ)، اختصر به متن جمع الجوامع مع تهذيبٍ وزيادات. مطبوع مع شرح مصنفه عليه المسمى (غاية الوصول).

ب - لُب الأصول المختصر من تحرير الأصول (خ وحقق بجامعة الإمام)، لزين الدين بن إبراهيم الحنفي، المعروف بابن نُجَيم (٩٧٠هـ)، اختصر به متن التحرير لابن الهُمام.

٣ - اللُّمَع: كتابان:

أ - اللُّمَع في الأصول، لأبي الفرج عمرو بن محمد الليثي المالكي (٣٣١هـ)، أفاد منه المالكية وبعض الشافعية[1].

ب - اللمع في الأصول (ط)، للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الشافعي (٤٧٦هـ)، متن أصولي شهير قام بشرحه، وإليه ينصرف المراد إذا أطلقه عامة الأصوليين.

وأما كتاب «**اللامع**» في أصول الفقه، فهو لأبي عبد الله الحسين بن حاتم الأزدي (٤٣٥هـ)، تلميذ القاضي الباقلاني، وقد سبق ذكره.

= للسمرقندي، لأسبابٍ ليس هذا الموطن محل بسطها، وقد وجدتُ مواضع منه متفقةً تمامًا مع نقول الزركشي في بحره عن «صاحب اللباب من الحنفية» حتى يكاد الباحث أن يجزم بأنه مراد الزركشي، ولكن المرجّح أن ثمة كتابين أصوليين حنفيين بعنوان «اللباب»، أحدهما لأبي الحسن الجرجاني، والآخر للسمرقندي، والله أعلم.

(١) انظر: البحر المحيط (٥/ ١٥٦)، وانظر عن كتابه: الديباج المذهب (٢/ ١٢٧).

(حرف الميم)

١ - المَحصُول: كتابان في الأصول:

أ - المحصول في علم الأصول[١]، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المالكي (٥٤٣هـ).

ب - المحصول في علم الأصول (ط)، للفخر أبي عبد الله محمد بن عمر الرازي الشافعي (٦٠٦هـ)، وهو المراد حال إطلاقهم «المحصول».

٢ - المَدَارِك: أربعة مصنفات أصولية:

أ - مدارك العقول (في الأصول)، لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي (٤٧٨هـ)، قال ابن خَلِّكان (٦٨١هـ): «لم يُتمه»[٢]، وأفاد منه الزركشي في مواطن، ووصفه بأنه من أنفس مصنفات الجويني[٣].

---

(١) هكذا عنوانه في نسخة فيض الله المطبوع عنها الكتاب، ورأيته في مخطوطة الإسكوريال (١١٩١) بعنوان «نُكَتُ المحصول في علم الأصول» ضمن مجموع نفيس، مؤرخ عام (٦٥٠هـ)، وكذا في نسخة مكتبة الملك عبد العزيز (٤٤٤٨): «سِفرٌ فيه نُكَتُ المحصولِ في أصول الفقه». والنص في هذه النُّسَخ واحد، وقد قال ابن العربي في كتابه قانون التأويل (ص٦٤٤) ضمن ما يوصِي به طالبَ العلم من مصنفاته: «ويطّلع على شيءٍ من أصول الفقه: (المحصول)، أو (نكته) إن استطاله، ثم تنظر في علم الجدل، وهو في المحصول»، وهذا يفيد بأن النكت مختصرٌ من المحصول، فهل يُقال بأن «المحصول» كتابٌ أوسع لم ير النور بعد؟ وأن المطبوع ليس إلا مختصره المسمى بـ«النكت»؟ هذا ما أرجحه، لا سيما أن المطبوع خالٍ من مباحث «علم الجدل» الذي أشار إليه ابن العربي، وقد وصف كتابه في (ص٤٩) بأنه «عُجالة»، فالظاهر أن «التمحيص» كتابه الكبير في الأصول، و«المحصول» الأوسط، و«النكت» هو الصغير المطبوع. وقارن بين ما نقله القرافي عن المحصول في كتابه العقد المنظوم (٢/ ٤٧٠) مع ما في مطبوعة المحصول (١٠٨) وما بينهما من تمايز.

(٢) وفيات الأعيان (٣/ ١٦٩)، وانظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٧٥).

(٣) انظر: البحر المحيط (١/ ٢١) و(٢/ ١٣٣).

ب - المدارك (في الأصول)، لأبي الحسن علي بن محمد الطبري الشافعي(٥٠٤هـ)، المعروف بـ«إِلْكِيَا الهَرَّاسي». أفاد منه الزركشي أيضًا[١].

ج - المدارك الأصلية إلى المقاصد الفرعية (خ)، ليوسف بن حسين الكِرْمَاستي الحنفي (٩٠٠هـ)[٢].

د - مدارك الأصول شرح منهاج الوصول (خ)، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن ناصر البِلْبِيسِي ثم المكي الشافعي، المعروف بـ«الحجازي» و«ابن ناصر» (بعد ٩١٦هـ)[٣].

٣ - مِرْقَاةُ الوُصُول: كتابان في الأصول:

أ - مرقاة الوصول إلى علم الأصول، لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي (٨٨٤هـ)[٤].

ب - مرقاة الوصول إلى علم الأصول (ط)، لمحمد بن فرامُوز بن علي الحنفي، المعروف بـ«الملا خُسْرُو» (٨٨٥هـ)، شرحه في كتابه «مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول».

٤ - المُعتَمَد: كتابان أحال عليهما الأصوليون:

أ - المعتمد في أصول الفقه (ط)، لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي (٤٣٦هـ)، وإذا أطلق الأصوليون «المعتمد» فالمراد كتابه.

---

(١) انظر: البحر المحيط (٤/ ٤٩و٦٨و٥٠٠)

(٢) له نسخٌ خطية بالسليمانية (فاتح ٥٣٧٤، وحاجي حُسنو ٣٥٠)، ولا له لي (٧٨٤).

(٣) له نسخةٌ خطية بالآصفية بحيدرآباد (١٠٢/ ١ [١٥]).

(٤) وصفه المراغي في الفتح المبين (٣/ ٤٩) بأنه دالٌّ على «تبحره في هذا الفن وتمكنه من ناصية القول والفهم والكتابة»، وأما ما وقع في كتاب المدخل المفصل (٢/ ٩٥٣) والمذهب الحنبلي (٢/ ٤٤٩) من وجود نسخ لهذا الكتاب في المكتبة السعودية ومكتبة ابن حميد فهو وهمٌ؛ إذ النسخ المذكورة إنما هي لأصول الشمس ابن مفلح لا البرهان.

ب - المعتمد في أصول الدين (ط)، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن الفرّاء البغدادي الحنبلي (٤٥٨هـ)، أفاد منه الحنابلة وبعض الشافعية[١].

٥ - مِعرَاجُ الوُصُول: عدة مصنفات في الأصول:

أ - معراج الوصول شرح منهاج الأصول، لمجد الدين محمد بن أبي بكر الإِيجي الشيرازي الشافعي (٦٩٧هـ)، حُقق في الأزهر[٢].

وأما «معراج المنهاج» فهو للشمس أبي عبد الله محمد بن يوسف الجزري الشافعي (٧١١هـ)، شرح به المنهاج أيضًا، وهو محقق مطبوع.

ب - معراج الوصول إلى علم الأصول، لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطُّوفي الحنبلي (٧١٦هـ)، وهو من مصنفاته المفقودة[٣].

ج - معراج الوصول في شرح ورقات الأصول، لأبي عبد الله محمد بن قاسم بن زاكُور الفاسي المالكي (١١٢٠هـ)[٤].

٦ - المُقْنِع: كتابان في الأصول:

أ - المقنع في أصول الفقه، للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني المالكي (٤٠٣هـ)، وهو من مصنفاته المفقودة[٥].

ب - المقنع في أصول الفقه، لأبي عبد الله أحمد بن حمدان الحرَّاني الحنبلي (٦٩٥هـ)،أفاد منه الحنابلة في أصولهم[٦]، وإذا أطلقوا «المقنع» في مصادرهم

---

(١) انظر: أصول ابن مفلح (٢/ ٤١٦)، التحبير (٢/ ٧٠٦)، البحر المحيط (١/ ٦٣و٦٦)، تشنيف المسامع (٤/ ٨٥٨).

(٢) وفي بعض المصادر نسبته لمجد الدين إبراهيم بن أحمد بن محمد الإيجي. انظر: الأعلام (١/ ٢٩).

(٣) انظر: ذيل الطبقات لابن رجب (٤/ ٤٠٧)، الأعلام (٣/ ١٢٨).

(٤) انظر: شجرة النور الزكية (٤٧٧).

(٥) انظر: ترتيب المدارك (٤/ ٦٠١).

(٦) انظر: التحبير (١/ ١٢و١٥٨) و(٨/ ٤٢٧١).

الأصولية فالمراد مقنع ابنِ حمدان، بخلاف إطلاقهم له في كتب الفقه، فإنما يريدون به ثمة مقنعَ الموفَّقِ ابن قدامة (٦٢٠هـ).

٧ - المُلَخَّص: مضى في (التلخيص).

٨ - مَنَاهِج العُقول: كتابان في الأصول:

أ - مناهج العقول في شرح منهاج الوصول (خ)، لمحمد بن عبد الله بن عبد القادر الواسطي السَّكَاكِيني الشافعي (٨٣٨هـ)[١].

ب - مناهج العقول في شرح منهاج الأصول (ط)، لمحمد بن حسن البُدَخْشي الحنفي (٩٢٢هـ).

٩ - المُنتَخَب: كتابان في الأصول:

أ - المنتخب في الأصول، المنسوب للفخر الرازي (٦٠٦هـ)، ويعرف بـ«حاصل المحصول» (ط)، وقد سبق ذكر تعقب القرافي، وأنه صحح أن الكتاب من وضع ضياء الدين حسين لا من وضع الفخر[٢].

ب - المنتخب في أصول المذهب، المعروف بـ«الحُسامي» (ط)، لحسام الدين محمد بن محمد بن عمر الأَخْسِيكَثي الحنفي (٦٤٤هـ)، كتاب شهير شرحه جماعة من علماء الحنفية، منهم عبد العزيز البخاري (٧٣٠هـ) (خ).

---

(١) انظر: الفهرس الشامل للتراث المخطوط (١٠/ ٤١٠). وقد ذكروا بأن النسخ الخطية لكتاب «مناهج العقول» تفاوتت في نسبة الكتاب، فبعضها ينسب الكتاب للبُدَخشي، وبعضها ينسبه للسكاكيني، وبعضها ينسبه لمجهول. والذي أرجحه أن المطبوع للبدخشي كما يظهر من نَفَس المؤلف الحنفي والصوفي، ومِن نقله عن الفناري (٨٣٤هـ) في بعض المواطن، وأما السكاكيني فله شرح على المنهاج كما نص عليه السخاوي في الضوء اللامع (٨/ ٦٨)، ولا مانع أن يكون بالعنوان نفسه، لاسيما أن الفهرس قد ذكر نسخًا متقدمة بعضها مؤرَّخ عام (٨٢٦هـ) أي قبل ولادة البُدخشي.

(٢) انظر: نفائس الأصول (١/ ١٠٦) مقدمة تحقيق المحصول (١/ ٥١).

١٠ - مُنتَهَى السُّوْل: كتابان في الأصول:

أ - مُنتهى السُّول في علم الأصول (ط)، للسيف علي بن محمد الآمدي الحنبلي ثم الشافعي (٦٣١هـ)، وهو مختصرٌ من كتابه «الإحكام في أصول الأحكام».

ب - مُنتهى السُّول والأمل في عِلمَي الأُصول والجدل (ط)[١]، للجمال أبي عمرو عثمان بن عمرو المالكي، المعروف بابن الحاجِب (٦٤٦هـ)، وهو مختصرٌ من كلام شيخه الآمدي في «الإحكام»، ولذا يُعرف بـ«المختصر الكبير»[٢]؛ تمييزًا عن «المختصر الصغير» (ط) الذي اختصر به «المنتهى» واشتُهر فيما بعد بـ«مختصر ابن الحاجب».

١١ - المَنْخُول:

❑ **المنخُول من تعليق الأصول (ط)، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي (٥٠٥هـ).**

وله - أيضًا - كتاب (المُنْتَخَل من تعليق الجدل) (ط).

١٢ - مِنْهاج الوصول: عدة مصنفات في الأصول:

أ - منهاج الوصول إلى علم الأصول (ط)، للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي الشافعي (٦٨٥هـ). المتن الأصولي الشهير.

ب - منهاج الوصول إلى معيار العقول في علم الأصول (ط)، لأحمد بن

---

(١) وقد طُبع بعنوان «منتهى الوصول والأمل»، وهكذا رأيته في نسخةٍ خطية قديمة من المختصر منسوخة عام (٧١٦هـ)، وجاء في آخرها (كمُل الكتاب المسمَّى «عيون الأدلة» اختصار «منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل»، كلاهما تأليف الإمام جمال الدين أبي عمرو...)، والذي في أكثر النسخ والشروح: (منتهى السول والأمل).

(٢) انظر: البحر المحيط (٦/ ١٠٧).

يحيى بن المرتضى الزيدي المعتزلي (٨٤٠هـ).

ج - منهاج الوصول إلى علم الأصول (خ)، المنسوب لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي (٨٨٤هـ)[(١)].

(حرف النون)

١ - النُّقُود والرُّدود: كتابان في الأصول:

أ - النقود والردود شرح مختصر ابن الحاجب (ط)، لمحمد بن محمود بن أحمد البَابِرْتِي الحنفي (٧٨٦هـ). ويُعرف بـ«شرح الشيخ أكمل الدين»[(٢)].

ب - النقود والردود على مختصر ابن الحاجب (خ وحقق بالجامعة الإسلامية)، لشمس الدين محمد بن يوسف الكِرمَاني (٧٨٦هـ). ويُعرف بـ«السبعة السيَّارة»؛ لأنه جمع فيه سبعة شروح مع زيادات.

---

(١) هكذا ورد عنوانه في النسخة الخطية المحفوظة بجامعة قاريونس في بنغازي (٦٠٤)، انظر: الفهرس الشامل للتراث المخطوط (١٠/ ٦١٤). وقد يكون عين كتابه الذي سبق بعنوان: «مرقاة الوصول إلى علم الأصول».

تنبيهان:

١ - وقع في الفهرس الشامل (١٠/ ٦١٤) نسبة مخطوط بعنوان «منهاج الوصول في شرح منهاج الأصول» إلى النجم الطوفي، وفيه نظر.

٢ - من مصنفات أبي الفرج ابن الجوزي الحنبلي (٥٩٧هـ) كتاب «منهاج الوصول إلى علم الأصول»، وهو في أصول الدين لا في أصول الفقه. انظر: درء التعارض (٨/ ٦٠)، كشف الظنون (٢/ ١٨٧٨)، المذهب الحنبلي (٢/ ١٨٩).

(٢) وطُبع بعنوان «الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب». وانظر: الدرر الكامنة (٦/ ١)، تاريخ بروكلمان (٣/ ٣٣٦)، الفهرس الشامل للتراث المخطوط (١١/ ٢٢ و٢٠٤).

٢ - النُّكَت: عدة مصنفات أصولية:

أ - النُّكَت في أصول الفقه (ط)، لأبي بكر محمد بن الحسن بن فُورَك الأصبهاني الشافعي (٤٠٦هـ). رسالة صغيرة مطبوعة.

ب - النُّكَت في إبطال الرأي والقياس والاستحسان والتعليل والتقليد، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري (٤٥٦هـ)، نقل القرافي منه نصًّا طويلًا[١].

ج - النُّكَت في أصول الفقه، لأبي محمد الحسين بن عيسى المعتزلي، الشهير بابن العَارِض. اعتمد عليه الرازي في محصوله كثيرًا، وأفاد منه الزركشي وغيره[٢]. وإذا أطلق الزركشي «النُّكَت» فإنما يريد كتاب ابن العارض هذا.

د - نُكَت المحصول في علم الأصول (ط)، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المالكي (٥٤٣هـ). مختصرٌ من كتابه الأصولي «المحصول»[٣].

هـ - النُّكَت والإشارات في الأُصول النَّظَريات، لنجم الدين أبي محمد عبد المنعم بن علي بن نَصر الحنبلي، الشهير بابن الصَّيقَل (٦٠١هـ)، أفاد منه الطوفي[٤].

و - النُّكَت على البرهان (خ)، للمظفَّر بن عبد الله بن علي المصري الشافعي (٦١٢هـ)، المعروف بتقي الدين المقترح، جد ابن دقيق العيد لأمه. أفاد منه الزركشي في مواضع[٥].

ز - نُكَت المستصفى، لأبي العباس أحمد بن محمد الأزدي الإشبيلي

---

(١) انظر: نفائس الأصول (٧/ ٣٣٢٨)، وانظر عن كتاب النكت: مقدمة تحقيق الصادع لابن حزم (٣٠٧).

(٢) انظر: الإبهاج (٢/ ١٦٨)، البحر المحيط (١/ ٣٣٧).

(٣) وتقدّم التنبيه على أن المطبوع بعنوان «المحصول» لابن العربي ليس إلا «النكت» المختصر منه.

(٤) انظر: شرح مختصر الروضة (١/ ١٠٧)، وقال: «وجدتُ منه إلى مسألة الواجب المخيّر».

(٥) انظر: البحر المحيط (١/ ١١)، وتحرَّف في (٥/ ١٢٢) إلى «الكرخي». فائدة: قام محقِّق كتاب «التحقيق والبيان في شرح البرهان» للأبياري بتحرير هذه النكت ونشرها في هامش الشرح المذكور. انظر مقدمة التحقيق (١/ ١٦٣).

المالكي، المعروف بابن الحاج (٦٥١هـ)، أفاد منه الزركشي وغيره[١].

ح - النُّكَت، لصفي الدين الأصفهاني، أفاد منه الزركشي في مباحث القياس[٢].

٣ - نِهَايةُ السُّول: عدة مصنفات في الأصول:

أ - نهاية السول في شرح منهاج الوصول (خ)، لنور الدين فَرَج بن محمد بن أحمد الأَردُبِيلي الشافعي (٧٤٩هـ)[٣].

ب - نهاية السُّول في شرح منهاج الأصول (ط)، للجمال أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي الشافعي (٧٧٢هـ). وهو المقصود الأشهر في إطلاق الأصوليين.

ج - نهاية السُّول في شرح منهاج الأصول (خ)، للشهاب أبي العباس أحمد بن حسين بن رَسْلان الرَّملي الشافعي (٨٤٤هـ)[٤].

د - نهاية السُّول في علم الأصول (ط)، لسليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي (٧١٦هـ)[٥].

٤ - نِهَاية الوُصول: عدة مصنفات في الأصول:

أ - نهاية الوصول في شرح المحصول (خ)، لشمس الدين أبي عبد الله محمد

---

(١) انظر: البحر المحيط (١/ ١٢)، التحبير (٢/ ٦٧٨). وانظر عن الكتاب: شجرة النور الزكية (١/ ٢٦٣).

(٢) انظر: البحر المحيط (٧/ ٢٢٨ و٢٣٩ و٢٧٩ و٢٨٥). ولم يتبين لي من هو.

(٣) هكذا عنوان الشرح كما في كشف الظنون (٢/ ١٨٧٩)، والمشهور في عنوانه: «حقائق الأصول شرح منهاج الوصول». انظر: إيضاح المكنون (١/ ٤٠٨)، الفهرس الشامل للتراث المخطوط (٣/ ٨٤٧).

(٤) مخطوط ببرلين برقم (٤٣٨٣). وانظر: معجم الأصوليين (١/ ١١٢).

(٥) هكذا ورد العنوان في مخطوطة دار الكتب المصرية (١٧٩)، وقد نُشرت محققةً بعنوان «قاعدةٌ في علم الكتاب والسنة». انظر: مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عدد (٥١)، ١٤٢٦هـ. ونشرت أيضًا بعنوان: «قاعدة جليلة في الأصول وهي قاعدة في علم الكتاب والسنة»، تحقيق: إياد القيسي، نشر: دار المقتبس.

بن الحسين الحُسيني الأُرمَوي الشافعي، الشهير بقاضي العَسكر (٦٥٠هـ)[١].

ب - نهاية الوصول إلى علم الأصول (ط)، لأحمد بن علي بن تَغلِب الحنفي، الشهير بابن السَّاعَاتي (٦٩٤هـ)، ويُعرف الكتاب باسمه الأشهر، وهو «بَدِيعُ النِّظَام الجامع بين كتابَي البَزدَوي والإِحكام».

ج - نهاية الوصول في دراية علم الأصول (ط)، لصفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأُرمَوي الهندي الشافعي (٧١٥هـ).

د - نهاية الوصول شرح منهاج الوصول، لركن الدين أبي يزيد محمد بن أحمد بن محمد الأَردُبِيلي الشافعي (توفي بعد ٨٤٠هـ)[٢].

(حرف الواو)

١ - الوَاضِح: عدة مصنفات في كتب الأصول:

أ - الواضح في الأصول، للقاضي أبي يوسف عبد السلام بن محمد بن يوسف القزويني الحنفي المعتزلي (٤٨٨هـ)، أفاد منه الزركشي[٣]، وإذا أطلق في بحره «الواضح» فإنما يريد هذا الكتاب، ولكنه ينسبه غالبًا إلى المعتزلة، وربما نسبه في مواطن نادرة إلى الحنفية[٤].

---

(١) انظر: حسن المحاضرة (١/ ٤١٣)، الفهرس الشامل للتراث المخطوط (١١/ ٢٨٩).

(٢) انظر: الضوء اللامع (٧/ ٩٨)، إيضاح المكنون (٢/ ٦٩٣).

(٣) انظر: البحر المحيط (١/ ١٧).

(٤) انظر: تشنيف المسامع (٢/ ٨٤٩)، وعنه البرماوي في الفوائد السنية (٤/ ١٧٦٦)، والمرداوي في التحبير (٦/ ٢٨٠٦). وانظر في ترجمة القزويني: السير (١٨/ ٦١٦)، الجواهر المضية (٢/ ٣١٥)، الطبقات السنية (٤/ ٣٣٩). ونقل في تاريخ الإسلام (١٠/ ٥٩٩) أنه كان زيديَّ المذهب، والزيدية ينزعون في فروعهم إلى الحنفية.

ب - الواضح في أصول الفقه (ط)، لأبي الوفاء علي بن عَقِيل البغدادي الحنبلي (٥١٣هـ).

ج - الواضح في الفقه، لأبي الحسن علي بن عبيد الله بن نَصر الحنبلي، الشهير بابن الزَّاغُوني (٥٢٧هـ)، أفاد منه الحنابلةُ في الأصول[١].

٢ - الوَجِيز: كتابان الأصول:

أ - الوجيز في الأصول، لأبي الفتح أحمد بن علي بن بَرهَان الحنبلي ثم الشافعي(٥١٨هـ)، أفاد منه أصوليو الشافعية[٢].

فأما إذا أطلقوا «الوجيز» من غير نسبة، وكان السياق فقهيًا، فالمراد كتاب الوجيز في الفقه (ط) لأبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ)[٣]، والغالب نسبته إليه صريحًا.

ب - الوجيز في أصول الفقه (ط)، ليوسف بن حسين الكِرْمَاستي الحنفي (٩٠٠هـ)، اختصره من كتابه «زبدة الوصول إلى عمدة الأصول» (ط).

٣ - الوُصُول: عدة مصنفات في الأصول:

أ - الوصول إلى معرفة الأصول، لأبي بكر محمد بن داود بن علي الظاهري (٢٩٧هـ)[٤].

ب - الوصول إلى (معرفة) مسائل الأصول (ط)، للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الشافعي (٤٧٦هـ)، وهو المعروف بكتاب «شرح اللمع»[٥].

---

(١) انظر: أصول ابن مفلح (٣/ ٩٠٣)، التحبير (١/ ١٦).

(٢) انظر: الإبهاج (١/ ١٣٠)، رفع الحاجب (١/ ٢٣٥)، البحر المحيط (١/ ١١).

(٣) انظر: رفع الحاجب (١/ ٣٥٣).

(٤) انظر: كشف الظنون (٢/ ٢٠١٤).

(٥) انظر: كشف الظنون (٢/ ٢٠١٤)، وقد طبعه محققه الأستاذ عبد المجيد تركي بالاسم الأول اعتمادًا على نسخةٍ وحيدة، ثم استدرك بعد وقوفه على النسخ الأخرى فأخرجه في طبعةٍ لاحقة بالعنوان الثاني، وهو المعتمد في اسم الكتاب.

ج - الوصول إلى الأصول (ط)، لأبي الفتح أحمد بن علي بن بَرهان الحنبلي ثم الشافعي(٥١٨هـ).

د - الوصول إلى علم الأصول، لأبي العباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي (٦٥٦هـ)، مفقود، أفاد منه العلائي وغيره[١]. وإذا قال الأصوليون: «قال القرطبيُّ في أصوله»[٢]، فالمراد به هذا الكتاب.

هـ - الوصول إلى قواعد الأصول (ط)، لمحمد بن عبد الله بن أحمد الخطيب التُمُرْتَاشي الغَزِّي الحنفي (بعد١٠٠٧هـ). من كتب تخريج الفروع على الأصول.

(١) انظر: تفصيل الإجمال (١٠١)، تحقيق المراد (٨١).

(٢) انظر: البحر المحيط (١/ ٥٧) و(٣/ ٢٢٥) و(٧/ ٢٩٧).

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله على النبي المبعوث بالهدى والبينات، وآله وصحبه وسلّم، وبعد:

فلقد أبان البحث عن عددٍ من النتائج يمكن إجمالها على النحو الآتي:

١ - إن مما يُعانى في البحث الأصولي ورود الأعلام والمصنفات الأصولية على سياقٍ مشتبه، أو بتصحيفٍ أو تحريف لا يدركه إلا البصير المنتبه، فيحصل منه الخلط بين الأعلام والمصنفات على وجهٍ ينبغي على الباحث الأمن من الوقوع فيه، ويتأكد ذلك إذا كان الباحث من غير المتخصصين في علم الأصول.

٢ - لم نجد مِن الفقهاء والأصوليين مَن أشار إلى موضوع الاشتباه في النسبة ولا من نبّه عليه في مصنفات مستقلة بهذا الشأن، وإنما هي تنبيهات يسيرة تَرِد في خبايا مصنفاتهم الفقهية والأصولية، وربما ورد شيء من ذلك في ثنايا المصنفات في طبقات الفقهاء وتراجمهم، وتلك الجهود على قلتها النسبية تبرز الاهتمام بهذا النوع من التحريرات المتصلة بالأعلام الفقهية والأصولية، تنبيها للباحث من الوقوع فيما وقع فيه من تقدمه ممن اشتبهت عليهم الأعلام، وإسهامًا في تحرير النسبة وتدقيق العزو على الوجه الصحيح.

٣ - يمكن تصنيف الاشتباه في أصول الفقه إلى قسمين رئيسين: الاشتباه في أعلام الأصوليين، ويقع إما بسبب الاشتراك أو تقارب الرسم في النسبة أو الكنية أو اللقب. والاشتباه في مصنفات الأصوليين، ويكون ذلك بسبب الاشتراك في

اسم الكتاب كاملًا، او في اسم أول الكتاب، أو بسبب اختصار عنوانه، فيقع الاشتباه والتردد.

٤ - إن أمر التصحيف والتحريف واشتباه الأسماء يستتبع أمورًا مهمة فيما يتصل بتحرير الأقوال الأصولية، ونسبة المذاهب، وعزو النصوص إلى من قال بها من علماء أصول الفقه، وإدراك ذلك مما يربي الباحثين على التؤدة وعدم التعجّل في نسبة الأقوال، ويريضهم على التأمل وإعمال النظر، قبل الحكم بالنسبة، كما يميز العالِم المحقِّق والباحث المدقِّق عن غيره من عامة النَّقَلة والباحثين

٥ - من مظان مشتبه الأعلام والمصنفات في أصول الفقه: المصنفات الأصولية المعنية بجمع الأقوال في المسائل وتحرير الآراء فيها، وخاصة المصنفات الأصولية المتأخرة، كما أن المصنفات الأصولية المعروفة بالنقل والمتابعة، يكون الوهم فيها أغلب، خلافًا للمصنفات الأصولية المستقلة بالتحرير، وكذلك فإن الطبعات التجارية لكتب الأصول التي لم تلق عنايةً حقيقية من قبل المختصين في هذا الفن هي أيضًا من المصادر التي يكثر فيها الاشتباه.

٦ - يمكن الكشف عن ما يقع من اشتباه في أعلام أصول الفقه ومصنفاته بجملة من القرائن، **ومن أهمها:** النص الصريح، والتنبيه على ورود المشتبه والإفصاح عن المراد به، كما أن اعتبار المصدر الذي أورده من حيث مذهبه، وشهرته، والسياق التاريخي والموضوعي للنص، مع الموازنة بين أكثر من مصدر للنص أو النقل الواحد، كل ذلك مما يعين على كشف المراد وبيان المجمل من ذلك.

وثمة جملة من التوصيات يمكن بيانها في الآتي:

١ - دعوة المختصين إلى تكثيف الجهود حول إخراج كتب أصول الفقه على أتقن وجه، بإعادة طبع مالم يُتقن إخراجه، وتحقيق ما لم ير النور بعد مما هو في

دُور المخطوطات، مع التأكيد على العناية بالنص، ضبطًا، وتحريرًا.

٢ - التأكيد على محققي كتب أصول الفقه أن يعتنوا بضبط المشكل وإيضاح المبهم من الأعلام والمصنفات الأصولية الواردة فيما يشتغلون عليه من تلك النصوص، وتوجيه الأقسام العلمية باعتماد ذلك منهجًا يلتزمه الباحثون في أطروحاتهم.

أسأل الله تعالى أن يتقبل هذا العمل، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، صوابًا على منهاج شرعه القويم، وأن ينفع به طلبة العلم والباحثين، والله ولي العصمة والتوفيق، وله الحمد دائمًا أبدًا.

ثبت أهم المصادر

١- **الإبهاج شرح المنهاج**، لتقي الدين السبكي وابنه تاج الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢- **الإتقان في علوم القرآن**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٣٩٤هـ.

٣- **إجمال الإصابة في أقوال الصحابة**، لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي الشافعي، تحقيق/ د. محمد سليمان الأشقر، منشورات مركز المخطوطات والتراث بجمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٤- **إحكام الفصول في أحكام الأصول**، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي المالكي، تحقيق/ عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.

٥- **أحكام القرآن**، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق/ محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٦- **أحكام القرآن**، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المالكي، تحقيق/ محمد عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

٧- **الإحكام في أصول الأحكام**، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي،

تحقيق/ أحمد شاكر، مكتبة الافاق، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ.

٨- **الإحكام في أصول الأحكام**، لأبي الحسن سيف الدين علي بن محمد الآمدي، تعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٩- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، لمحمد بن علي الشوكاني / تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، دار الكتبي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.

١٠- **أصول ابن مفلح**، لأبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي، تحقيق/ أ.د. فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢٠هـ.

١١- **أصول السرخسي**، لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهيل السرخسي الحنفي، تحقيق/ أبي الوفا الأفغاني، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤١٤هـ.

١٢- **الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٠، ١٩٩٢م.**

١٣- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، أبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

١٤- **الانتصار في المسائل الكبار**، لأبي الخطاب نحفوظ بن أحمد الكلوذاني الحنبلي، تحقيق/ د. سليمان بن عبد الله العمير، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٣هـ.

١٥- **الأنساب، لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق/عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢ هـ**

١٦- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق/ السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٣٩٨هـ.

١٧- **إيضاح المحصول من برهان الأصول**، لأبي عبد الله محمد بن علي المازري المالكي، دراسة وتحقيق/ أ.د عمار الطالبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

١٨- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

١٩- **البحر المحيط**، لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي، تحقيق/ لجنة من علماء الأزهر، دار الكتبي، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ. ورجعنا إلى الطبعة الكويتية في المفهرسة.

٢٠- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، لأبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

٢١- **البداية والنهاية**، للعماد أبي الفداء ابن كثير، تحقيق/ د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات بدار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٢- **بديع النظام الجامع بين كتاب البزدوي والإحكام**، لأحمد بن علي بن تغلب بن الساعاتي الحنفي، تحقيق/ د. سعد بن غرير السلمي (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ.

٢٣- **البرهان في أصول الفقه**، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي، تحقيق/ د. عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء، مصر، ط٤، ١٤١٨هـ.

٢٤- **البرهان في علوم القرآن**، لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي، تحقيق/ د. يوسف المرعشلي و جمال الذهبي و إبراهيم الكردي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

٢٥- **البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن**، لعبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني، تحقيق/ د. خديجة الحديثي ود. أحمد مطلوب، العراق، ١٣٩٤هـ.

٢٦- **بغية الطلب في تاريخ حلب**، لعمر بن أحمد بن العديم العقيلي، تحقيق/ د. سهيل

زكار، دار الفكر، ، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

٢٧- **البلدان**، لأحمد بن إسحاق بن جعفر اليعقوبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٨- **البلدان**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني المعروف بابن الفقيه، تحقيق/ يوسف الهادي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٩- **تاج التراجم في من صنف من الحنفية**، لأبي العدل القاسم بن قطلوبغا الحنفي، تحقيق/ إبراهيم صالح، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ.

٣٠- **تاريخ الإسلام**، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

٣١- **تاريخ الأدب العربي**، لكارل بروكلمان، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

٣٢- **تاريخ التراث العربي**، د. فؤاد سزكين، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.

٣٣- **تاريخ بغداد**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الشافعي المعروف بالخطيب البغدادي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٤٩هـ.

٣٤- **التبصرة في أصول الفقه**، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الشافعي، تحقيق/ د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ.

٣٥- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد، المعروف بابن حجر العسقلاني، ت/ محمد علي النجار، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت.

٣٦- **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق**، لعثمان بن علي الزيلعي الحنفي، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٣١٣هـ.

٣٧- **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه**، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرداوي الحنبلي، تحقيق/ د. عبد الرحمن الجبرين و د. عوض القرني و د. أحمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.

٣٨- **تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد**، لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي الشافعي، تحقيق/ إبراهيم السلقيني، دار الكتب الثقافية، الكويت، بدون تاريخ.

٣٩- **تذكرة الحفاظ**، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ (مصورة عن الطبعة الهندية بتحقيق عبد الرحمن المعلمي).

٤٠- **تشنيف المسامع بجمع الجوامع**، لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي، تحقيق/ د. سيد عبد العزيز و د. عبد الله ربيع، مؤسسة قرطبة، مصر، ط١، ١٤١٨هـ.

٤١- **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق/ السيد الشرقاوي، ومراجعة/ د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ.

٤٢- **التعريف بالرجال المذكورين في جامع الأمهات لابن الحاجب**، لمحمد بن عبد السلام الأموي، تحقيق/ حمزة أبو فارس، ومحمد أبو الأجفان، دار الحكمة، طرابلس الغرب، ط١، ١٩٩٤م.

٤٣- **تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال**، لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي الشافعي، تحقيق/ د. محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ.

٤٤- **التقريب والإرشاد (جزء من أول الصغير)**، لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني المالكي، تحقيق/ د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ.

٤٥- **التقريب والإرشاد (الجزء الأخير)**، لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني المالكي، تحقيق/ د. محمد بن عبد الرزاق الدويش، ١٤١٥هـ.

٤٦- **التقرير لأصول فخر الإسلام البزدوي**، لأكمل الدين محمد البابرتي الحنفي، تحقيق/ د. عبد السلام صبحي حامد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ١٤٢٦هـ.

٤٧- **التقرير والتحبير بشرح التحرير**، لابن أمير الحاج، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ١٣١٦هـ.

٤٨- **تقويم الأدلة في أصول الفقه، لأبي زيد عبيد الله بن عمر الدبوسي الحنفي، تحقيق/ خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.**

٤٩- **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، لأبي بكر محمد بن عبد الغني بن نقطة الحنبلي، تحقيق/ كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٥٠- **التلخيص في أصول الفقه**، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي، تحقيق/ د. عبد الله جولم النيبالي وشبير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٥١- **تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم**، لخليل بن كيكلدي العلائي الشافعي، تحقيق/ د. عبد الله بن محمد آل الشيخ (رسالة دكتوراه)، ط١، ١٤٠٣هـ.

٥٢- **التلويح على التوضيح**، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، (مصورة عن طبعة محمد علي صبيح، مصر، ١٣٧٧هـ).

٥٣- **التمهيد في أصول الفقه**، لأبي الخطاب محفوظ الكلوذاني الحنبلي، تحقيق/ د. مفيد أبو عمشة و د. محمد علي إبراهيم، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ومؤسسة الريان، بيروت، ط٢، ١٤٢١هـ.

٥٤- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، لأبي عمر ابن عبد البر، تحقيق/ جماعة من العلماء بإشراف وزارة الأوقاف المغربية، مطبعة فضالة، المغرب، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٥٥- **تهذيب الأسماء واللغات**، لأبي زكريا محيى الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٥٦- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٥٧- **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، لمحمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي الشافعي، الشهير بابن ناصر الدين، ت/ محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٥٨- **التوضيح شرح التنقيح**، لأحمد بن عبد الرحمن المالكي المعروف بحلولو، (طبع بهامش شرح تنقيح الفصول للقرافي)، المطبعة التونسية، ١٣٢٨هـ.

٥٩- **تيسير التحرير شرح كتاب التحرير**، لمحمد أمين المعروف بأمير باد شاه الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، مصورة عن طبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥١هـ.

٦٠- **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي الشافعي، تحقيق/ حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

٦١- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن

مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

٦٢- **الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية**، لأبي محمد عبد القادر بن محمد القرشي، تحقيق/ د.عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.

٦٣- **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط.٤

٦٤- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، لمحمد أمين المحبي الحموي الدمشقي، دار صادر، بيروت.

٦٥- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني، تحقيق/ محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، بدون تاريخ.

٦٦- **ذيل طبقات الحنابلة**، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق/د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢٥هـ.

٦٧- **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب**، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق/ علي معوض و عادل عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٦٨- **رفع النقاب عن تنقيح الشهاب**، لأبي علي حسين الرجراجي الشوشاوي المالكي، تحقيق/د.أحمد السراح و د.عبد الرحمن الجبرين (رسالتا ماجستير)، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.

٦٩- **روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه**، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، تحقيق/ أ.د. عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٤هـ.

٧٠- **سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، أشرف على تحقيقه/ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ.**

٧١- **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، لمحمد بن محمد مخلوف، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

٧٢- **شرح تنقيح الفصول**، لشهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي المالكي، تحقيق/ طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ.

٧٣- **شرح العضد على مختصر ابن الحاجب**، لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الأيجي الشيرازي، مراجعة وتصحيح/ د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٦هـ.

٧٤- **شرح اللمع**، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الشافعي، تحقيق/ عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٧٥- **شرح مختصر الروضة**، لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي، تحقيق/ د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

٧٦- **الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية**، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ.

٧٧- **صحيح مسلم**، لمسلم بن حجاج القشيري النيسابوري، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، إستنبول، ط١، ١٣٧٤هـ.

٧٨- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، بدون تاريخ.

٧٩- **طبقات الحنابلة**، لأبي الحسين محمد بن الحسين بن أبي يعلى الفراء، تحقيق/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مطبوعات الأمانة العامة للمئوية، الرياض، ١٤١٩هـ.

٨٠- **طبقات الحنفية**، لعلاء الدين علي بن أمر الله الحميدي المعروف بابن الحنائي وقنالي زاده، تحقيق/ د. محيي هلال السرحان، مطبعة ديوان الوقف السني، بغداد، ط١، ١٤٢٦هـ.

٨١- **الطبقات السنية في تراجم الحنفية**، لتقي الدين بن عبد القادر التميمي الغزي الحنفي، تحقيق/ د.عبد الفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي، الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ.

٨٢- **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين عبد الوهاب بن السبكي الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، بدون تاريخ.

٨٣- **طبقات الفقهاء**، لأبي إسحاق إبراهيم الشيرازي الشافعي، هذّبه/ محمد بن مكرم بن منظور، تحقيق/ إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط١، ١٩٧٠م.

٨٤- **طبقات الفقهاء**، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح الشافعي، تحقيق/ محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٨٥- **طبقات الفقهاء**، لطاش كبرى زاده، مطبعة الزهراء الحديثة، بيروت، ط٢، ١٩٦١م.

٨٦- **طلبة الطلبة**، لأبي حفص عمر بن محمد النسفي، المطبعة العامرة، بغداد، ١٣١١هـ.

٨٧- **عارضة الأحوذي شرح صحيح الترمذي**، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المالكي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٥هـ.

٨٨- **العدة في أصول الفقه**، لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي،

تحقيق/ د. أحمد ابن علي سير المباركي، ط١، ١٤١٠هـ.

٨٩- **العقد المنظوم في الخصوص والعموم**، لشهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي المالكي، تحقيق/ محمد علوي بنصر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤١٨هـ.

٩٠- **علوم الحديث**، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، تحقيق/ د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٩هـ.

٩١- **عنوان الدراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية**، لأبي العباس أحمد بن عبد الله الغبريني المالكي، تحقيق/ عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

٩٢- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني، تحقيق/ محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ط٤، ١٤٠٨هـ.

٩٣- **فتح القدير للعاجز الفقير**، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفي، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.

٩٤- **الفتح المبين في طبقات الأصوليين**، لعبد الله بن مصطفى المراغي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤١٩هـ.

٩٥- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق/ د.عبد الكريم الخضير ود. محمد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

٩٦- **الفصول في الأصول**، لأبي بكر الجصاص الرازي الحنفي، تحقيق/ د. عجيل بن جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٩٧- **فصول البدائع في أصول الشرائع**، لمحمد بن حمزة الفناري الحنفي، مطبعة يحيى أفندي، ١٢٨٩هـ.

٩٨- **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: الفقه وأصوله**، مؤسسة آل البيت، الأردن، عمّان، ١٤٢٠ - ١٤٢٥هـ

٩٩- **فهرس الفهارس و الأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، باعتناء/ د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.

١٠٠- **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٢٤هـ.

١٠١- **الفوائد السنية في شرح الألفية**، لأبي عبد الله محمد البرماوي الشافعي، تحقيق: عبد الله رمضان موسى، مكتبة التوعية الإسلامية، الجيزة، ط١، ١٤٣٦هـ

١٠٢- **فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت**، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، دار صادر، بيروت، مصورة عن الطبعة الأميرية، بولاق، ١٣٢٢هـ.

١٠٣- **الفيصل في مشتبه النسبة**، لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الحازمي الهمذاني، تحقيق: سعود بن عبد الله بن بردي المطيري الديحاني، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٨ هـ.

١٠٤- **القاموس المحيط**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق/ مكتب التحقيق بمؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

١٠٥- **قواطع الأدلة في أصول الفقه**، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني الشافعي، تحقيق/ د. عبد الله بن حافظ بن أحمد الحكمي و د. علي بن عباس الحكمي، ط١، ١٤١٨هـ.

١٠٦- **قواعد الأصول ومعاقد الفصول**، لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي، تحقيق/ د. علي عباس الحكمي، مطبوعات مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٠٧- **القواعد الأصولية**، لعلاء الدين علي بن عباس البعلي المعروف بابن اللحام، تحقيق/عايض بن عبد الله الشهراني وناصر بن عثمان الغامدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٠٨- **الكاشف عن المحصول**، لأبي عبد الله محمد بن محمود الأصفهاني، تحقيق/ عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

١٠٩- **الكافي شرح البزودي**، للحسين بن علي بن حجاج بن علي، حسام الدين السِّغْنَاقي، تحقيق: فخر الدين سيد محمد قانت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

١١٠- **الكامل في التاريخ**، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم الجزري المعروف بابن الأثير، تحقيق/ عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

١١١- **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**، لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري الحنفي، دار الكتاب الإسلامي، بدون تاريخ.

١١٢- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لمصطفى بن عبد الله الرومي الحنفي المعروف بحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

١١٣- **لسان العرب**، لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، دار صادر، بيروت.

١١٤- **اللمع**، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الشافعي، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، ط٣، ١٣٧٧هـ.

١١٥- **المبسوط**، لشمس الدين السرخسي الحنفي، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٣٩٨هـ.

١١٦- **مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية**، جمع/ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي وابنه محمد، مجمع الملك فهد، المدينة، ط١، ١٤١٥هـ (مصورة عن طبعة الحكومة ١٣٩٩هـ).

١١٧- **المجموع شرح المهذب**، لأبي زكريا محيى الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

١١٨- **المحصول في علم الأصول**، للفخر الرازي الشافعي، تحقيق/ د. طه جابر العلواني، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٣٩٩ - ١٤٠١هـ.

١١٩- **المحقق من علم الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول** ﷺ، لشهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة المقدسي الشافعي، تحقيق/ أحمد محمد الكويتي، مؤسسة قرطبة، مصر، ط٢، ١٤١٠هـ.

١٢٠- **المحيط البرهاني في الفقه النعماني**، لأبي المعالي محمود بن أحمد بن مازة البخاري الحنفي، تحقيق/ عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٢١- **المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، لأبي الحسن علي بن محمد البعلي المعروف بابن اللحام، تحقيق/ محمد مظهر بقا، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ.

١٢٢- **المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب**، د. بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.

١٢٣- **المستصفى من علم الأصول**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي، دار

صادر، بيروت، مصورة عن الطبعة الأميرية، بولاق، ١٣٢٢هـ.

١٢٤- **المسودة في أصول الفقه**، لآل تيمية: مجد الدين أبي البركات عبد السلام، وابنه شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم، وابنه تقي الدين أبي العباس أحمد، جمعها: شهاب الدين أبو العباس الحراني الدمشقي الحنبلي، تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ -

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، مكتبة لبنان، بيروت، **١٩٨٧**م.

١٢٥- **المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر**، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي الشافعي، تحقيق/ حمدي عبد المجيد السلفي، دار الأرقم، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٢٦- **المعتمد في أصول الفقه**، لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، تحقيق/ محمد حميد الله و محمد بكر و حسن حنفي، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٣٨٤هـ.

١٢٧- **معجم الأصوليين (وطبع الجزء الثالث وما بعد باسم: أعلام أصول الفقه الإسلامي ومصنفاتهم)**، د. محمد مظهر بقا، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٤هـ.

١٢٨- **معجم البلاغة العربية**، د. بدوي طبانة، دار المنارة بجدة، ودار الرفاعي بالرياض، ط٣، ١٤٠٨هـ.

١٢٩- **معجم البلدان**، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي البغدادي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

١٣٠- **معجم المؤلفين**، لعمر رضا كحالة، اعتنى به/ مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

١٣١- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، لعبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

١٣٢- **المعجم المفهرس**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق/ محمد شكور الميادیني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

١٣٣- **معرفة علوم الحديث**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، اعتنى بنشره وتصحيحه / السيد معظم حسين، سنة ١٩٣٥م.

١٣٤- **المغني**، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني المعتزلي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٥هـ.

١٣٥- **المقاييس في اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق/ شهاب الدين أبي عمرو، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

١٣٦- **المقدمة في الأصول**، لأبي الحسن علي بن عمر بن القصّار المالكي، قرأها وعلق عليها/ محمد بن الحسين السليماني، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٦م.

١٣٧- **المقنع في علوم الحديث**، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، المعروف بابن الملقن، تحقيق/ عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ.

١٣٨- **مناهج العقول في شرح منهاج الأصول**، لمحمد بن الحسن البدخشي، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، بدون تاريخ.

١٣٩- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، تحقيق/ محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

١٤٠- **منتهى الوصول والأمل علمي الأصول والجدل**، لأبي عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٤١- **المنخول من تعليقات الأصول**، لأبي حامد محمد الغزالي الشافعي، تحقيق/ د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٠هـ.

١٤٢- **الموافقات**، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي المالكي، تحقيق/ عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت.

١٤٣- **ميزان الأصول في نتائج العقول**، لأبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي الحنفي، تحقيق/ د. محمد زكي عبد البر.

١٤٤- **نفائس الأصول في شرح المحصول**، لشهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي المالكي، تحقيق/ عادل عبد الموجود و علي معوض، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤١٨هـ.

١٤٥- **نهاية المطلب في دراية المذهب**، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي، تحقيق/ د. عبد العظيم الديب، دار المنهاج، جدة، ط١، ١٤٢٨هـ.

١٤٦- **نهاية الوصول في دراية الأصول**، لصفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي الشافعي، تحقيق/ د. صالح اليوسف و د. سعد السويح، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٦هـ.

١٤٧- **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، لأحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التنبكتي، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، ط٢، ٢٠٠٠م.

١٤٨- **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني، تحقيق/ محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ط٤، ١٤٠٨هـ.

١٤٩- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون**، لإسماعيل باشا

البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

١٥٠- **الواضح في أصول الفقه**، لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل الحنبلي، تحقيق/ د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٥١- **الوافي بالوفيات**، لخليل بن أيبك الصفدي، تحقيق/ أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٥٢- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن خلكان، تحقيق/ د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

المصادر الحاسوبية:

١٥٣- **برنامج جامع الفقه الإسلامي**، شركة حرف، القاهرة، ١٤١٩هـ.

١٥٤- **برنامج المكتبة الشاملة**، الإصدار ٣,٥١ .

تم بحمد الله

مشتبه الأعلام والمصنفات في أصول الفقه

دراسةٌ نظرية استقرائية

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
خطة البحث:	٨
منهج البحث:	٨

تمهيد

المطلب الأول: حقيقة المشتبه وأنواعه	١٢
المشتبه في أصول الفقه وأنواعه:	١٧
القسم الأول: الاشتباه في أعلام الأصوليين	١٧
القسم الثاني: الاشتباه في مصنفات الأصوليين	١٩
المطلب الثاني: فوائد معرفة المشتبه وأشهر المصنفات فيه	٢٢
أهمية معرفة المشتبه:	٢٢
المصنفات في المشتبه:	٢٨
المطلب الثالث: مظان المشتبه في أصول الفقه وطرق كشفه	٣٣
طرق كشف المشتبه:	٣٥

المبحث الأول

مشتبه الأعلام في أصول الفقه

(حرف الألف) ٤٣
١ - الإِبْشِيْطِي ٤٣
٢ - الأَبْيَارِي: ٤٣
٣ - الأَثْرَم: ٤٤
٤ - الأَرْدُبِيلِي: ٤٤
٥ - الأُرْمَوِي: ٤٥
٦ - الإِزْمِيْري: ٤٦
٧ - أبو إِسحَاق: ٤٦
٨ - الأُستاذ: ٤٧
٩ - الإِسْفَرَايِيني: ٤٧
١٠ - الإِسْنَوي: ٤٨
١١ - الأَصْفَهَاني (الأَصْبَهَاني): ٤٨
١٢ - الأَصَمّ: ٤٩
١٣ - الإِمَام: ٤٩
١٤ - ابنُ أَمِيرِ الحَاج: ٥١
(حرف الباء) ٥١
١ - البَاجِي: ٥١
٢ - ابن بَرْهَان: ٥٢
٣ - البَزْدَوي: ٥٢
٤ - البَصْرِي: ٥٣

٥ - البَعْلي: ٥٣
٦ - البَغْدادي: ٥٤
(حرف التاء) ٥٤
١ - التِّلِمْسَاني: ٥٤
٢ - التَّمِيمي: ٥٤
٣ - ابن تيمية: ٥٥
(حرف الجيم) ٥٦
١ - الجُبَّائِي: ٥٦
٢ - الجُرْجَاني: ٥٦
٣ - الجَزَرِي: ٥٧
٤ - الجَوْزِي: ٥٨
٥ - الجُوَينِي: ٥٨
(حرف الحاء) ٥٩
١ - أبو حامد: ٥٩
٢ - أبو الحسن: ٦٠
٣ - أبو الحُسَين: ٦٠
٤ - الحلْوَاني: ٦٠
٥ - أبو حَيَّان: ٦١
(حرف الخاء) ٦٢
١ - الخَرَزي: ٦٢
(حرف الراء) ٦٣
١ - الرَّازِي: ٦٣
٢ - ابن رُشْد: ٦٤
(حرف الزاي) ٦٤

١ - الزَّرْكَشِي: ٦٤
(حرف السين) ٦٥
١ - السُّبْكِي: ٦٥
٢ - السَّرْخَسِي: ٦٦
(حرف الشين) ٦٦
١ - الشَّاشِي: ٦٦
٢ - الشَّنْقِيطي: ٦٧
٣ - شيخ الإسلام: ٦٨
٤ - الشِّيرَازي: ٦٨
(حرف الصاد) ٦٩
١ - صَدر الإسلام: ٦٩
٢ - صَدر الشريعة: ٦٩
٣ - الصَّيْمَرِي: ٦٩
(حرف الطاء) ٧٠
١ - الطَّبَري: ٧٠
٢ - أبو الطيب: ٧١
(حرف العين) ٧٢
١ - ابن العَارِض: ٧٢
٢ - أبو عبد الله: ٧٢
٣ - العِرَاقي: ٧٣
٤ - ابن العَرَبي: ٧٣
٥ - العُكْبَري: ٧٤
٦ - أبو علي: ٧٤
٧ - ابن عُلَيَّة: ٧٥

(حرف الفاء) ٧٦
١ - الفَخْر: ٧٦
٢ - أبو الفَرَج: ٧٧
(حرف القاف) ٧٨
١ - القاضي: ٧٨
٢ - القَرَافي: ٧٩
٣ - القُرطُبي: ٨٠
٤ - ابن القَطَّان: ٨٠
٥ - القَفَّال: ٨١
(حرف اللام) ٨٢
١ - اللَّكْنَوي (اللَّكْهَنُوي): ٨٢
(حرف الميم) ٨٣
١ - المَازَرِي: ٨٣
٢ - أبو محمد: ٨٣
٣ - المَرْوَزِي: ٨٤
٤ - المُطَرِّزِي: ٨٤
٥ - أبو المَعَالي: ٨٥
٦ - ابن مُفلِح: ٨٦
٧ - أبو منصور: ٨٦
٨ - ابن المُنَيِّر: ٨٦
(حرف الهاء) ٨٧
١ - الهِنْدِي: ٨٧
(حرف الياء) ٨٧
١ - أبو يَعْلَى وآله: ٨٧

المبحث الثاني

مشتبه المصنفات في أصول الفقه

(حرف الألف) ٩٠
١ - الإبهَاج: ٩٠
٢ - الإحكَام: ٩١
٣ - الإيضَاح: ٩١
(حرف الباء) ٩١
١ - البَحر: ٩١
٢ - البُرهَان: ٩٢
(حرف التاء) ٩٣
١ - التَبصِرَة: ٩٣
٢ - التحرير: ٩٣
٣ - التحصيل: ٩٤
٤ - التقريب: ٩٤
٥ - التلخيص (الملخَّص): ٩٥
٦ - التمهيد: ٩٦
٧ - التَلْويح: ٩٧
٨ - التَنْقِيح: ٩٧
٩ - التَّوضِيح: ٩٨
١٠ - تَيسِير الوصول: ٩٦
(حرف الحاء) ٩٩
١ - الحَاصِل: ٩٩

(حرف الدال) **٩٩**
١ - الدُّرَر اللَّوامع: **٩٩**
(حرف الراء) **١٠٠**
١ - الرِّسالة: **١٠٠**
٢ - الرَّوضة: **١٠١**
(حرف السين) **١٠١**
١ - سِراج العُقول: **١٠١**
(حرف الشين) **١٠٢**
١ - شرح اللُّمَع: **١٠٢**
(حرف العين) **١٠٣**
١ - العُدَّة: **١٠٣**
٢ - العُمَد (العُهَد): **١٠٤**
(حرف الفاء) **١٠٤**
١ - الفُصُول: **١٠٤**
(حرف الكاف) **١٠٥**
١ - الكاشِف: **١٠٥**
٢ - كَشفُ الأَسرار: **١٠٦**
(حرف اللام) **١٠٦**
١ - اللُّبَاب: **١٠٦**
٢ - لُبُّ الأصول: **١٠٧**
٣ - اللُّمَع: كتابان: **١٠٧**
(حرف الميم) **١٠٨**
١ - المَحصُول: **١٠٨**
٢ - المَدَارِك: **١٠٨**

٣ - مِرْقَاةُ الوُصُول: ١٠٩
٤ - المُعتَمَد: ١٠٩
٥ - مِعرَاجُ الوُصُول: ١١٠
٦ - المُقْنِع: ١١٠
٧ - المُلَخَّص: ١١١
٨ - مَنَاهِج العُقول: ١١١
٩ - المُنتَخَب: ١١١
١٠ - مُنتَهَى السُّوْل: ١١٢
١١ - المَنْخُول: ١١٢
١٢ - مِنْهاج الوصول: ١١٢
(حرف النون) ١١٣
١ - النُّقُود والرُّدود: ١١٣
٢ - النُّكَت: ١١٤
٣ - نِهَايةُ السُّول: ١١٥
٤ - نِهَاية الوُصول: ١١٥
(حرف الواو) ١١٦
١ - الوَاضِح: ١١٦
٢ - الوَجِيز: ١١٧
٣ - الوُصُول: ١١٧
خاتمة ١١٩
ثبت أهم المصادر ١٢٢
فهرس الموضوعات ١٤٠